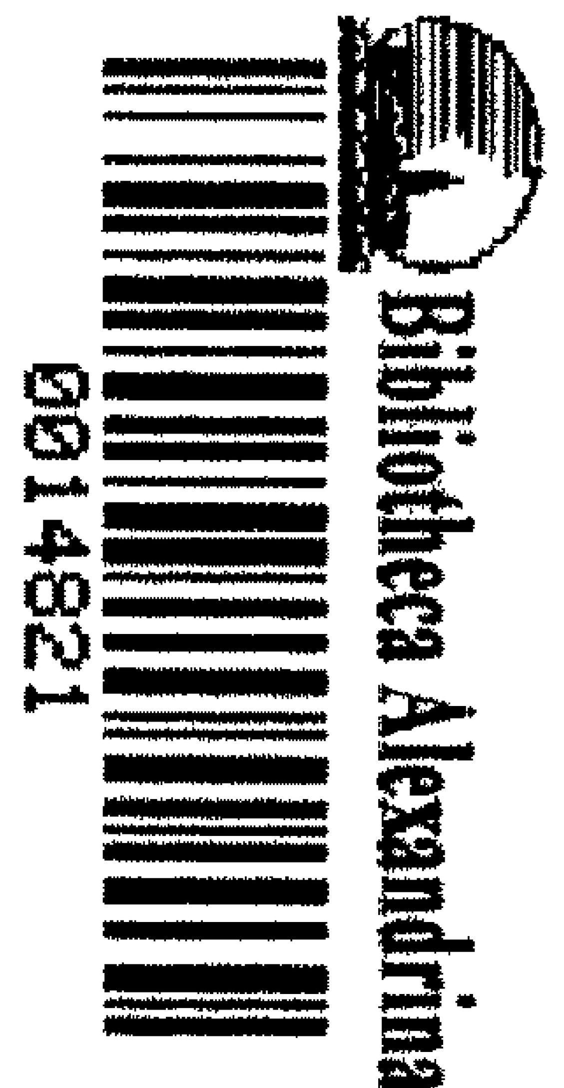
دار الثقافة

المسيحية والاقتصاد

قراءة لاهوتية لمجتمع العدالة والسلام



هيربرت سكولسبرج
فينــــاى صمويـل
رونــالد ج. ســـايدر

المسيحية والاقتصاد

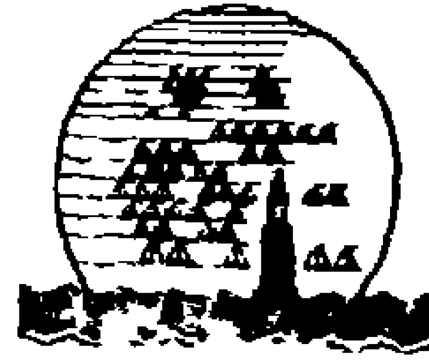
قراءة لاهوتية لمجتمع العدالة والسلام

بقلم

هيربرت سكولسبرج

ڤينـــــاى صمـويل

رونـــالد ج. ســـايدر



ترجمة

نكلس نسيم سلامة



Christianity and Economics
in the Post - Cold era
By: Herbert Schlossberg,
Vinay Samuel, and
Ronald J. Sider

طبعة أولى

المسيحية والاقتصاد
صدر عن دار الثقافة - ص.ب ١٢٩٨- القاهرة

١٠/ ٧٣٩ ط١/١ - ١/١٠/٩٧٠ .
رقم الإيداع بدار الكتاب: ١٠٤٥٩/ ٩٧
ISBN 977- 213 - 399- 7
جمع وطبع بمطبعة سيوبرس
تصميم الغلاف : سها ناجى

مقدمة الدار

إن الدراسات الجماعية التي تعتمد على الحوار البناء، والتفكير في الآخر ومع الآخر أمر ضروري، وكذلك صناعة اللاهوت المشترك الذي يرتكز على كلمة الله يحتاج لمثل هذا الحوار والتفكير.

وهذا الكتاب يعتبر إنتاجاً فريداً من نوعه يتمثل في وجهات نظر متباينة من ثقافات مختلفة تناغمت معاً على أساس كتابي من جماعة تعددت في داخلها الأدوار، فمنها اللاهوتي، رجل الاقتصاد، رجل الأعمال، رجل البنك وأيضاً رجل علم الأخلاق. وهم يقدمون منظوراً مسيحياً شاملاً للاقتصاد ودور الكنيسة.

ودار الثقافة تقدم هذا الكتاب لتفتح أمام القاريء أفاقاً جديدة للتفكير المسيحي.

دار الثقافة

المحتويات

صفحة

مقدمـــة

يعد مؤتمر اوكسفور الذى تناول الإيمان المسيحى والاقتصاد جهداً تعاونياً متواصلاً. وهو يسعى إلى اكتشاف وإعلان طرق من خلالها يقدر الناس أن ينظموا أمورهم الاقتصادية فى ضوء التعليم الكتابى وتكليفاته ومتطلباته. وهو يقوم على افتراض رئيسى أساسى وهو أن الناحية الاقتصادية فى الحياة مثل مجالات الحياة الأخرى يجب إخضاعها لمشئية الله، وحالما يتم ذلك تتمتع بالبركات التى يذكر الكتاب المقدس أنها مذخرة لأولئك الذين يطيعون وصايا الله. ومنذ البداية، وفى معمعة الخلافات الخطيرة حول ما يعنيه كل هذا، كانت قناعة المؤتمرين أن سيادة المسيح وربوبيته هى مركز هذا العمل، وأن نجاحه يعتمد على مباركة الله له وعلى الخضوع لمشيئته.

يشرح (رونالد ساى) Ronald Sider فى مقدمة هذا الفصل كيف بدأ المؤتمر منهجه، ثم تتبّعه من خلال القرارات التى تبنّاها فى اجتماعه الثانى الكبير الذى عُقد فى يناير سنة ١٩٩٠ . فكان إعلان اكسفورد حول الإيمان المسيحى والاقتصاد هو النتيجة الكبرى التى تم تسجيلها كتابة لاستمرار مؤتمر اكسفورد، الأمر الذى يركزّ عليه هذا الكتاب. ونص الإيمان يرد بعد المقدمة التى كتبها د. سايدر مباشرة.

ونجد فى الباب الثانى، ستة فصول تتناول المظاهر المختلفة للحياة الاقتصادية. يناقش (ميروسلاف) Miroslav Volf المضامين والمعانى اللاهوتية للعمل، ودور الروح القدس.

وتناول كل من (چو ريمينى) و(بل تايلور) Joe Remenyi and Bill Toylor موضوع تدعيم الجهود الملتزمة بين الفقراء من خلال تقديم القروض الائتمانية. ويلى ذلك فصول كتبها (كالڤن بيزنر) و(ستيفن موت) Calvin Beisner and Slephen Mott، جاءت وليدة

المناقشات التى تمت فى اكسفورد حول معنى العدالة من منظور كتابى. ويناقش (ب. ج. هيل) P. J. Hill معنى قوة الحكومة فى الحياة الأقتصادية.

وأخيراً يناقش هيربرت سكولسبرج دور تكوين رأس المال الذى يعتقد أنه قد أهمل فى الإعلان.

ويضم الباب الثالث أربعة فصول عن حدث مماثل ظهر وفى نفس توقيت إعلان اكسفورد - بشأن العلاقة بين الإيمان المسيحى والحياة الاقتصادية وقام بها مجموعات كنسية أخرى من مجلس الكنائس العالمى، والكنيسة الكاثوليكية الرومانية.

أما (مايكل نوفاك وديريك كروس) Micheal Novak and Derek Cross فيعقدان مقارنة بين "الإعلان والمنشور البابوى Centesimus Annus ويضيف (دوتالد هاى) إلى هاتين الوثيقتين وثيقة ثالثة من مجلس الكنائس العالمى هى : "الاقتصاد كموضوع للإعلان". ويستعرض (لورانس آدامز وفريدريك جونس) "إعلان اكسفورد" بالمقارنة مع وثيقة المجلس العالمى، وهى تركز على ما يعتقد فيه المجلس أنه أزمة بيئية. ويختتم (روب ڤان دريملين) هذا القسم بمقارنة بين الإعلان والدراسة الثالثة للوثيقة الصادرة عن المجلس العالمى.

وأخيراً يقدم (چيمس سكيلين) نقداً عاماً لإعلان اكسفورد ، ويقترح وسائل للعمل فى المستقبل.

ويعد مؤتمر اكسفورد عملية متواصلة، أما موعد مؤتمر اكسفورد الثالث فهو فبراير سنه ١٩٩٥ ، فى مدينة نيودلى، وفى الهند، لتقديم تأثير السوق الاقتصادى على العالم الثالث، وعلى الاتحاد السوفيتى سابقاً.

الباب الأول

تــقـــــديم

إعلان اكسفورد حول الإيمان المسيحى والاقتصاد

بقلم : رونالد ج. سايدر

تــقـــديم

لم يكن من المألوف أن نسمع أن اللاهوتيين ذوى النزعة التحريرية يؤكدون استراتيچيات السوق الحرة، أو أن يطالب اقتصاديو السوق المحافظون بالتركيز على العدالة للفقراء. ولكن هذا هو ما حدث بالفعل فى المؤتمر الاستهلالى حول الإيمان المسيحى والاقتصاد، والذى عُقد فى المدة من ٤ ـ ٩ يناير سنة ١٩٩٠ . وثمة انتقادات قوية وُجهت للرأسمالية الديمقراطية التى تنتهج السبل الديمقراطية، فى حين أن من يؤيدونها بقوة أدانوا الطريقة التى ارتكزت على القوة الاقتصادية والاستهلاكية، والعرقية، وتجريد العمال من إنسانيتهم والتى كثيراً ما أبتليت بها المجتمعات الرأسمالية، وهى فى أحيان كثيرة تمثّل كارثة على المجتمعات الرأسمالية.

وقد احتشد المؤتمر بمجموعة متباينة إلى درجة كبيرة جداً تزيد على مائة من القادة الإنجيليين من كافة القارات، ومن خلفيات ايدولوچية متعددة : رجال بنوك، لاهوتيون، ورجال الاقتصاد، وعلماء الأخلاق، وكبار رجال الأعمال، وقادة من رجال الكنيسة. وكان من بين المشاركين كبار رجال الاقتصاد مثل : (د. راچاكليا) Dr. Rajo Chellioh، وهو عضو ورئيس سابق للجنة التخطيط الهندية (المجلس الهندى للمستشارين الاقتصاديين) فى طوال السنوات الخمس السابقة.

ومن اللاهوتيين الإنجليين البارزين من أمريكا اللاتينية مثل : (د.رينيه باديلا) Dr. Rene Podilla، الذى تعلّم كثيراً من علم لاهوت التحرر، ومن قادة تنمية المجتمع مثل Evelyn Feliciano and Ruth Callanta (إيڤلين فيليسيانو، وزوث كالانتا)، من الفلبين، و(أرثر بلوك) Arthur Block، وهو من كبار رجال الأعمال الكنديين. ومجموعة

كبيرة من القادة المحافظين الأمريكيين المتشددين، قد كان من بينهم الاقتصادى (ب. ج. هيل) P.J. Hill من كلية و(يتون، وتوم روس) Tom Rose من كلية سيتى جروف، و(هيرب سكولسبرج) Herb Scholssberg من معهد فيلدسيتد، و(دوج باندو) Doug Bandow من معهد كاتو التحريرى، و(كين مايرز) Ken Myers من لجنة فيلرز للمعونة والتنمية، و(مايكل كروماتى) Micheal Cromartie من مركز الأخلاقيات والسياسة العامة.

لقد اعترفت فى بعض الملاحظات الافتتاحية أننى لم أكن أملك أن أؤكد أن مثل هذه المجموعة المتنوّعة من الناس يمكن أن يتفقوا على شئ ذى مغزى. غير أن ذلك قد حدث بالفعل وقد يرجع إلى سببين

أولاً : استمعنا إلى أناس لهم مواقف مختلفة، فقد سمع الأمريكيون المحافظون صيحة الأمريكيين اللاتنيين الذين كانوا يئنون من أقساط الديون الباهظة، والأمريكيون اللاتين بدورهم استمعوا إلى الحجج التى ساقها الأمريكيون الشماليون لصالح اقتصاد السوق.

ثانياً : كان شغلنا الشاغل كإنجيليين هو أن نلتزم بخضوعنا لسلطان الكتب المقدسه.

ومازلت أتذكر تماماً مدى تشاؤمى الشديد بالنسبة لنتيجة المؤتمر فيما كنت راكباً الطائرة عبر شمالى الأطلنطى فى أوائل يناير سنة ١٩٩٠ . وباعتبارى الأمين العام للجنة التوجيه، فقد كنت أعمل بكل جهد فى هذه العملية لعدة سنوات. وأثناء سفرى إلى لندن، كان علىّ أن أقسّم مجموعات صغيرة، ولكى تعكس كل مجموعة سلسلة الآراء التى كانت فى المؤتمر، والتى تعبّر عن مختلف القارات والأعراق وموقف الذكور والإناث. وفيما كنت أفكر فى سلسة الطويلة من الأشخاص المجتمعين، كنت أسأل نفسى، هل من الممكن لهذه المجموعة المتباينة أن تتفق على أى شئ له أهمية، ويمكن أن يؤكدوه معاً. لقد كانت الشكوك تنتابنى حيال هذا

الأمر، وكان يساورني الاعتقاد بأن هذا المؤتمر سيتحوّل إلى مناقشة طويلة تنتهي إلى لاشئ.

ومن الواضح أن الكاتب المحافظ والاقتصادي، (كالڤن بيزنر) E. Calvin Beisner، وهو في طريقه إلى المؤتمر لم يكن يتوقع الكثير، وكان يخشى ألا يستمع للمحافظين بقلب مفتوح.

غير أن شيئاً هاماً حدث في اكسفورد، فقد استمع كل منا للآخر. كما اشتركنا في العبادة والصلاة معاً. وساعدنا تكريسنا الكامل ليسوع المسيح، على أن نقرّب وجهات نظرنا. وهكذا أيضا كان من شأنه أن يدفعنا إلى الالتزام بسلطان الكتاب المقدس. والكل كان يتوق أن يتبع الحق الكتابي، وما يقودنا إليه التحليل الواقعي.

وفي النهاية، أمتدح (كال بيزنر)، على إلتزام «المنظمين للمؤتمر» بفتح باب المناقشة، وبالسلطان الكتابي، والإخلاص للحقائق الاقتصادية التجريبية. أما البرفسور (ريتشارد تشوننج) من كلية التجارة جامعة بيلر، قد صرح للمؤتمر كله قرب نهايته، بأنه لم يسبق له في حياتة الوظيفية التي بلغت اثنتين وثلاثين سنة، أن شهد اجتماعاً بهذا الشكل. وفيما كنا نصلّي ونتعبّد معاً وندرس معاً الكتاب المقدس، والواقع الاقتصادي، كانت تُبنى الجسور بين اختلافاتنا العميقة.

وقد بدأت هذه العملية قبل ذلك بعدة سنوات على إثر محادثة جرت بيني وبين (ڤيناي صموئيل). وسرعان ما انضم إلى عملية التخطيط (كريس سوچن وداڤيد بوسو) Chris Sugden and David Bussou، وسرعان ما انشغلنا جميعاً بطرق مختلفة، في محاولة تعضيد الفقراء. ومن خلال الصحيفة العالمية Transformation قد اشتركنا في العمل أنا و(ڤيناي وكريس) على دفع الحوار الإنجيلي على أساس الأخلاقيات الاجتماعية عبر كل الخطوط التي كانت توصل بيننا. وبدا لنا أن الدخول في هذا الحوار الكبير عن الاقتصاديات

مهمة ضخمة ولكنها غير مستحيلة.

وبناء على هذا وضعنا خططاً لعقد اجتماع يضم مجموعة صغيرة، وإن كانت تضم عناصر متباينة للغات من القادة الإنجليين، ومن جميع أنحاء العالم لوضع جدول أعمال لدمج تحليل كتابى دقيق، وبتحليل اقتصادى واع، آملين أن تكون النتيجة فهماً كتابياً للنواحى الاقتصادية أكثر وعياً وعمقاً.

وقد أرسلنا خطاب الدعوة أنا وڤيناى ودافيد، وكان يعبّر عن آمالنا :

صارع المسيحيون مع القضايا الاقتصادية منذ بداية الكنيسة. لكن المسحيين الإنجيليين لم تكن لهم خبرة كتابية كافية، ولا دراية اقتصادية لتطوير منظور كتابى عميق للحياة الاقتصادية.

وبالطبع فإن مثل هذه المسئولية تستغرق عدة سنوات، والواقع أنها قد لا تكفيها سنوات طويلة لتكتمل. وهذه المشاورات كانت تستهدف وضع جدول أعمال يوضح بصفة خاصة :

١) نريد أن نكشف مناطق الخلاف الرئيسية فى الصراع القائم بين النظم الاقتصادية الأساسية القائمة فى العالم حالياً.

٢) نريد أن نبين المصادر الكتابية المرتبطة بالقضايا الاقتصادية الجارية.

٣) نود أن نعيّن ونطوّر بدائل مسيحية للنظم والأنشطة الاقتصادية الموجودة حالياً.

٤) نستهدف وضع خطة لعملية تستغرق عدة سنوات يكون من شأنها تسهيل تحقيق هذه الأهداف.

ولقد قررنا ألاّ ندعو الأصدقاء والزملاء الذين يشاركوننا أفكارنا الرئيسية وتحليلاتنا الأساسية فحسب، بل أردنا أن يكون هناك استماع حقيقى عبر عدد من المجالات التى نادراً

ما كنا نصل إليها. وعلى هذا وجهنا الدعوة إلى كل من رجال بنوك، وقادة الأعمال، ورجال اقتصاد لاهوتيين، وعلماء الأخلاق، والمفكرين الكتابيين. كما دعونا الاجتماعيين الاقتصاديين سواء المحافظين والتحررين. كذلك وجهنا الدعوة لأناس من جميع القارات. واجتمع ستة وثلاثون قائداً فى جامعة اكسفورد فى يناير ١٩٨٧، فى أول مؤتمر يعقد فى اكسفورد، يدور حول الإيمان المسيحى والاقتصاد والاقتصاديات، وقد تبرهن أن المؤتمر سيكون مفيداً، بدايةً من الخطاب الافتتاحى الذى ألقاه (سير فريد كاثروود) Sir Fred Catherwood (وهو عضو فى البرلمان الأوربى) ومن خلال المناقشة القوية حول أوراق العمل والردود التى قُدِّمت من أشخاص مثل (نيكلس والترستورف، وصموئيل إسكوبار، وهيرب سكولسبرج، وستيفان موت، ميلتون وان، ب.ج. هيل، واشنطن أوكوسو، وبوب جودزوارت). وفى الحقيقة أننا شعرنا فى نهاية المؤتمر أن الحوار الذى جرى بين هؤلاء الناس ذوى الآراء المتباينة، كان هاماً حتى إننا قررنا توسيع المناقشة وتعميقها. وقد تحدد فى التقرير النهائى للمؤتمر نقاط الاتفاق والاختلاف. كما أنه دعا أيضاً إلى تكوين لجنة موسّعة موجّهة لتطوير موضوعين دراسيين خلال فترة الثلاث سنوات التى تسبق انعقاد المؤتمر التالى القادم وهما :

١) منظور مسيحى شامل للاقتصاد.

٢) تحليل للمشروعات الصغيرة التى تدر دخلاً بين الفقراء.

ولقد قام كا من (ڤيناى صموئيل، وداڤيد بوسو، وكريس سودن) وأنا، بتنظيم المؤتمر الأول فى يناير ١٩٨٧، وقمنا بتوسيع لكى تعكس بشكل أوثق الاختلاف السائد بين الآراء والقارات والمتخصصين الذين مُثّلوا القارات، والمتقدمين الرسمين فى مؤتمر اكسفورد.

وقد استغرق الإعداد لمؤتمر اكسفورد الثانى ثلاث سنوات، ولقد ساعدنى على تنظيم العملية الدولية الأقليمية (روتانجليانى ريما) وهو ضرير هندى موهوب من كلية إيسترن، وكلية

اللاهوت المعمدانية. وتجمع فى ست مناطق من العالم أناس فى مؤتمرات إقليمية لدراسة أوراق عمل أعدت فى المنطقة الخاصة بكل منهم وكانت تدور حول أربعة موضوعات :

الوكالة والخليقة، العمل، ووقت الفراغ، العدل والحرية، الحكومة والاقتصاد.

وقام (د. روى ماك كلفرى) بفحص المادة بالإضافة إلى الأوراق، وهو اقتصادى بريطانى، وقد اشترك معه (د. ميروسلاف ڤولف)، وهو مفكر لاهوتى يوغوسلافى، فضلاً عن أوراق العمل وأيضا أعد وثيقة موجزة وإنَ كانت كبيرة كما أعدوا مسودّة إعلان بشأن الإيمان المسيحى والاقتصاد.

وفى ذات الوقت، قام فريق بقيادة (وليم تايلر) (وهو من رجال الأعمال الاستراليين)، (ود. چوريين) (أستاذ اقتصاد استرالى) بالإشراف على دراسة تجريبية كبيرة للبرامج التى تحقق دخلاً، والتى مثّلت كل من أسيا، وأفريقية، وأمريكا اللاتينية، وكان لتقريرهما، إلى جانب العمل الذى قام به (هيرنا ندودى سوتو) دوراً كبيراً فى مؤتمر اكسفورد الثانى.

وفيما كنا نعد قائمة المدعوين لمؤتمر عام ١٩٩٠، استهدفنا أن نجمع بين جميع الآراء السائدة فى المجتمع الإنجيلى. وقد تبين لنا إننا قد نجحنا بدرجة رائعة، عندما فحصنا قائمة المشاركين للمؤتمر. والواقع أن المشتركين كانوا يمثلون آراءً متباينة حتى أننى تشكّكت ـ كما سبق أن ذكرت ـ فيما كنا نستطيع أن نتعدى مجردّ الملاحظات التافهة. وفى اعتقادى أننا نجحنا، رغم أن أخرين سيقيمّون ما أحرزنا فيه تقدماً فعلياً فى درجة التفاهم، وتلك التى سجلنا فيها الاختلافات فحسب، وقد حدث الامران.

بالنسبة للمدى الذى حققنا فيه اتفاقيات هامة جديدة، فأحسب أن ذلك يرجع عوامل عدة. فكل واحد كانت تدفعه رغبة قوية فى أن يخضع كل تفكير لسلطان الكتاب المقدس. كما أننا

خصصنا وقتاً فى عبادة مشتركة ودراسة للكتاب المقدس. وكانت هناك رغبة قوية مشتركة فى أن نتوصّل إلى حقائق صحيحة عن (اقتصادنا).

ورأى البعض أن انهيار الشيوعية (كان له دوره الهام)، وأنا أعتقد أنه كان ذا أهمية، ولكننى أرى أن أهمية دور أنهيار الشيوعية مبالغاً فيه.

وقد أعد (تايلر، وريمينى) تقريراً بشأن المشروعات الصغيرة التى تدر دخلاً لاريب فى أنه كان يتسم بالأهمية. فكل واحد - سواء أولئك الذين كانوا يميلون إلى نقد عناصر اقتصاد السوق، أو أولئك الذين كانوا يدافعون عنها - اتفقوا بكل حماسة على أن يدفعوا المشروعات البسيطة عن طريق تقديم قروض صغيرة للفقراء، والالتزام بها كواحدة من بين الطرق الواعدة لتنفيذ الدعوة الكتابية لتحقيق العدل للفقراء.

تدفّقت المناقشات بشكل سريع ومكثّف. وطرح المشاركون أفكارهم الأيدويولوچية. غير أن كل واحد منا استمع للآخر. وكانت مشاركة الخبرات الشخصية عاملاً مساعداً فى التقاء وجهات نظرتنا. وقد تتبع (راچا كليار) رحلة حياته بتطلعه المبكر فى أن تحل الاشتراكية مشكلة الهند، حتى قناعته الحاضرة بأن اقتصاد السوق قد يخدم بشكل أفضل قضية العدالة.

وباعتبارى أميناً للجنة الصياغة فيمكننى القول - وعلى أساس خبرة فعّالة - بأنه كانت أمامنا مهمة شاقة. فالآراء المتعارضة فى المؤتمر مُثِّلت بشكل جيد فى لجنتنا. وكافح بنجاح (رينيه باديلا) رئيس اللجنة، كى يجمعنا معاً، لكى نصل إلى اتفاق. وانتهت المجادلات والمناقشات الحامية إلى عبارات صيغت بعناية، وكانت موضع مناقشة أخرى فى جلسات مكثّفة ومكتملة.

لقد أسهمت مراقبة (باديلا) لعملية النسخ بدرجة كبيرة جداً فى نجاحنا. فقد ذكّرنا جميعاً

فى بداية عملنا أن أول شئ يعمله الإنسان عندما ينظر إلى صورة جماعية، هو أن يرى نفسه فيها. واقترح بأن تحمل المخطوطة النهائية سمات الصورة الجماعية بمعنى أن كل واحد يجب أن يكونَ ممثلاً فيها.

ولكن هذا لا يعن أن تكون وثيقة ضعيفة تحمل الملاحظات العامة فحسب - بل يجب أن تكون بالأحرى وثيقة قوية تعكس بأمانة كل نقاط الاتفاق الاختلاف معاً.

وواقع الحال أن الاختلافات المكثّفة قد كثرت جداً. وقد تدفّقت عشرات من القضايا المتباينة على لجنة الصياغة. وقد خصص (باديلاً) فى الغالب شخصين يمثلان جانبيّ المناقشة لكى يصوغوا عبارة أو فقرة يمكن لكليهما أن يقررا بحرص وعدل الاختلافات القائمة بينهما. وحين اشتكى الناس من أن العملية تسير بشكل بطيئ للغاية، أجاب (باديلا) قائلاً: "كلا، لأنه يجب علينا أن نستمع لكل واحد".

وذكر (رينيه) فى محادثة جرت منذ عهد قريب تقييماً لقيادته للجنة الصياغة فقال: "إذا كنت قد أسهمت بأى شئ فى عملية الصياغة، فقد كان ذلك يتمثّل فى أن اتأكد من أن كل واحد أتيحت له الفرصة لأن يسمع ويُمثل فى إعداد الوثيقة - ولقد فعلت هذا لأنى ملتزم بعملية ديمقراطية، سواء فى حياة الكنيسة أو المجتمع.

لقد شعرنا بإحساس عام حين انتهى عملنا بالبهجة والرضا، وما زلت أذكر بكل جلاء شعورى الخاص بالبهجة والدهشة. وقد علق (توم روز) من كلية سيتى جروب قائلاً: من الواضح لى أن الروح القدس قد عمل بيننا بطريقة إيجابية وعجيبة. أما (كيم هوتراى)، كبير الاقتصاديين ببنك الدولة فى سيدنى بأستراليا، فقد أضاف قائلاً: إن المسافات الشاسعة التى كانت تفصل بين قاراتنا، ومدارسنا الفكرية، وبين أفكارنا المتعارضة. والتى بدت فى الماضى

وكأنها لا يمكن قهرها، هى التى أصبحت نفس المواقع التى بُنيت عليها الجسور الجديدة التى تربطنا معاً. وقد ذكرت (د. كرينجساك كاريونوجساك) التايلاندى (وهو اقتصادى وقائد عالمى فى الحركة الكارزماتية) فقال: "إن الثراء الذى أنتجته هذه المناقشات هو ثراء نفيس لا يقدَّر، وما كان فى الإمكان تحقيقه من خلال دراسة فردية. ولقد قدَّرت بكل إعزاز الرغبة المشتركة فى إيجاد الحق الكامن فى كلمة الله.

وعبَّر (البروفسور هيرمان سوتر) (جامعة فرانكفورت) عن رأيه على النحو التالى: "لم يسبق لى على الإطلاق أن رأيت هذا العدد الكبير من المسيحيين الذين جاءوا من خلفيات متباينة، يناقشون الموضوعات الاقتصادية بجدِّية. فكل منهم كان يعبِّر عن مفهومه القومى: فالاستراليون كانوا يقاومون قبول أى بيان ضد استغلال الموارد الطبيعية، أما الأمريكيون الشماليون فكانوا يميلون إلى تأكيد نظام السوق الحر. وكان الأمريكيون اللاتينيون بصفة خاصة مهتمين بوضع مشكلة ديونهم العالمية على جدول الأعمال.

فكل فريق بدأ وكأن لديه أسباباً اقتصادية قوية تساند آرائهم، إلا أن مناقشة هذه الحجج فتحت عيوننا على أحكام كثيرة قيِّمة كانت كامنة وراءها. وكان هذا ممكناً لأنه كان هناك فكر واحد مشترك ألا وهو: الفكر الكتابى، فقد كان أكثر أهمية من أية وجهة نظر أخرى، وعلى ضوء الإيمان المسيحى وُضعت القيم القومية والثقافية فى إطارها الصحيح فالاقتصاد يمكن أن يفهم كاقتصاد، وليس كنوع من التعليم العلمانى عن الخلاص. وقد تعلمنا كثيراً (كل واحد من الآخر). وعلى وجه الإجمال تعلَّمنا أننا نشكِّل مجتمعاً عالمياً من المسيحيين، وأن حقيقة الإيمان المسيحى لا يمكن اكتشافها على نحو تام إلا بالمشاركة فى هذا المجتمع.

وقد تأكد شعورنا المباشر بالفرحة، من الاستجابات التى لحقت لإعلان دمشق. فالتقارير الإخبارية، والتحاليل النقدية، سرعان ما توالت. وهناك شخص وثيق الصلة بإعلان مجلس

الكنائس العالمى الصادر سنة ١٩٩٢ حول: "الإيمان المسيحى والاقتصاد العالمى". قد أخبر (ڤيناى صموئيل) أن إعلان اكسفورد كان له تأثير كبير فى إعداد تلك الوثيقة المسكونية.

تمثل الفصول التالية لهذا الكتاب محاوله لتأكيد مغزى إعلان اكسفورد. والتاريخ اللاحق هو الذى سيحدد بالطبع أهميته على المدى البعيد. أما بالنسبة للذين كانوا حاضرين منا، فقد كانت فرصة عظيمة لمناقشة حامية، وفرصة تعليم متبادل لا يمكن نسيانها على الإطلاق.

إعلان اكسفورد حول الإيمان
المسيحى والاقتصاد

تمهيد :

قد صدر إعلان اكسفورد عن الإيمان المسيحى والاقتصاد فى يناير ١٩٩٠، وقد اشترك فيه ما يزيد عن مائة شخصية من اللاهوتيين، ورجال الاقتصاد، وعلماء الأخلاق، ورجال التنمية، وقادة الكنيسة، ورجال الأعمال. قد جاءوا من جهات مختلفة من العالم. إننا نعيش فى ثقافات متعددة، ترجع إلى تقاليد لاهوتية واقتصادية مختلفة، ولذلك فهى تتميز بالأفكار المتخالفة بالنسبة للطريقة التى يمكن بها أن يتلاقى الإيمان المسيحى والحقائق الاقتصادية. ولقد وجدنا فى هذا الاختلاف عامل إثراء حتى عندما لم نصل إلى إتفاق. وفى ذات الوقت شعرنا بابتهاج، لمدى الإجماع الذى تحقق حول الاقتصاديات المعقّدة لعالم اليوم، وهو إجماع جاء وليد إيماننا المشترك بربنا يسوع المسيح.

ونحن نؤكد أن المسيح، من خلال حياته وموته وقيامته وصعوده إلى المجد جعلنا شعباً واحداً (غل٣:٢٨). وعلى الرغم من أننا نعيش فى ثقافات متعددة، إلا أننا جميعاً نعترف بأننا جسد واحد، وروح واحد، كما أننا دعينا لرجاء واحد رب واحد، إيمان واحد، معمودية واحدة، إله وأب واحد للكل. (أف ع:٥).

إننا ندرك أن بحث المسيحى عن الحق هو جهد يجب أن تطّلع به الجماعة كما يطّلع به الفرد وكجزء من واحد فى المسيح فإن كل منا يرغب مع جميع القديسيين فى أن يفهم علاقة المسيح بالموضوعات العظمى التى تواجه البشرية كلها فى أيامنا هذه، (أف٣:١٨). فكل أفكارنا الشخصية فى حاجة إلى أن تُصَحَح فى إطار مفاهيم المجتمع المسيحى العالمى، وكذلك أفكار

المسيحيين عبر الزمن.

ونؤكد أن الكتاب المقدس، الذى هو كلمة الإله الحى الحقيقى، هو مرجعنا الأسمى، فى كل ما يتصل بالإيمان والسلوك من أمور. ولهذا نحن نرجع إلى الكتاب المقدس كمرشدنا، الذى يمكن الاعتماد عليه، عند تفكيرنا فى المجموعات المتعلقة بحياتنا الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية. وأننا - كاقتصاديين - ولاهوتيين نرغب فى أن نخضع النظرية والتطبيق لحكم الكتاب المقدس.

ونحن جميعاً نعترف بأن الله، سيد الحياة، خلق فى محبته عالماً يتسم بالكمال، لكى يحيا البشر فى شركة معه. ومع أن واجبنا الأعظم هو أن نعظّم الله ونمجّده، إلا أننا تمرّدنا عليه، وسقطنا من علاقتنا المتناغمة مع الله، وجلبنا الشر على أنفسنا وعلى العالم الذى خلقه. ولكن الله لم يتخل عن خليقته. فهو كخالق، استمر يعمل بصبر لكى يتغلب على الشر الذى كان يفسد الخليقة. فالعمل الرئيسى لخليقة الله الجديدة المفدية هو : موت وقيامة وحكم يسوع المسيح ابن الله فى المجد وإرسال الروح القدس وهذا التجديد لن يكتمل إلا فى نهايه كل الأشياء. والعدل أمر أساس فى المفاهيم المسيحية المتعلقة بالحياة الاقتصادية.

والعدل أصيل فى طبيعة الله : "لأن الرب عادل ويحب العدل" (مز١١:٧). والعدل يعبر عن أعمال الله لإعادة تدبيره لأولئك الذين حُرموا، ومعاقبة أولئك الذين انتهكوا المعايير الإلهية.

أ ـ الخليقة والوكالة

الله الخالق :

١ـ "لأن منه وبه وله كل الأشياء" (رو١١: ٣٦). إن الله فى ثالوثه الأقدس خلق العالم والبشر الذين يعيشون فيه فى حرية محبة الله الأبدية، وبكلمة الله القادر على كل شئ، وبواسطة الروح الخالق، وأعلن الله أن كل شئ فى الخليقة حسن. وتعتمد الخليقة على الله كاستمرار لوجودها. فنفس الله الذى خلقها، موجود فيها، ويعولها، ويعطيها حياة الشبع (مز١٠٤: ٢٨). ففى المسيح "خلق الكل ..... وفيه يقوم الكل" (كو ١: ١٥-٢٠). وعلى الرغم من أن الخليقة تدين بوجودها لله، إلا أنها هى نفسها ليست إلهية.

إن عظمة الخليقة سواء الكائنات البشرية أو غيرها فى أنها وُجدت لتمجد الخالق فالأصل الإلهى للخليقة واستمرار وجودها بواسطة الله والفداء بالمسيح، وغرضها لتمجيد الله هى من الحقائق الجوهرية التى ينبغى أن توجه كل تفكير مسيحى للخليقة والوكالة.

الوكالة على الخليقة :

٢ ـ الله الخالق والفادى هو المالك الأساسى : "للرب الأرض وملؤها. المسكونة وكل الساكنين فيها" (مز٢٤: ١). لكن الله ائتمن الإنسان على الأرض ليكون مسئولاً عنها نيابة عنه فيجب على البشر أن يعملوا كوكلاء الله فى الخليقة، ويديروا شئون العالم بأمانة، مدركين أنهم مسئولون أمام الله بالنسبة لكل ما يفعلونه فى العالم ومن أجل العالم.

٣ ـ خلق الله العالم وأعلن أنه "حسن جداً" (تك١: ٣١). وبسبب السقوط وما تبعه من لعنة فإن الخليقة "تئن وتتمخض" (رو٨: ٢٢) وكان من شأن اللامبالاة، والطمع، وعنف البشر

الخاطئين أن أتلف خليقة الله الحسنة، الأمر الذى تولدت عنه مشاكل وصراعات بيئية متنوعة. فنحن نسئ استخدام الخليقة ونلوثها، كما نفعل فى كثير من الحالات، نكون، وكلاء أردياء، ونجلب كارثة على النظم البيئية المحلية والعالمية.

٤ ـ وكثير من اعتداء البشر على الخليقة يأتى نتيجة فهم خاطئ لطبيعة الخليقة، ودور الإنسان فيها. وتواجه البشرية باستمرار تحديين ناتجين عن الفردية والأنانية، التى تتجاهل المجتمع البشرى، والمبدأ الشمولى الصارم الذى يكبت حرية الإنسان. وقد أشار كثيراً إلى هذين الخطرين. إلا أنه منذ وقت قريب، أدركنا أن كلا من هاتين الإيدولوچيتين تنظران إلى العالم باعتبار أن البشر هم مركزه، الأمر الذى يحيل الخليقة المادية إلى مجرد آلة أو أداة.

٥ـ إن كلا من الحياة الكتابية ونظرة العالم لم يركزا على البشرية إنهما يرتكزان على الله، فالخليقة غير البشرية لم تُخلق على وجه الحصر من أجل الإنسان. فكثيراً ما يخبرنا الكتاب المقدس أن كل الأشياء، البشريه، والبيئة التى يعيشون فيها، إنما لله (رو١١: ٣٦، اكو٨: ٦، كو١: ١٦). وعلى نفس هذا الأساس، فالطبيعة ليست هى مجرد المادة الخام التى يستخدمها الإنسان رغم أن الإنسان فقط هو الذى خُلق على صورة الله، إلا أن الخليقة غير البشرية لها أيضا كرامتها، حتى أن الله بعد الطوفان أقام عهداً، ليس مع نوح ونسله فقط، بل أيضاً "مع كل ذوات الأنفس الحية التى معكم" (تك٩: ١٠). وعلى مثال ذلك، فإن الرجاء المسيحى للمستقبل يشمل الخليقة أيضاً. "لأن الخليقة نفسها أيضاً ستعتق من عبودية الفساد إلى حرية مجد أولاد الله" (رو٨: ٢١).

٦ـ لقد أعطى الله السلطان على الخليقة (تك١: ٣٠) ولم يعطه تصريحاً بإفسادها وسوء استغلالها.

أولاً : هم مسئولون أمام الله، الذى خُلقوا على صورته، بألا يفسدوا الخليقة بل يرعونها، كما يرعاها الله بعنايته الإلهية.

ثانيـاً : بالنظر إلى أن الناس خُلقوا على صورة الله للمجتمع وليس ببساطة مجرد أفراد منعزلين (تك١ :٢٨) فعليهم ممارسة سلطانهم بطريقة مسئولة تراعى احتياجات العائلة البشرية كلها، بما فى ذلك الأجيال المستقبلية.

٧ ـ الإنسان جزء من الخليقة، وهو أيضاً ينفرد بميزة خاصة به، وذلك أنه فقط قد خُلق على صورة الله. فقد أعطاه الله سلطاناً على غيره من المخلوقات (تك١:٢٨ـ٣٠). غير أن السلطان ليس معناه السيطرة. وطبقاً لما جاء فى (تك٢:١٥)، فإن سلطان الإنسان على الخليقة يتمثل فى عمل من شقين : "يعملها ويحفظها" (أى جنة عدن). وعلى هذا فكل عمل يجب ألا يشمل الناحية الإنتاجية فحسب، بل والناحية الوقائية أيضاً. ويجب أن تصاغ النظم الاقتصادية بحيث يراعى نظام بيئى صحيح فى كل وقت وكل عمل بشرى مسئول تم بواسطة وكلاء الله الحافظ لكل شئ يجب أن يشمل عنصر التعاون مع البيئة.

الوكالة والإنتاج الاقتصادى :

٨ ـ الإنتاج الاقتصادى ناتج عن وكالة الإنسان على الأرض التى أعطاها له الله، فى حين أن المادية، والظلم، والطمع هم فى صراع أساسى مع تعليم الكتاب المقدس، إلا أنه لا يوجد شئ فى الإيمان المسيحى يشير إلى أن إنتاج السلع الجديدة والخدمات يعد أمراً غير مرغوب فيه، والواقع أنه قيل لنا بكل صراحة أن الله "يمنحنا كل شئ بغنى للتمتع" (اتى٦:١٧). والإنتاج ليس ضرورياً لقيام الحياة وجعلها ممتعة فقط، بل إنه يوفر الفرصة أيضاً للبشر كى يعبروا عن قدرتهم الإبداعية فى خدمة الآخرين. وعندما نقيّم النظم الاقتصادية من وجهة نظر

مسيحية علينا أن نأخذ فى الحسبان قدرتها على أن تنتج الثروة والدخل، وأن توزعهما بطريقة عادلة.

التكنولوچيا وحدودها :

٩ ـ تعكس التكنولوچيا التناقض الظاهرى الأساسى لطبيعة الإنسان الخاطئة وصلاحها. وتظهر كثير من المشاكل البيئية عن الاستعمال المتزايد للتكنولوچيا. بعد ظهور حركة التصنيع. وعلى الرغم من أن التكنولوچيا قد حررت الإنسان من أنماط العمل التى تحط من قدره، إلا أنها أيضاً كثيراً ما كانت سبباً فى ظهور بعض الأعمال المهينة للإنسان. فالأمم والمؤسسات القوية التى تتحكم فى التكنولوچيا الحديثة كثيراً ما تقع تحت إغراء استخدامها للسيطرة على الضعفاء، من أجل مصالحها الشخصية الضيقة، وكما انتقدنا بشدة النتائج السلبية للتكنولوچيا، فإنه يتعين علينا ألا ننسى جوانبها الإيجابية. فالإبداع البشرى يُعَبّر عنه فى تصميم أدوات للاحتفال والعمل. فالتكنولوچيا تساعدنا على الإيفاء بالاحتياجات الأساسية لسكان العالم، وعلى عمل ذلك بطرق تنمى القوى الإبداعية للأفراد والمجتمعات، ثم أن التكنولوچيا يمكنها أيضاً أن تساعد على مقاومة تخريب البيئة. ورفض التكنولوچيا الحديثة بشكل جذرى يعد أمراً غير واقعى. وعوضاً عن ذلك علينا البحث عن طرق صحيحة لاستخدام التكنولوچيا بشكل مسئول وبما يتناسب مع كل بيئة ثقافية.

١٠ ـ وما هو ممكن من الناحية التكنولوچية، لا يكون بالضرورة مسموحاً به من الناحية الأخلاقية. ويجب علينا أن نسمح للنمو التكنولوچى بأن يأخذ مجراه الطبيعى، غير أنه علينا أن نوجهه لخدمة النواحى الأخلاقية، ونحن ندرك بمحدوديتنا فى التنبؤ بنتيجة التغير التكنولوچى، ونشجع ما يتعلق بالابتكار التكنولوچى. ولذلك فإنه من الضرورى مواصلة تقدير نتيجة التغير التكنولوچى. وهناك أربعة معايير مأخوذة من الإيمان المسيحى يمكنها أن

تساعدنا على تقييم تطوير التكنولوچيا واستخدامها.

أولاً : لا يجب أن تدعم التكنولوچيا تفسخ الأسرة أو المجتمع، أو أن تعمل كأداة للسيطرة الاجتماعية.

ثانيــاً : الأشخاص الذين خُلقوا على صورة الله لا ينبغى أن يصبحوا مجرد كائنات إضافية.

ثالثـاً : باعتبارنا وكلاء الله علينا أن لا نسمح للتكنولوچيا أن تفسد الخليقة. وإذا كان يجب أن يكون عمل الإنسان بالتعاون مع الخليقة فعلى أدوات العمل إذاً أن تتعاون معها أيضاً ولا يجب أن نسمح للتقدم التكنولوچى بأن يصبح دوافع لعبادة زائفة أو أن يشغلنا بعيداً عن الاعتماد على الله (تك١١: ١-٩). قد تختلف بالنسبة للأهمية التى نعزوها للمعيار الفردى من مواقف واقعية، ومن ثم فقد تختلف. فإن تقييمنا لأساليب التكنولوچية الواقعيه بيد أننا قد نعتقد أن هذه المعايير يجب أن تؤخذ فى الحسبان عند انعكاس التقدم التكنولوچى فى إطار من التفكير اللاهوتى.

١١- علينا أن نحث الأفراد والمؤسسات الخاصة، والحكومات فى كل مكان، أن تضع فى اعتبارها على المدى البعيد النتائج البيئية التى تنتج عن أعمالها. وذلك على المستوى المحلى المباشر، وعلى المستوى العالمى. ونحن نشجع العمل المشترك على عمل منتجات تتسم بصداقة أكثر من الناحية البيئية. ونناشد الحكومات على أن توجد إطارات تحكم بها الحوافز والعقوبات التى تشجع الأفراد والمؤسسات على تبنّى ممارسات بيئية سليمة.

١٢- نحن فى حاجة إلى تعاون دولى أكثر بين الأفراد، والمنظمات الخاصة، والأمم لتقدم العمل البيئى المسئول. وبالنظر إلى أن العمل السياسى لا يخدم فى العادة إلاّ مصالح

الأقوياء، فإنه سيكون من المهم ضمان أن تهتم الاتفاقيات البيئية الدولية بصفة خاصة بحماية احتياجات الفقراء. ونحن نطالب المسيحيين فى كل مكان أن يعطوا أولوية مطلقة لاستعادة، وحفظ سلامة الخليقة.

ب ــ العمل وأوقات الفراغ

العمل وطبيعة الإنسان

١٣ـ العمل يشمل كل الأنشطة القائمة، ليست للعمل فى ذاته، بل لتسدد احتياجات الإنسان. والعمل ينتمى إلى نفس الغرض الذى من أجله خلق الله البشر. نقرأ فى (تك١ :٢٦ـ٢٨). فقد خلق الله الإنسان على صورته "فيتسلطون على...... كل حيوان يدب على الأرض". وعلى مثال ذلك يخبرنا ما جاء فى (تك٢ :١٥) أن الله خلق آدم، ووضعه فى جنة عدن، ليعمل فيها "ليعملها ويحفظها". وفيما ينفذ الإنسان هذا التفويض، فإنه بهذا يمجد الله. وعلى الرغم من إننا خطاة كبشر إلا أن "الإنسان يخرج إلى عمله" (مز١٠٤ :٢٣)، والناس بهذا يتممون هدف الله الإساسى الذى وضعه للبشرية.

١٤ ـ لأن العمل أمر جوهرى بالنسبة لقصد الخالق من وجود البشر، فلقد أصبح للعمل قيمة كبرى. وعلى هذا فليس العمل مجرد وسيلة لغاية ما. فهو ليس مجرد روتين يجب تحمله من أجل إشباع رغبات الإنسان وحاجاته، ولاسيما بالنسبة للسلع المستهلكة. وفى ذات الوقت، علينا أن نحترس من المبالغة فى قيمة العمل، فجوهر الإنسان يكمن فى أنه خلق على صورة الله. ولو أن ذلك ليس للحرص، أن معنى وهوية الإنسان لا يكمنا فى العمل، بل فى أن يصير ابناً الله بروح واحد بالإيمان بيسوع المسيح.

١٥ ـ لقد أتخذ العمل بعداً جديداً بين المسيحيين، فالله يدعو كل المسيحيين إلى أن يوظفوا

مـواهبـهم فى عـملهم ويدعو الله الناس لدخول ملكوت الله ويسلكوا بحسب وصـاياه. وحين يستجيب الناس لدعوة الله، فإن الله يعطيـهم القدرة على أن يجنوا ثمار الروح، ويعطى كل فرد منهم العديد من مواهب الروح. والمسيحيون، باعتبارهم قد أعطوا مواهب الروح القدس، وأن أعمالهم تتم بمحبه، عليهم أن يعملوا على خدمة الله والإنسانية.

الغرض من العمل :

١٦ ـ كان تسديد حاجات الإنسان وحاجات مجتمعه (ولاسيما بالنسبة للمعدمين من إعفائه) يشكّل الغرض الجوهرى من العمل، فى الكتاب المقدس، وفى القرون الأولى للتقليد المسيحى (مز١٢٨:٢،٢ تس٣:٨، اتس٤:٩ـ١٢ ، أف٤:٢٨ ، أع٢٠:٣٣ـ٣٥). وأول شئ منهم فى كافة ميادين عمل الإنسان هو حاجته إلى أن يكسب خبزه اليومى، وما يزيد على ذلك بشئ قليل.

١٧ ـ وأعمق معنى لعمل الإنسان هو أن الله القادر على كل شئ، قد أوجده كوسيلة لإتمام عمل الله فى العالم. مع ذلك يظل الإنسان معتمداً على الله، لأنه "إن لم يبنِ الرب البيت فباطلاً يتعب البناؤون" (مز١٢٧:١). كما جاء فى (تك٢:٥) فإن الله، والإنسان (مشتركان معاً فى حفظ الخليقة.

١٨ ـ وينتج عن عمل الإنسان أبعد من حفظ الخليقة، بل الاشتراك فى الاسخاتولوچى (الأخروى) للعالم. وهذا بالطبع لا يدخل الإنسان إلى ملكوت الله، أو يبنى "سموات جديدة وأرضاً جديدة"، لأن الله وحده هو الذى يقدر أن يعمل هذا. ومع ذلك فعمل الإنسان يقدم مساهمة صغيرة غير كاملة، وعلى سبيل المثال، فإن تشكيل شخصيات مواطنى الملكوت الأبدى، سيكون نتيجة عمل الله وحده.

١٩ـ على الرغم من أن العمل، ليس مجرد وسيلة فقط يستطيع من خلالها مجد الإنسان باعتباره وكيلاً لله. بل هو أيضاً مكان يظهر فيه شقاء البشرية باعتباره معوق لغرض الله. فإن اختيار الناس يظهر العمل الذى له أكبر مغزى إذ أنه عمل بالاشتراك بالتعاون مع الله، بل وسيظهر أيضاً معنى العمل الذى تم بالاشتراك القوى البشرية التى تخطط لتدمير خليقة الله الصالحة (اكو٣:١٢ـ١٥).

الاغتراب فى العمل :

٢٠ ـ جعلت الخطية العمل حقيقة غامضة. فإن خلق الإنسان على صوره الله تعبير نبيل، كما أنه تُعد اللعنه شهادة أليمة لبعد الإنسان عن الله. وسواء كان الناس يعملون فى فلاحة الأرض فى المجتمعات الزراعيه، أو يديرون آلات تكنولوچية رفيعة فى المجتمعات التى تهتم بالمعلومات، فإنهم يعملون فى ظل الموت، ويختبرون التعب والإحباط فى العمل (تك٣:١٧ـ١٩).

٢١ ـ خلق الله الناس كأشخاص، وأعطاهم مواهب، ودعاهم أن يستخدموها بحرية، ويعد العمل نشاطاً شخصياً كبعد أساسى للوجود الإنسانى. ولا يجب أن يعامل الناس إطلاقاً فى عملهم كمجرد وسائل. ويتعين علينا أن نقاوم الميل فى أن نعامل العمال على أنهم مجرد مبالغ أو من معطيات العمل، وهذا ميل نجده واضحاً فى المجتمعات القروية، والمدنية، ولكن هذا بصفة خاصة حيث تستخدم وسائل الإنتاج الصناعية، وما بعد الصناعية. ونحن نشجع الجهود التى ترمى إلى إيجاد شروط إدارية وتكنولوچية التى تمكّن العمال من المساهمة الفعالة فى العمليات الهامة الخاصة باتخاذ صناعة القرار، ولخلق فرص للتنمية الفردية بتصميم مواقع تضع أمامهم تحديا لينموا قدراتهم، وبوضع برامج تعليمية.

٢٢ ـ يعطى الله مواهب للأفراد من أجل نفع المجتمع كله. ينبغى أن يكون عمل الإنسان مساهمة فى الصالح العام (أف٤:٢٨). والنقلة الحديثة من الاهتمام بالمجتمع إلى الانشغال بالذات، مدعومة بقوى بنيوية وثقافية، تشكل الأسلوب الذى نعمل به. والانشغال الفردى بالذات يمكن أن يكون أمراً مشروعاً شريطة أن يكون ذلك فى إطار يتسم بالسعى لصالح الآخرين.وهذان المسعيان يكمل كل منهما الآخر. وبهدف جعل السعى من أجل الصالح العام ممكناً، ويحتاج المسحيون إلى العمل من أجل تغيير سلوكيات العمال والأنظمة التى يعملون فيها.

٢٣ ـ ما زال التمييز فى العمل يشكل ظلماً بالنسبة للعمال، ويوضع الناس فى أعمال محددة، وذلك ولاسيما النساء والمجموعات المهمشة. وبسبب العنصر والجنس كثيراً ما يدفع الناس إلى حلقة ضيقة من الأعمال، التى لا تعطى إلا أجوراً جائرة، ولا تعطى مكانة ولا أماناً كافياً، وليس فيها إلا فرص ضئيلة للترقية، وفوائد هامشية، إن النساء والرجال وكذا الناس من كل الأجناس، متساوون أمام الله، ومن ثم يجب إدراك هذا، وأن يكون التعامل له صفة العدل، والكرامة فى النواحى الاجتماعية، والاقتصادية.

٢٤ ـ والعمل بالنسبة لمعظم الناس هو خير يتأتى بمشقة. فيقاسى كثير من العمال بدرجة بالغة تحت وطأة العمل. يعمل الناس لساعات طويلة مقابل أجور زهيدة، وظروف عمل مروعة حيث لا توجد عقود عمل، وتتعرض النساء لتحرشات جنسية، ولا يسمح بقيام نقابات، ويتم الإستهزاء بقواعد الصحة والأمن. وتحدث هذه الامور فى جميع أنحاء العالم أياً كان النظام الاقتصادى. وأصبح لكلمة "استغلال" معنىً قوى ومباشر فى مثل هذه الظروف. يدين إله الكتاب المقدس الاستغلال والظلم. وما فعله الله لتحرير بنى إسرائيل من العبودية والقهر جاء كمثال يبين كيف يسلك شعب الله بالنسبة للعمال الذين فى وسطهم (لا٢٥:٣٩-٥٥).

٢٥ ـ ويعد العمل أمراً أساسياً لقصد الله للبشرية، فالناس فى كل مكان لهم الحق فى

العمل، وعلهم أن يعملوا. وإذا أخذنا فى الاعتبار التعريف العريض للعمل الذى ذكر سابقا (أنظر الفقرة ١٣)، فحق العمل هنا يجب أن يفهم كجزء من حرية الشخص فى أن يسهم فى إشباع حاجات المجتمع. وهو حق يتسم بالحرية، فالعمل بمعناه الواسع، أنما هو شكل من أشكال التعبير عن الذات. والحق المشار إليه هو حق العامل فى أن يعمل دون عائق. والإلتزام المفروض على كل إنسان هو أن يهم فى سد حاجات المجتمع. وفى هذا المعنى قال الرسول بولس: "إن كان أحد لا يريد أن يشتغل فلا يأكل أيضاً".

٢٦ ـ يجب أن يكون حق كسب العيش حقاً إيجابياً. ومثل هذا الحق يتضمن إلتزام المجتمع بأن يوفر فرص العمل. والعمل لا يمكن أن يكون آمناً حيث الصراع على الحقوق ونقص فى الإمكانيات. ومع ذلك، فحقيقة أن مثل هذا الحق الذى لا يفرض بالقوة، لا ينقص بأى حال من الأحوال الإلتزام فى السعى للوصول إلى أعلى مستوىً من العمل، الذى يشمله العدل، والإمكانيات المتاحة.

الراحة وأوقات الفراغ :

٢٧ ـ لا يجب الخلط بين المفهوم الكتابى للراحة وبين المفهوم الحديث لوقت الفراغ، كما نرى وصية السبت.... فوقت الفراغ يشمل أنشطة هى غاية فى حد ذاتها، وأساسها الاستمتاع. وتعد الحياة فى أنحاء كثيرة من العالم لكثير من الناس، أنها عمل بلا راحة! فى الوقت الذى فيه أعداداً غفيرة من الناس بلا عمل، ونجد ملايين من البشر ـ بما فيهم أطفال ـ يكدحون فى الواقع تحت وطأة أعمال مرهقة وذلك لتدبير ما يكفى بالكاد سد احتياجاتهم الضرورية. ونجد فى ذات الوقت أن كثير من شعوب الامم المتطورة اقتصادياً، يعملون أكثر من اللازم لإشباع رغبتهم فى الحصول على منزلة اجتماعية.

٢٨ ـ تقول لنا الاصحاحات الأولى من الكتاب المقدس أن الله استراح بعد أن خلق العالم (تك٢:٢ـ٣) ويعد ما فعلة الله من عمل وراحة نموذجاً يحتذى به الإنسان فإن وصية السبت كانت توقف استمرارية العمل بفترات راحة منتظمة، وكانت تحرر الإنسان من عبوديتة للعمل، فراحة السبت تقيم سياجاً حول نشاط الإنسان الإنتاجي وبذلك تحميه هو وسائر المخلوقات. ومن ثم فالبشر لهم حق كما إن عليهم التزام بالراحة.

٢٩ ـ تتشابة البشرية كلها فى أربع علاقات رئيسية فى علاقتهم بالمخلوقات الأخرى وبأنفسهم وبالناس الآخرين وبالله وتوجد أربعة أنشطة يجب مراعاتها فى أوقات الفراغ والراحة وهى تكمن فى التمتع بالطبيعة باعتبارها خليقة الله، وفى الممارسة الحره، وتطوير القدرات التى أعطاها الله لكل شخص، وفى تعزيز الصداقة بين بعضنا البعض، وفوق كل هذا بالبهجة فى شركتنا مع الله.

٣٠ ـ إن العبادة أمر أساسى فى المفهوم الكتابى للراحة، ولكى يكون الناس حقاً بحسب ما أرادهم الله، فانهم فى حاجة إلى أوقات منتظمة، بحسب وصايا الله، بالاهتمام بعملهم الذى فية يعطى وقتاً ليفسح المجال لعبادة الله المحب القدوس ولشكره على محبته المقدسة.

٣١ ـ يمكن تشجيع أولئك الذين ليس بوسعهم تسد حاجاتهم الاساسية دون التضحية بأوقات الفراغ، فإن الراحة حقاً واجباً يتضمن الحق فى الراحة الحق فى العمل لأولئك الذين يرغبون فى العمل "سته أيام فى الاسبوع" (خر٢٠:٩). أما الذين يدمنون العمل فقد تدفعهم رغبتهم الشديده للوصول إلى مركز ما أو منزلة ما، حتى يصبح وقت الراحة بالنسبة لهم أمراً لا أهمية له، فهؤلاء عليهم بالإلتزام بالراحة، لانهم ماذا ينتفعون لو ربحوا العالم كله وخسروا نفوسهم (مر٨:٣٦)؟

جـــ الفقر والعدالة

الله والفقراء :

٣٢ ـ لم يكن الفقر جزءً من خليقة الله الأصلية، بل ولن يكون جزءً من الخليقة الجديدة بعد أن يجئ المسيح. إن الفقر الإجبارى بجميع صوره وأشكاله جاء نتيجة السقوط وعواقبه فاننا نرى اليوم من بين كل خمسة أشخاص واحداً يعيش فى فقر مدقع حتى ان التطرف الذى يجعل بقائه اليومى على قيد الحياه مشكوك فيه ونعتقد أن هذا يسئ إلى الله ويحزنة.

٣٣ ـ ونحن نفهم أن إله الكتاب المقدس، يبسط رحمته المحبه على الجميع ونؤمن فى ذات الوقت، أنه حين يُظلم الفقراء فإن الله يجرى حكماً للمظلومين (مز١٤٦:٧ـ٩). اى أنه "منصف المظلومين" (بحسب ترجمة أخرى). والكتاب المقدس يكرر مراراً وتكراراً فى كل جزء منه على أن الله يهتم بالعدالة فى معاملة الفقراء. فالطاعة الحقه تتطلب منا أن نشارك الله اهتمامه، ونتصرف على ضوء ذلك "ظالم الفقير يعير خالقة، ويمجده راحم المسكين" (أم١٤: ٣١). والواقع انه حين تصحح هذه المظالم يفى الله بوعده. بأن يستمع إلى صلواتنا ويتقبل عبادتنا (إش٥٨: ١ـ٩).

٣٤ ـ ينبع إهمالنا للفقراء أساساً من الطمع الذى فينا. وفضلا عن ذلك فالسعى بجنون وراء الماديات، واهمال كل شئ آخر يعد شكلا من أشكال الوثنية المدمرة، فى تاريخ البشرية (أف٥: ٥). لأن ذلك يلهى الناس عن واجباتهم نحو الله، ويفسد العلاقات الشخصية والاجتماعية.

أسباب الفقر:

٣٥ ـ أسباب الفقر كثيره ومعقده. وهى تشمل الشر الذى يفعلة الناس بعضهم لبعض، وبأنفسهم، وببيئتهم. وأسباب الفقر تشمل أيضاً الاتجهات الثقافية، والأعمال التى تقوم بها المؤسسات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والدينية، التى إما أنها تحط من قدر الموارد أو تهدرها، والتى تقيم العوائق فى طريق الانتاج الاقتصادى، أو تلك التى تفشل فى مكافأة العمل بعدل. وفضلا عن ذلك، فإن القوى التى تسبب وتخلد الفقر تعمل على المستويات العالمية القومية، والمحلية، والشخصية. والحقيقة أيضاً يمكن أن يكون الإنسان فقيراً بسبب المرض، أو الأعاقة الذهنية، أو البدنية، أو بسبب الطفولة أو الشيخوخة. ثم أن الفقر قد يتأتى أيضاً نتيجة الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والأعاصير، والفيضانات، والمجاعات.

٣٦ ـ ونحن نعرف بذلك ان الفقر يأتى نتيجة القيود المفروضة على إنتاج الثورة، والتوزيع الظالم للثروة والدخل. ونحن نميل إلى أن نقلل من أسباب الفقر التى تنتج من إنفاق شخص على حساب الآخرين. ونحن نؤكد اننا فى حاجة إلى تحليل وشرح الظروف التى تعزز إيجاد الثروة، وتلك التى تحد توزيعها.

٣٧ ـ ونعتقد بأنها مسئولية كل مجتمع أن يوفر للناس وسائل للعيش بمستوى يتلاءم مع وضعهم كأشخاص خلقوا على صورة الله.

العدالة والفقر:

٣٨ ـ العدالة بحسب المفهوم الكتابى معناها ءأن يعطى كل شخص حقوقة بنزاهة وبما يتفق مع معايير ناموس الله الأخلاقى. يستخدم بولس العدل (أو البر) بمعناه الشامل كتعبير مجازى، لوصف محبة الله المخلصة الخلاقة القوية، وقد جاء المسيح وحده، بالنعمة، الينا نحن

جماعة الله، الذين كنا غرباء عنها وبسبب الخطية قطعنا منها (رو١:١٧-١٨، ٣:٢١-٢٦، أف ٢:٤-٢٢). نرى فى الفقرات الكتابية التى تتعرض لموضوع توزيع فوائد الحياة الاجتماعية فى إطار الصراع الاجتماعى والظلم الاجتماعى، وغيرها ترتبط بالعدل بصفة خاصة لمن يستحقة مثل الفقراء، والأرامل، والأيتام، والغرباء، والاجراء، والعبيد. والخط المشترك الذى يربط هذه الجماعات هى قلة حيلتهم، نتيجة احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية. والعدل المطلوب هو العدل الذى يعيد هذه الجماعات للتيسيرات التى أعدها الله لهم. يذكر ناموس الله هذه العدالة ويشير إلى مطاليبها. وعلاوة على ذلك، فإن قصد الله بالنسبة للفقراء هو أن يعيشوا، ليس فى عزلة، بل فى المجتمع. وقد وصف الكتاب الفقراء بأنهم الضعفاء المكرمون من بقية المجتمع، وقد ذكرت مسئولية المجتمع بعبارة "فاعضده" (أى فأعنه، لا٢٥:٣٥-٣٦). ومن بين المشاكل التى يتعرض لها الفقراء نبذهم من المجتمع وافتقارهم إلى مجتمع خاص بهم (مز١٠٧:٤-٩، ٣٣-٣٦). والواقع أن احتياجاتهم المختلفة هى التى تحرمهم من الأمن ومن أن يكونوا أعضاء مساهمين فى المجتمع. ومن بين السمات الأساسية للعدل الكتابى هو إيفاء الاحتياجات الضرورية التى حرم منها الفقراء على النقيض من معايير الكتاب المقدس، بيد أن الأكثر من ذلك أن الكتاب المقدس يعطى دلالات عن كيفية سد الحاجات الأساسية. فهى تلك التى لابد منها، ليس من أجل الحياة فحسب، بل من أجل الحياة فى المجتمع.

٣٩ - والعدالة تتطلب إهتماماً خاصاً بأعضاء مجتمع الضعفاء، وذلك بسبب قلة حيلتهم وضعفهم البالغ. تُعد العدالة منحازة بهذا المعنى. ومع ذلك، فإن الترتيبات المدنية لإقامة العدالة، ليس لها أن تتعدى ما هو مستحق للفقير، أو للغنى (تث١:١٧، لا١٩:١٥). والعدالة بهذا المعنى تكون فى نصابها الصحيح. فالعدالة أمر جوهرى حتى أنها ترسم سمات الفضائل الشخصية، والعلاقات الشخصية، للأفراد عندما يتبعون بأمانة المعايير التى وضعها

الله. أما أولئك الذين ينتهكون معايير الله سيحيق بهم جزاء الله العادل، والجزاء الذى يستبعد منتهك المعايير عن المجتمع أو من الشركة الإلهية.

٤٠ ـ تتطلب العدالة شروطاً تجعل كل شخص قادراً على الاسهام فى المجتمع بشكل يتناغم مع كرامه الإنسان. فالفقر المدقع، نراه حيث يفتقر الناس إلى أدنى حد من الطعام، والسكن، والتعليم الأساسى، والعناية الصحية، والعمل، ويحرم الناس من الامكانات الاقتصادية الأساسية اللازمة لمجرد المساهمة فى المجتمع. فأن تصحيح الوضع للفقراء هو أهم عمل من أعمال العداله. وهذا التصحيح يستلزم مسئوليات للأفراء والعائلات والكنائس والحكومات.

٤١ ـ قد تتطلب أيضاً إجراءات اجتماعية ـ سياسية تمكن الفقراء من مساعدة أنفسهم، وأن يعملوا بأنفسهم من أجل تنمية مجتمعاتهم فضلاً عن تنمية أنفسهم. ونحن نعتقد بأننا، والمؤسسات التى نسهم فيها، مسئولون عن إيجاد بيئة قانونية، واقتصادية، وتغذيه روحية تخلق هذه الظروف.

بعض القضايا المعاصرة والملحة :

٤٢ ـ العلاقات الاقتصادية الدولية الجائزة كان من شأنها تفاقم الفقر فى الدول الفقيرة. وتئن بلدان كثيرة تحت وطأة خدمة الدين، والذى لا يمكن سداده إلا بثمن غير مقبول لدى الفقراء، ما لم يكن هناك إعادة هيكلة جذرية للسياسات الاقتصاد القومية والعلاقات الاقتصادية الدولية. والجمع بين معدلات الفائدة المتزايدة، وهبوط أسعار السلع مع بداية الثمانينيات زاد من عبء خدمة هذا الدين. وكان من شأن ذلك أن أزداد الناس فقراً. فإن مسئولية إيجاد الحلول تقع على كل من المقرضين، والمقترضين. ونحن بإلحاح نشجع الحكومات

والمؤسسات المالية الدولية على مضاعفة جهودها، لإيجاد طرق لتخفيف ديون العالم الثالث الدولية، ولضمان تدفق رأس المال المنتج فى القطاعين العام والخاص حيثما كان ذلك مناسباً.

٤٣ ـ الحواجز التى تضعها الحكومات على تدفق السلع والخدمات كثيراً ما لا تكون فى صالح الفقراء. ونحن بصفة خاصة نمقت السياسة الحمائية التى تنتهجها الدول الغنية والتى تسبب الضرر للبلدان النامية فمزيد من الحرية والتجارة بين الأمم يعُد أمراً لتقليل الفقر على مستوى العالم.

٤٤ ـ ومن متطلبات العدل أن تكون قيمة النقد معروفة وثابتة وبشكل يمكن الاعتماد عليه، وعلى هذا فإن التضخم يمثل عاملاً ضاراً ويخدع المواطنين. فهو يبدد الموارد ويؤذى بصفة خاصة الفقراء والضعفاء. فأثرياء المجتمع يجدونه أمراً سهلاً جداً أن يحموا أنفسهم ضد التضخم على النقيض مما يكون عليه الحال بالنسبة للفقراء. والتغيرات السريعة فى الأسعار تؤثر بصفة أساسية فى قدرة الفقراء على شراء السلع الأساسية.

٤٥ ـ تساوى الإتفاقات العسكرية السنوية على مستوى العالم دخل النصف الفقير من سكان العالم. وهذه الإتفاقات العسكرية الهائلة والمفرطة تحول دون عملية الإيفاء بإحتياجات الإنسان الأساسية مثل الطعام، والرعاية الصحية، والتعليم. ولقد شجعتنا الاحتمالات التى نجمت عن التغييرات التى طرأت على الإتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية، وتحسن العلاقات بين الشرق، والغرب. ونحن نحث على استخدام جزء كبير من الفوائد الناجمة عن السلام لاستخدام فى تقديم حلول تدعم حل مشكلات فقراء العالم.

٤٦ ـ إن استخدام المخدرات، وتهريبها، والاتجار فيها، يحطم الأمم الغنية والفقيرة على حد سواء. ويعكس الإسراف فى المخدرات الفقر الروحي بين الشعوب، والمجتمعات التى تستعمل

فيها المخدرات. ويضعف الاتجار في المخدرات الاقتصاد القومي لأولئك الذين ينتجونه. وما ينفق في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والروحية لتعاطي المخدرات، من الأمور غير المقبولة. يجب تغيير العاملين الرئيسين الكامنين وراء هذه المشكلة وهي الأسواق الغنية التي تستهلك المخدرات، والبلدان الفقيرة التي تنتجها. وعلى ذلك يتعين على كليهما العمل بإلحاح من أجل إيجاد الحلول. فالأسواق الغنية التي تستهلك المخدرات يجب أن تتوقف عن طلبها. والبلدان الفقيرة التي تنتجها يجب أن تنتقل إلى منتجات أُخرى.

٤٧ ـ إننا نشجب الأنظمة الاقتصادية التي تقوم على أساس سياسات، وقوانين، وتعليمات، يكون من شأنها محاباة الأقلية الغنية، واستبعاد الفقراء من الأنشطة المشروعة. مثل هذه النظم ليست غير فعالة فحسب، بل هي غير أخلاقية أيضاً، بالإضافة إلى أن المساهمة في الاقتصاد الرسمي، والإستفادة منه تعتمد على الفائدة التي تعود لأولئك الذين لهم قوه، وتأثير على المؤسسات الخاصة والعامة، أكثر من التأثير على القدرة الإبداعية وبذل الجهد في العمل. ويجب أن تتخذ المؤسسات العامة والخاصة الإجراءات اللازمة التي تقلل وتبِّسط متطلبات وتكاليف المساهمة في الاقتصاد القومي.

٤٨ ـ وهناك ادلة كثيرة على أن الاستثمار في المشروعات الصغيرة التي يديرها الفقراء، والتي يمكن أن تؤثر بشكل فعال على الدخل وخلق فرص العمل للفقراء. فإن الفقراء ملتزمون بصورة جيده ويخاطرون جداً بالدخول في الصفقات على نحو رائع، وعلى النقيض من الأساطير التي تتبناها المؤسسات المالية التقليدية، ونحن نأسف لنقص الضمانات المتاحة للفقراء في القطاع غير الرسمي. ،نحن نشجع بقوة الحكومات والمؤسسات المالية، والمنظمات غير الحكومية على أن يضاعفوا من جهودهن ليزيدوا، بشكل كبير من تقديم الائتمانات للفقراء. ولقد شعرنا بارتياح نتيجة إصدار المؤتمر لبيان منفصل خُصص لبرامج الائتمان القائمة على مشروعات تدر الدخل.

د ـ الحرية والحكومة والاقتصاد

لغة حقوق الإنسان :

٤٩ ـ لقد أصبحت لغه حقوق الإنسان، المرتبطه بإعلان الهيئة المتحدة لحقوق الإنسان لغه مغايره عما كانت عليه فى العالم كله. وهذا ما يعبر عن المحنة الملحة لأُناس يعانون من إهدار آدميتهم كل يوم على أيدى مضطهديهم. وكان يُساء فى بعض الحالات استخدام لغة حقوق الإنسان من قبل أولئك الذين يدعون أن أى شئ يريدونه هو من حقهم طبقاً لحقوق الإنسان. وهذا التطبيق غير المحدود حمل البعض على رفض الحقوق كمفهوم، قائلين إنه إذا كان كل شئ يصبح حقاً فلن يكون ثمة شئ يمكن أن يُطلق عليه حق، لأن كل الحقوق يقابلها مسئوليات. وعلى ذلك فمن المهم أن تكون هناك معايير واضحة لتحديد الحقوق.

المميزات المسيحية :

٥٠. يقدر الله تفاعل البشرية كلها وهو يضبط هذا التفاعل. إننا نبحث عن حقوق الإنسان، ونطلب سلطة أو معيار أعلى من وضعنا، فالله هو تلك السلطة، وطبيعة الله تشكل هذا المعيار. وبالتالى تكون حقوق الإنسان أمراً بديهياً، فهى لا تُعطى بواسطة المجتمع أو الدولة. بل بالحرى فحقوق الإنسان تنبع من كون الإنسان مخلوق على صورة الله. ونجد أعمق أساس لكرامة الإنسان، فى حقيقة أنه "ونحن بعد خطاة مات المسيح لأجلنا" (رو٥:٨).

٥١ ـ تتطلب عدالة الله، الحياه والحريه والتعايش تأكيداً لكرامة مخلوقات الله. والمتطلبات الإلهية للعدالة تقيم حقوقاً مناظرة للناس الذين يستحقون العدالة. وحق الحياة من أهم الحقوق الأساسية للإنسان. والله خلق البشر كوكلاء أحرار. بهذه الصفة لهم حق الحرية ـ على سبيل المثال حرية الديانه، والكلام، والاجتماع. ومع ذلك، فإن حريتهم لا تستخدم بشكل سليم إلا

باتكالهم على الله. وتشمل متطلبات العدالة، اللاجئين، ومن لا دولة لهم، أن يلجأوا إلى مجتمع يعيشون فيه بكرامة. ولذلك فإن الناس لديهم حق لدى الآخرين فى أن يتخذوا الترتيبات الاجتماعية، التى تؤكد حصولهم على الدعم الذى يجعل حياتهم ممكنة فى المجتمع.

٥٢ ـ لأننا اصبحنا مسيحيين وقد نرغب فى التنازل عن حقوقنا محبة للآخرين، واتكالاً على رعاية الله وعنايته بنا، لكن لا يغنى أننا فقدنا هذه الحقوق إلى الأبد. والمسحيون قد يتحملون انتهاك حقوقهم بكل شجاعة، غير أنهم يعملون بكل جهد من أجل حقوق الآخرين الذين هم فى ظروف مماثلة. حقاً أن هذا التفاوت بين القناعة المسيحية والنضال من أجل الآخرين فى مواقف عكسية تعد شهادة لعمل الله ومحبته.

٥٣ ـ يشترك جميعنا كبشر فى نفس أمال واحدة بأن تُحفظ حقوقنا، سواء كان، الحق فى الحياة. ولقد انتصر يسوع على الخطية والشر. ولكن يستمران قوة تخرب حتى اكتمال كل شئ. ولكن هذا لا يقلل بأى حال من فزعنا للانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان بالشكل الذى نلمسة فى أيامنا هذه.

الديموقراطية :

٥٤ ـ وصُفت الديموقراطية السياسية الحديثة، بأنها حكومة محدودة ذات طابع مؤقت، وبتقسيم السلطة فى إطار الحكومة، والتمييز بين الدولة والمجتمع، والتعددية، وحكم القانون، وترسيخ الحق فى الحرية (بما فى ذلك انتخابات حرة ومنتظمة)، وقدراً كبيراً من السيطرة غير الحكومية على الملكية. ونحن ندرك أن الكتاب المقدس لم يضع لنا بصورة مباشرة أى نظام سياسى، غير أننا على قناعة بأن القيم الكتابية، والخبرة التاريخية، تدعو المسيحيين إلى أن يعملوا من أجل المساهمة الكافية لكل الناس فى عمليات إتخاذ القرار، وذلك فى الموضوعات

التى تؤثر على حياتهم.

٥٥ ـ وإننا نعلم أيضاً أن مجرد التصويت بصفة دورية ليس تعبيراً كافياً عن الديموقراطية. فعلى المجتمع أن يشارك فى القوة الاقتصادية على نطاق واسع لكى يكون مجتمعاً ديموقراطياً ولا يجب أن يكون التميز الطبقى والاجتماعى عائقاً يحول دون الوصول إلى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية. والديموقراطيات معرضة أيضاً لسوء الاستغلال من خلال الفرص المتباينة التى تجعلها ديموقراطية. تسيطر أحيانا على المجموعات القوية اقتصادياً على العملية السياسية. وتدفع الاغلبية الديموقراطية يمكن أن تدفعها مشاعر المادية، والعرقية، أو القومية، فى أن تتبنى سياسات غير عادلة. وحقيقة أن كل المؤسسات البشرية هى وسائل فاشلة، على الناس يأخذوا حذرهم بشكل مستمر من كل ما هو خطأ، وعليهن انتقاده.

٥٦ ـ نعلم أيضاً أن الكتاب المقدس لم يصف لنا أى نظام اقتصادى معين. ويشير التاريخ الحديث إلى إن توزيع ملكية وسائل الانتاج يُعد عنصراً هاماً للديموقراطية. يشكل الاحتكار للملكية أمراً خطيراً سواء إحتكار من قبل الدولة، أو المؤسسات الاقتصادية الكبرى، أو نتيجة حكم الأقلية. أما توسيع الملكية سواء فى سوق اقتصادى، أو فى نظام مشترك، فإن من شأنه عدم مركزية السلطة والحيلولة دون الدكتاتورية.

تركيز القوة الاقتصادية :

٥٧ ـ تتركز للقوى الاقتصادية فى أيدى قلة من الناس فى ظل اقتصاديات السوق. وحين يحدث ذلك نرى أن القرارات السياسية تصدر بالأكثر على اسس اقتصادية، وينجم عن هذا تهميش الناس العادين فى المجتمع من الناحيتين السياسية والاقتصادية. وهكذا فإن السيطرة على الحياة الاقتصادية ستكون فى منأى عن الشطر الأكبر من السكان. ويمكن أن يكون

التعاونيات التى تتعدى الحدود القومية لها نفوذ هائل على بعض الاقتصاديات، ولكن على الرغم من هذه المشاكل، فإن القوى الاقتصادية تنتشر فى ظل اقتصاديات السوق، وبدرجة كبيرة لا نجدها فى أية نظم أخرى.

٥٨ ـ تُتخذ القرارات الاقتصادية على أسس سياسية، أما فى الاقتصاديات ذات التخطيط المركزى تتعلق خيارات الناس الاقتصادية، ويترنح الاقتصاد. وتدخل الدولة بشكل كبير، والتعليمات التى تصدرها فى إطار اقتصاديات السوق يمكن أن ينجم عنها أيضاً تركيز السلطة، الأمر الذى يهمش بالفعل أعضاء المجتمع من الفقراء. وفى غالبية الأحوال لابد وأن يتأتى الفساد من تركيز القوى الاقتصادية. ويضعف الفساد على نطاق واسع المجتمع حتى ينتهى أخيراً بانهيار النظام الشرعى.

الرأسمالية والثقافة :

٥٩ ـ تبتعد البلدان غير الرأسمالية بشكل متزايد عن التخطيط المركزى، وتتجه إلى السوق، وموضوع تأثير الرأسمالية على الثقافة يكتسب أهمية متزايدة. ويمكن أن يصبح نظام السوق وسيلة فعالة للنمو الاقتصادى، غير أنه يمكنه فى غضون ذلك وسيلة فعالة للنمو الاقتصادى، غير أنه يمكنه فى غضون ذلك أن يحمل الناس على اعتقاد أن الهدف الرئيسى يكمن فى تكريس المزيد من السلع. وتعد النزعة الاستهلاكية الطاغية للمجتمعات الغربية، شهادة على أن النجاح المادى للرأسمالية يشجع على قيام قوى ومواقف هى بلاريب غير مسيحية. ومن بين هذه المواقف معاملة العمال على أنهم ببساطة مجرد تكاليف، أو مدخلات للإنتاج دون الاعتراف بإنسانيتهم. ثم إنه يوجد أيضاً خطر اعتبار نموذج السوق الذى قد ينجح بشكل جيد فى مشروعات اقتصادية ما، أنه مناسب لمجالات أخرى فى الحياة، ونتيجة ذلك قد يعتقد الناس أن ما يشجعة السوق هو الأفضل أو الأصح.

دور الحكومة :

٦٠ ـ تُقام الحكومة لخدمة مقاصد الله من ناحية دعم المجتمع، ولاسيما استجابة لطبيعتنا المتمردة (رو١٣: ١ و٤، مز٧٢: ١). والحكومة، بإعتبارها مؤسسة يديرها بشر يمكنها أن تفاقم من خطر المشاكل المتعلقة بالقوة، والطمع، والحسد. ومع ذلك، فإنه بمقدورها إذا ما شُيدت على نحو سليم ووضعت لها حدودها، أن تكبح بعض هذه النزعات الخاطئة. ولذلك فإنه من مسئولية المسيحيين أن يعملوا من أجل هياكل حكومية تخدم العدل. ومثل هذه الهياكل يتوجب عليها أن تحترم المبدأ القائل أن القرارات الهامة الخاصة بالمجتمعات البشرية المحلية إنما تتأتى بأفضل ما تكون إذا كانت على مستوى حكومة مسئولة بصفة مباشرة عن الشعب الذى تؤثر فيه هذه القرارات.

٦١ ـ يجب أن تضع الحكوّمة قاعدة قانونية تحمى الحياة، وتضمن الحرية، وتوفر الأمن الأساسى. ويحب أن تُولى عناية خاصة للتأكد من أن حماية الحقوق الأساسية قد امتدت لتشمل كل أفراد المجتمع، ولاسيما الفقراء، والمظلومين (أم١٣: ٨-٩، دا٤: ٢٧). وكثيراً جداً ما تقع المؤسسات الحكومية أسيرة قوى اقتصادية، أو اجتماعية. ومن ثم فالمساواة أمام القانون لا تتوافر بالنسبة لأولئك الذين ليست لديهم قوة. ويجب على الحكومات أيضاً أن تهتم بالكفاءة الاقتصادية وتحد بشكل مناسب من مجالها وعملها.

٦٢ ـ ومن أعمال الحكومة أيضاً الاعتراف بحق العمل وتوفير أسباب الرزق. ويجب تحديد مثل هذه الحقوق حتى لا يشجع تدخل الحكومة السلوك غير المسئول، وانهيار العائلات، والمجتمعات. وفى المجتمع السوى، يتم إيفاء هذه الحقوق من خلال مؤسسات متنوعة حتى يكون دور الحكومة هو الملاذ الاخير.

النظم الوسيطة :

٦٣ ـ من الظواهر المرتبطة بالعالم الحديث الانقسام المتزايد بين القطاعيَن الخاص والعام. فالحاجة إلى قنطرة تربط بين هذين القطاعين، مما أدى إلى التأكيد على دور المؤسسات الوسيطة. وتدخل العائلة، والكنيسة، والجيران، والمؤسسات التطوعية الأخرى كلها ضمن هذه المؤسسات الوسيطة. وكما فعلت الكنيسة الأولى فى دورها بهذا الصدد، فإن هذه المؤسسات تتيح للمواطنين فرصاً كثيرة للمشاركة والقيادة، كما أنها تتيح فرصاً أخرى للولاء بالإضافة. ودورها فى الإيفاء باحتياجات أعضاء المجتمع الذى يقلل من الحاجة إلى حكومة مركزية. وتوفر أيضاً مجالا للأفراد لكى يؤثروا فى الحكومة، والمؤسسات الكبيرة الأخرى. ويتعين على المسيحيين أن يشجعوا الحكومات فى كل مكان، وعلى تدعيم الجمعيات التطوعية الفعاله

٦٤ ـ من المحتمل أن يتضمن المستقبل فى رفع معاناه الفقر برامج اقتصادية صغيرة تدر دخلاً يسمى "القطاع غير الرسمى" حيث تصبح جزءاً من الاقتصاد الرسمى المحول. وفى هذا الإطار، ومن المحتمل جداً أن يكون ثمة دور أكبر للمنظمات غير الحكومية. والهيئات الكنسية بصفة خاصة ستكون قادرة على الاسهام الكبير والخلاق بالمشاركة مع الفقراء، حيث تقوم بدور المؤسسات الوسيطة نتيجة انخراط الكنائس منذ أمد بعيد وبشكل عميق فى المجتمعات المحلية.

خـــاتمـــة :

٦٥ ـ فيما نختم هذا الباب، نقدم الشكر لله للفرصة التى أتاحها لنا للمشاركة فى هذا المؤتمر. وطوال وقتنا كله كانت تواجهنا التحديات لنعبر عن إيماننا فى مجال الحياة الاقتصادية وبطرق عملية. ونحن نقر بأنه فى الغالب سمحنا للمجتمع أن يشكل آراءنا وأعمالنا، وأخفقنا فى تطبيق التعليم الكتابى فى هذا الوقت الحرج من حياتنا، ونحن نأسف لذلك.

والآن، يشجع كل منا الآخر على تأييد القيم الاقتصادية المسيحية فى مواجهة الظروف الظالمة البعيدة عن الإنسانية ومع ذلك، ندرك أن المتطلبات الأخلاقية كثيراً ما تفتقر إلى الفعالية، لأنها لا تلقى الدعم إلا من الضمير الفردى وأن إعلان القيم المسيحية يجب أن يصاحبه عمل لتشجيع التغييرات المؤسساتية والهيكلية والتى تدعم هذه القيم فى مجتمعاتنا. وعلى هذا، سنحاول انتهاز كل فرصة للعمل من أجل تنفيذ هذه المبادئ التى حددها الإعلان، وذلك بكل أمانة لدعوة الله.

ونحن نحث كل الناس ولاسيما المسيحيين، أن يتبنوا الوكالة، والعدل كمبادئ مرشدة لكل نواحى الحياة الاقتصادية، ولاسيما من أجل أولئك الذين هم أكثر ضعفاً وفقراً. تطبيق هذه المبادئ يجب تطبيقها فى جميع مجالات الحياة. وهذا يتعلق بكيفية استخدامنا للإمكانيات المادية وأسلوب الحياة، وكذلك بالطريقة التى تتعامل بها الشعوب والأمم كل منها بالنسبة للأخرى، بأحقاء ممنطقة وسرج موقدة ننتظر المجئ الثانى لربنا يسوع المسيح حيث يتعانق العدل والسلام.

الباب الثانى

الفصـــــل الاول

العمــــل والمواهـــــب

بقلم : ميروسلاف فولف

وُصف مؤتمر اكسفورد فور أن انتهي من أعماله حول الإيمان المسيحي والاقتصاد بأنه مؤتمر "تاريخي". وكان هذا بلا ريب تسرعاً وتفاؤلاً مفرطين. والجدير بالذكر أن الوثيقة الخاصة بالعلاقة بين الايمان المسيحي والاقتصاد، قد اشترك في وضعها أكثر من مئة شخصاً من اللاهوتيين، والاقتصاديين، ورجال علم الأخلاق، وخبراء التنمية وقادة الكنيسة، ورجال الأعمال ـ وكل له ولاؤه لتقاليد مختلفة من الفكر اللاهوتي و الاقتصادي.

إن تداخل المفاهيم العديدة المرتبطة بالقرائن ولايدلوچيات هي أكثر التحديات صعوبة بالنسبة لكافة المؤتمرات اللاهوتية، والدولية الخاصة بالنواحي الاجتماعية والأخلاقية للمشاركين وفق رؤاهم. وتواجه مثل هذه المؤتمرات بالبدائل المتمثلة في وضع وثيقة يسيطر عليها مفهوم موحد، أو يحتوي علي ملاحظات بلا أهمية، إن عدم القدرة علي التوفيق بين المفاهيم المختلفة قد اصاب المؤتمر االذي عقد في "سول" seoul (سنة ١٩٩٠) حول العدل والسلام ووحدة الخليقة بالشلل، فقد عجز المؤتمرون عن تقديم إجابة مشتركة للمشاكل الكبيرة لعالم اليوم. ولذلك اختار مؤتمر"سول" البديل الثاني، وعمت خيبة الأمل علي الجميع.

إن قوة مؤتمر اكسفورد حول الايمان المسيحي والاقتصادي (والذي تُنظر إليه بصفة جزئية علي أنه مساهمة إنجيلية للعملية المسكونية الخاصة بالعدل، والسلام ووحدة الخليقة)، قد نجحت فى السمو بهذا البديل غير السار.

كان النجاح في التوفيق بين الأوضاع المتعارضة واضحاً بشكل جلي في الجزئين الأخيرين من إعلان اكسفورد (حول "الفقر والعدالة" والحرية، والحكومة، والنواحي، والاقتصادية ")،

وكان ذلك ضمن أسباب أخري لأن المناقشة الكبري بين اليسار واليمين ركزت علي المناطق الخاصة بهذه المشاكل، بيد أن الجزئين الأولين من إعلان اكسفورد (حول "الخليقة والوكالة" و"العمل ووقت الفراغ") كانا من هذه الناحية علي نفس القدر من النجاح. وفضلاً عن ذلك فقد قدموا إسهامات هامة في الفكر اللاهوتي للعمل من خلال مفاهيم جديدة وشجاعة. وأكثر هذه الإسهامات اهمية، هو التخلي عن الرأي البروتستانتي التقليدي، والعمل لصالح دراسة الكائنات والظواهر الروحية. وسوف أركز بصفة أساسية في التعليق التالي علي هذا التغيير الذي طرأ علي النموذج اللاهوتي لفهم العمل، وسوف أقصر تعليقي علي القسم الوارد في إعلان اكسفورد تحت عنوان : "العمل ووقت الفراغ".

مفاهيم أسخاتولوچية، بخصوص دراسة الظواهر الروحيه وما يتعلق بها.

تحرك الفكر اللاهوتي في عمل الإنسان من الناحية التقليدية بصفة رئيسية علي المستوي الأخلاقي، وتناول بصفة أساسية العلاقة بين العمل، والإلتزام. وثمة سؤالان كان لهما أهمية خاصة :

أولا : ما هي تأثيرات الحياة الجديدة في المسيح علي العمل؟

ثانيا : كيف يؤثر العمل علي المسيحية؟

وبالنسبة للسؤال الأول، فقد سمعنا علي سبيل المثال، وصايا بالعمل لمساعدة الجيران، والاقارب، والفقراء، أو عدم الإنخراط في وظائف معينة، مثل الخدمة العسكريه.

وبالنسة للسؤال الثاني فإنه قد تم التشديد علي الحاجة إلى العمل من أجل السيطرة علي "الشهوات الجسدية"، وحين تجاوز اللاهوتيون الفكر في العمل من الناحيةالأخلاقية بخطوة

واحدة، وتناولوا أهميتة اللاهوتية، ركزوا علي العلاقة بين عمل الإنسان وخليقة الله. ونلاحظ في وقت الإصلاح أن لوثر وكالفن يؤكدان علي أن الإنسان خلق للعمل، "مثلما خُلق الطير لكي يطير" (لوثر)، وأن الله يحفظ الخليقة من خلال عمل الإنسان وقد خُلق الإنسان للتعاون مع الله من خلال عمله اليومي وايضاً من خلال أهداف اخري، وهذا الفكر الخاص للعمل علىّ اساس فكرنا اللاهوتي عن الخليقة كان بمثابة الإطار العريض للتأمل الفكري الأخلاقي.

ما زال الفكر الأخلاقي، واللاهوتي الخاص بالعمل في اطار المفهوم اللاهوتي للخليقة سائدين في الاوساط البروتستانتية، ولا سيما في أوساط البروتستانت الأكثر تحفظاً. ولذلك فإنه من دواعي الارتياح أن نري إعلان اكسفورد وقد وضع في إطار الفكر اللاهوتي للخليقة في سياقه الأوسع، والروحي والاسخاتولوچي. واذا سلمنا، أن هذه الوثيقة، لا تتابع التأمل الأخلاقي والنظرة اللاهوتية للخليقة بصفة دائمة من وجهة نظر روحية واسخاتولوچية مثل معظم الوثائق التي تصدر بالإجماع، فسنجد أن إعلان اكسفورد غير متناغم في بعض النقاط. ومع ذلك فإن التفكير في إطار الظواهر الروحية والأُخرويه أخذ بصفة قاطعة كالإطار الرئيسي للتفكير في موضوع العمل. وإني أعترف بأن هذا ما قُرأت الوثيقة في ظله. ثم أنه يمكن قراءتها أيضاً دون أن يوجد تناغم بين النظرة اللاهوتية للخليقة والفكر الروحى الإسخاتولوچي. ومع ذلك، فإن مالا نستطيع عمله هو تجاهل السؤال الاخير.

وفى تحليلي للفصل الخاص "بالعمل وأوقات الفراغ" فإنى أسير علي نهج هيكل الوثيقة. **أولاً**، سأناقش بأيجاز التحديد الشامل للعمل ومعناه الإنساني. وبعد ذلك سأفحص ما أعتبره، والفكرة الرئيسية لهذا القسم هي العلاقة بين العمل ومواهب الروح، وتتولد مفاهيم هامة من هذه الإعتبارات عن المغزي اللاهوتي للعمل. وعن العزلة فيه. ولسوف أختم هذا الفصل ببعض الملاحظات عن وقت الفراغ. ولا يقتصر هدفي علي التعليق علي الوثيقة فقط،

بل لا أتجاهل الفكر الاسخاتولوچي، والروحي، عن العمل.

ما هو العمل ؟

يبدأ الفصل الخاص "بالعمل ووقت الفراغ" بتعريف مقتضب عن العمل: فالعمل هو كل الأنشطة التي تُعمل، ليس العمل لمجرد العمل، بل لإشباع حاجات الإنسان، وعلي غرار ذلك عُرّف وقت الفراغ بأنه "الأنشطة التي هي غاية في حد ذاتها، وأيضاً للاستمتاع. وفي مقابل هذين التعريفين يمكن الاعتراض بحق بأنهما قاصرين جداً. فاذا أُخذا علي نحو دقيق فإنهما يشيران الي أن الإنسان لايستطيع ان يقوم بعمل فى ذاته، ولايمكن أن تَشبع أنشطه أوقات الفراغ حاجات الإنسان. لكن ليست هذه هي القضية إلا أننا نستطيع أن نعمل لأننا نحب العمل. والواقع أنه كلما زاد العمل الذي نعمله لذاته كلما زادت سمته الإنسانية. وعلي غرار ذلك فلا تُعمل أنشطة أوقات الفراغ ببساطة لذاتها، بل إنها، مثل الهوايات النافعة الاخري العديدة، كثيراً ما توفي باحتياجات ليست أساسية لنفس النشاط الذي يشغل وقت الفراغ. ويوضح إعلان اكسفورد الفرق بين العمل ووقت الفراغ كماً لاينطبق الا في حالة ان تكون : الرسالة الاساسية للعمل هي ايفاء الاحتياجات التي تخدم وقت الفراغ، ويتبنى إعلان اكسفورد العمل عندما يكون للعمل قيمة جوهرية "ولذلك فهو ليس مجرد وسيلة لغاية".

وعلي الرغم من الاسلوب الغامض، فإن التعريف البسيط للعمل، الذي يقدمه إعلان اكسفورد له مغزاه، بمفاهيم شاملة لظاهرة العمل المعقدة في مجتمعات عديدة، وهناك ميلاً للتقليل من شأن الأخلاقيات الاجتماعية المسيحية اى العمل مقابل أجراً وهذا المفهوم يقلل من قيمة العمل، ويعكس التطورات الاجتماعية التي جاءت وليدة ثورة التصنيع، والتي تضع العمل مقابل أجراً لحياة الانسان. أما في أيا منا هذه، فإن العمل من اجل الآخرين يتوقف شيئاً فشيئاً عن أن يكون الشكل الغالب لعمل الإنسان حتي في المجتمعات الصناعية. وزيادة

علي ذلك، فإن أي تعريف للعمل يستبعد أنشطة الإنسان الهامة من مفهوم العمل إنما هو جائز من الناحية الاجتماعية لأننا نعطي العمل قيمة خاصة ولان العمل يعطينا طريق الوصول إلي القوى الاجتماعية. فعلي سبيل المثال ، انه من الخطأ أن نعتقد أن دور ربات البيوت ليس عملاً حقيقياً، فنحن اذاً في حاجة إلي تعريف للعمل، الذي يسمح لنا بأن نعتبر غسل الملابس عملاً ليس أقل من العمل الخاص بإرسال الاقمار الصناعية في الكون. وتعريف إعلان اكسفورد للعمل يؤدي لهذا الغرض، لانه ينظر إلي كل الأنشطة التي تعمل (بصفة أساسية) لاشباع حاجات الإنسان أنها عمل.

ولكى نصل إلي مفهوم لاهوتي شامل للعمل، علينا مقاومة الميول التى تحصر مفهوم العمل في الوظائف المأجورة. فهذا الميل القاصر كان موجوداً كقاعدة في المفهوم البروتستانتى التقليدي للعمل كدعوة (Vocatio). وعلي النقيض من لوثر نفسه، ولكن في أمانة ما يشابه الدعوة بالدعوة الروحية الواحدة (Vocatio Spiritualis)، والأخلاقيات الاجتماعية اللوثرية ركزت مفهومها المهني للعمل على النشاط الموجه نحو عمل يدر ربحاً. قام المفهوم الروحي للعمل من الناحية اللاهوتية علي أساس مواهب الروح القدس الكثيرة والمتغيرة، وليس علي دعوة الله الوحيدة الدائمة لأنه يناسب بشكل أفضل تعريفاً أوسع للعمل.

القيمة الإنسانية للعمل :

لقد انتقل إعلان اكسفورد للتفكير في العلاقة بين العمل وطبيعة الإنسان بعد أن حدد معني العمل مرتكزاً على أساس قصتا الخليقة الاولي (تكوين ١:٢٦ ـ٢٨، ٢:١٥).

إنه من المؤكد أن الإنسان في عمله "يحقق هدفاً أساسياً، وضعه الخالق لوجود الإنسان"،

وعلي هذا فـالعمل هو أكثر من شيء يعمله الإنسـان، إنه جزء لا يتجزأ من الحالة التي خلق عليها، فالعمل هو"تعبير نبيل للإنسان كمخلوق علي صورة الله". ونقرأ فقرات قليلة أخري في البند (٢٠) من الإعلان. وقد حمل هذا المفهوم المتعلق بالاهمية الإنسانية للعمل، إعلان اكسفورد علي أن يصل إلي نتيجة هامه، وأن يصدر تحذيراً شديداً.وجههما ضد المفهوم الشائع للعمل في المجتمعات الصناعية الحديثة والمجتماعات المتميزة بالإعلام.

إن قيمة العمل الأساسية هي في فكر الخالق للبشرية. فليس هو ببساطة مهمة روتينية يجب تحملها من أجل إشباع رغبات الإنسان أو احتياجاته، ولاسيما السلع الاستهلاكية، فان معني العمل هو كرامة الإنسان، وليس مجرد قيمة اقتصادية.

لهذا فإن العمل ينبغي أن يتم بطريقة تُحفظ فيها كرامة الإنسان، مما يتطلب أيضاً الهيكل التنظيمي الذي يفتح الباب أمام العمل.

وفضلا عن ذلك يحذر إعلان دمشق من الإفراط في تقييم العمل. فالعمل في المجتمعات الحديثة، يمثل تناقضا، ظاهريا، ولم يحط من قدر العمل حتي أصبح مجرد وسيلة، ولكنه في ذات الوقت رفع من شأنه باعتباره مفتاح الأنثربولوچيا، وأساس هوية الإنسان الحقيقية. ومن المؤكد أن العمل يشكل شخصية الإنسان، وبالنظر إلى الإنسان فى ضوء أنه طرف مع الله فى العهد فنجد أن الإنسان لم يُخلقوا من أنفسهم، بل هم خليقه الله. ويذكر إعلان اكسفورد وبحق أن "جوهر الإنسان يكمن في أنه خُلق علي صورة الله. ومعني حياة الإنسان وهويته، لا يكمنا في العمل، بل في أن يصبح ابنا لله بالروح القدس بالإيمان بيسوع المسيح.

العمل ومواهب الروح :

وفيما نتوقع أن يقدم لنا الفكر البروتستانتي التقليدي للعمل مفهوم الدعوة، نجد أن إعلان

اكسفورد يتحدث عن "مواهب الروح". حين يستجيب الناس لدعوة الله، يمكنهم الله من أن يحملوا ثمار الروح ويمنحهم، بصفة فردية، مواهب الروح المتعددة. وباعتبار أن المسيحيين نالوا مواهب الروح وأن أعمالهم تتم تحت إرشاد متطلبات المحبة، فمن ثم عليهم أن يؤدوا عملهم في خدمة الله والبشرية. ويفسر إعلان اكسفورد العمل اليومي من الناحية الاهوتية لا علي اساس دعوة بل الموهبة. وهذه خطوة هامة، وهي خطوة يعتمد عليها الطهوريون إلي العمل، ويحتفظ المفهوم البروتستانتي للعمل بكل قوته الروحية (علي سبيل المثال : القناعة بأن كل الأنشطة لها نفس القيمة في نظر الله لان الله يدعونا للقيام بها). ولكنه أيضاً يقدر ان يغطي كل المشاكل الظاهرة من هذا المفهوم . ولسوف أناقش اولاً إلي أي مدي يُطبق مفهوم العمل القائم علي أساس المواهب في المجتماعات الحديثة، ثم أحاول أن أبين كيف أن ذلك قد يكون مفيداً عند مناقشة معني العمل في الفصول التالية، وعند مناقشة مفهوم الاغتراب وتفكيرنا عن وقت الفراغ.

أولاً : لايطبق المفهوم البرتستانتي المهني التقليدي فى العمل في المجتماعات الحديثة، التي أستُبدل فيها وبشكل متزايد الالتزام طوال العمر بمهنة واحدة، وبامكانية تبِّني أعمال بديلة. وطبقاً للمفهوم المهني للعمل، فإن الشخص يتلقي دعوة واحدة، بالمعني اللاهوتي الدقيق، فلا يمكن إلغاؤها. وعلي ذلك يتعين علي كل شخص أن يظل في المهنة الواحدة التي يمتهنها، وبذلك يكون تغيير العمل له نفس معني عدم الوفاء.

وفي اطار المفهوم الروحي للعمل، لايكون الأمر كذلك. لا يستطيع الإنسان أن يختار موهبته. فالروح القدس هو الذي يوزع المواهب "كما يشاء" (١كو١٢:١١). ولكن الإنسان بمقدوره بل ويجب أن يجاهد في سبيل مواهب مختلفة (١كو١٢:٣١، ١٤:١ـ ١٢). وعلي ذلك يستطيع الإنسان أن يتكلم عن تعددية المواهب التي تتناسب مع تغيير الإنسان لعمله أو

مهنته. فإذا ما غير إنسان عمله تمشيا مع المواهب التي أعطيت له، فلا يؤخذ هذا علي أنه تعبير عن عدم أمانته، بل يمكن أعتبار هذا دلالة علي أمانته لعمل الروح القدس.

وتشبيها بالدعوة الروحية الواحدة، يفترض الفهم المهني للعمل بأنه لا يجب أن يكون للإنسان سوي مهنة واحدة، أو عمل واحد في الوقت الواحد. غير أن المجتماعات الحديثة تتسم بتعدد المهن والوظائف. ويتعامل المفهوم الروحي للعمل بشكل أفضل مع هذه الظاهرة. وطبقاً للعهد الجديد لا يمكن للشخص أن يكون له بالتتابع أكثر من موهبة واحدة، بل العديد من المواهب في ذات الوقت. ومع المفهوم الروحي للعمل، فبوسع الإنسان أن يعزو الكرامة اللاهوتية، ليس للمهنة المربحة فحسب، ولكن لأعمال أخري يقوم بها الانسان. وبالنظر إلي أنه من الممكن أن يكون للإنسان مواهب متعددة، فيمكن للإنسان أن ينخرط في عدة أعمال في ذات الوقت دون حاجة إلى أن يحط من قدرها باعتبارها أعمالاً إضافية .

وخلاصة القول، إن الفهم الروحي للعمل يتناغم بشكل أفضل في المجتماعات الحديثة التي تتسم بالفاعلية.

العمل كتعاون مع الله :

إن المعني الاساسي للعمل هو التعاون مع الله. ويصف إعلان اكسفورد هذا التعاون قبل كل شيء في علاقته بتعليم الخليقة، وأعمق معني لعمل الإنسان هو أن الله القادر علي كل شيء جعل عمل الإنسان وسيلة لإنجاز عمل الله في العالم .... فالله والبشر يعملون معاً في مهمة حفظ الخليقة. وبالطبع أن البشرية تعتمد علي الله. وتشدد الوثيقة على تأكيد هذا المعنى. وقد أخفقت الوثيقة في ذكر اعتماد الله علي البشر ـ ولعل ذلك مرده خوف لا مبرر له من وضع قدرة الله على كل شيء في موضع النقاش،ومع ذلك، لم يتردد إعلان اكسفورد في

الحديث ليس عن النمط الأصلي بل أيضاً عن المغزى الاسخاتولوچي للعمل: "لعمل الإنسان نتائج تتعدي حفظ الخليقة، إلي توقع التغيير الأخروي (الاسخاتولوچى) للعالم. ويجعل المنظور الروحي منهم العمل علي هذا النحو بعمل الروح القدس، الذي يعطي المواهب "كعربون" المجد الأخروي الأسنى (انظر٢كو١:٢٢، رو٨:٢٣). وإذا كان العمل الذي نتعاون فيه مع الله يتحقق بقوة الروح القدس، فسيكون دفعاً فعالاً لملكوت الله. وهذا لايعني بالطبع أن البشر يبنون "سماوات جديدة وأرضاً جديدة". ولانجد أثراً في الوثيقة لمثل هذا الإيمان الساذج المتغطرس عن تقدم الإنسان. فالخلاص الأخروي من الله وحده. وفضلا عن ذلك، يمكن للبشر أن يقدموا "مساهمة صغيرة غير كاملة" لظهور ملكوت الله. وكمثال لهذه المساهمة يذكر إعلان اكسفورد سمات "مواطني الملكوت الأبدي" وما لم يذكره، هو أن الله سوف يطهر، ويغير، ويقبل في ملكوته الأبدي كل الأشياء الحسنه والجميله التي قد ابدعتها أيدي البشر.

ويمكن أن يعترض شخصاً ما باعتراضين ضد المفهوم السامى العمل: فهو يمجد العمل، متغاضيا عن حقيقة أن الناس يعملون في المقام الأول كي يلبوا احتياجاتهم اليومية. والفقرتان اللتان تتحدثان عن العمل كتعاون مع الله، وضعوا في إطار يبطلان هذين الاعتراضين. أما الاجابة علي الاعتراض الثاني فتتمثل في التشديد العملي علي أن "ايفاء احتياجات الإنسان واحتياجات مجتمعة (ولاسيما المعدمين) هو غرض أساسي للعمل. والغرض من وراء مفهوم العمل كتعاون مع الله لا يلغي هذا، ولا يكون له معني إلاإذا شرح مقابله احتياجات الناس علي أنه تعاون مع الله.

والاعتراض القائل بأن فهم العمل علي أنه تعاون مع الله يمجد العمل بشكل مفرط، ويبطل نفسه لأن الوثيقة تقول إن "العمل ليس وسيلة فقط يلمع من خلالها مجد الإنسان باعتباره وكيلا لله، بل إنه ايضاً مكان يري فيه بؤس الانسان كمعوق لقصد الله. ففكرة أن العمل

تعاون مع الله لا يشكل نظرة عامة عن العمل. فهي لا تنكر أن عمل الإنسان يمكن أيضاً أن يؤدي بالتعاون مع قوي الشر التي تخطط لتدمير خليقة الله الحسنة. ودينونة الله سوف توضح التفاهة البالغة لهذا العمل. وعلي هذا "فالتعاون مع الله، ليس فقط تفسير للعمل بل هو انتقاد له أيضاً.

وإذا بدأنا بالمواهب الروحية فيتوجب أن ننظر أيضاً إلي العمل علي أنه خدمة لباقي البشرية. إنها السمة الأساسية في العهد الجديدللمواهب التي تُعطي لخدمة الآخرين (انظر١كو١٢:٤-٥). وفضلاً عن ذلك فإن المنظور الروحي يشير إلي أن الله لايدعونا ببساطة لأن نتعاون معه بل فى الوقت ذاته يمنحنا هذه الرساله، ويعطينا القدرة على إنجازها. والله ببساطة لا يأمرنا من خارج، بل يهبنا أيضاً من الداخل. ولهذا فإننا نشترك فى عمل الله المحرر فى العالم.

العمل والاغتراب :

يتناول هذا القسم موضوع العمل والاغتراب، ويؤكد أن الفهم الروحي لا يشكل فكراً ايديولوچياً، يخفي حقيقة المعاناه في العمل (وهو أطول قسم في الجزء "ب"). ونحن نقرأ هنا أن العمل هو "حقيقة غامضة". فهو تعبير عن خلق الإنسان على صورة الله، ولكنه في ذات الوقت يُعد أيضاً "شهادة مؤلمة لإبتعاد الإنسان عن الله". وإبتعاد أو تغرب الإنسان عن الله، يظهر، ضمن أشياء أخرى، فى الأشكال المختلفة للتغرب عن العمل. وحقيقة أن الإنسان خلق على صورة الله لكى تكون له شركة مع الله تُعد المعيار النقدي لتقييم التغرب في العمل، كما أنها فى ذات الوقت التحفيز للتغلب على هذه الغربة.

وأول أشكال الغربة التى نتعرض لها هى التقليل من شأن العامل إلى حد اعتباره "مجرد

وسيلة"، عن الميل إلى "معاملة العمال على إنهم مجرد انفاق أومتطلبات العمل". ولهذا الاغتراب نتيجتان سلبيتان : فهي تحد الحرية في اتخاذ القرار وتعوق التطور الشخصى. ويؤكد إعلان اكسفورد في مواجه ذلك، أن الناس يخلقوا فقط أحراراً، بل ويؤكد أيضاً على أن الله اعطاهم مواهب : والعمل "كبعد أساسى في وجود الإنسان ..... هو نشاط شخصى"، ولا ينبغى أن يسمح الناس أن تشوهوا القدرات المعطاه لهم من الله، بل يجب أن يستعملوها فى خدمه ملكوت الله. ويتطلب هذا بالطبع تغييرات تنظيمية في مراحل العمل. وهنا نرى نتائج المنظور الروحى للعمل. ويوُصف كل جزء "بأنه الهى" وهذا طبقا للمفهوم المهنى للعمل (لوثر). ومن هنا جاء اغراء اساءة استخدام ايديولوچية العمل كفكر لاهوتى. ويفترض المفهوم الروحى للعمل أن مواهب الشخص وقدراته تتناغم مع العمل الذى يؤديه. ونحن نقدم خدمتنا لله، والبشرية، ولا يجب تجاهل القدرات أو الاستخفاف بها، بل يجب حفظها، وتنميتها بشكل دقيق حتى يمكن للإنسان أن يؤدى الخدمة بفاعلية.

تُعطى المواهب لخدمة المجتمع. لا أن يعمل الإنسان لمصلحته الشخصية فقط، وإلا فهذا يعنى أنه متغرب. والعمل الإنسانى الحقيقى يعمل دائماً من أجل الأخرين. ولكى نعمل من أجل الأخرين لا نحتاج فقط إلى "إتجاهات العاملين"، بل "الأنظمة" وأيضاً لايتوجب أن تُدعم الأنانية. وتتسم الوثيقة كلها بالتركيز على الأشخاص وكذلك الهياكل، "ووراء هذا يقين مزدوج بأن المشاكل المتعلقة بالشخص لايمكن أن تتحول إلى المشاكل التنظيمية، كما أن المشاكل التنظيمية لا يمكن أن تتحول إلى مشاكل شخصية. ونذكر أنه على الرغم من كل الجدل ضد العمل علي حساب المصلحة الشخصية فقط، فان الوثيقة لم تنبذ المصلحة الشخصية، بل انها تسعي إلى فهم المصلحة الشخصية فى وحدة للبحث عن الصالح العام. والناحيتان تكمل كل منهما الأخرى. واتحادهما ليس مجرد تعبير عن الإنسان بل إنه أيضاً صحيح من الناحية اللآهوتية. وسلام خليقة الله الجديدة تتضمن خير الشخص نفسه فضلاً عن

خير البشرية كلها. ومن هنا فأنه بوسع أى شخص أن يبذل نفسه عن الآخرين وفى نفس الوقت "يحب نفسه" (أف٥: ٢٥ـ٢٨).

ويذكر إعلان اكسفورد التفرقة والاستغلال كشكلين هامين آخرين من اشكال التغرب، ويتأثر الناس بها، وربما بأشد مما يتأثرون نتيجة الإقلال من قيمتهم واعتبارهم وسائل إنتاج، أو بثقافة الأنانية وهيكل العمل. وكان من الملائم أنه فيما يتعلق بالتفرقة ان ابرزت الوثيقة مشكلة النساء والمجموعات المهمشة، أولئك الذين كثيراً ما يدفعون إلي حيز ضيق من الأعمال والتى فى كثير من الاحوال يُعطى عنها أجور ظالمة، ولا تقدم إلا فرصة ضئيلة من المركز أو الأمان، ولا تتيح إلا فرصاً قليلة للترقى وأرباحاً هامشية. وضد هذا تؤكد الوثيقة أن "النساء والرجال والناس من كل جنسين متساوون أمام الله" ويتوجب أن يعاملوا كأنداد في الحياة الاجتماعية والثقافية.

وأخيراً تتعرض الوثيقة لمشكلة "الاستغلال" الاقتصادى. ومع ذلك فوصف كدح العمل فى إعلان اكسفورد يتعدى ما اصطلح على تسميته "استغلال" ويتناول المشكلة الأكبر للظلم الاقتصادى. وعلى أى حال، فقد ذُكر بكل وضوح أن إله الكتاب المقدس لايدين الظلم فقط، بل أيضاً إله يحرر الناس من الظلم. وهذا الإله المحرر هو مثال لشعب الله، الذين دُعوا للكفاح في سبيل قهر الاستغلال والظلم ـ كما يذكر إعلان اكسفورد ـ الواقعين فى جميع النظم الاقتصادية. والادّعاء بأن الاستغلال والظلم موجودان فى جميع أنحاء العالم بغض النظر عن النظام الاقتصادى ليس معناه أن الحالات متماثلة فى جميع النظم الاقتصادية، وانه ليس هناك حلول اقتصادية جيدة أو سيئة، بل إن معنى ذلك ببساطة هو دعوة للحذر واليقظة لأنه ليس هناك نظام كامل فى هذا العالم الساقط.

حق العمل :

يتناول إعلان اكسفورد حق العمل، بعد التعبير عن القناعة بأنه ليست كل حلول الأبنية الاقتصادية على نفس القدر من الصلاح، إن المعنى الاساسى للنصرة الإنسانية للعمل هو "الناس في كل مكان لهم الالتزام والحق فى العمل. وما تقوله الوثيقة عن الحق فى العمل لايمكن تصنيفه على وجه الدقة بأن ينتمى الى اليمين أو إلى اليسار من الناحيتين الاقتصادية والسياسية (تتسم الوثيقة ككل بالسعى وراء الحل الوسط، من ناحية أخرى، فأنه يفهم أن حق العمل هو حق يتسم بالحرية، وإنه من حق العامل أن يعمل دون عائق، ويفترض هذا الجانب فهم شامل للعمل على أنه أكثر من الربح الوظيفى. وتتحدث عن حرية الأفراد "في أن يسهروا فى اشباع حاجات المجتمع"، ومن المفترض أيضاً اشباع حاجات الفرد الشخصية. وقد شددت الوثيقة على حق العمل بالمقابلة مع كل أشكال اشتراكية الدوله البيروقراطية، والتى ليس للفرد أن يعمل بحرية، حيث أن الأرض وكل "وسائل الانتاج" هى ملك للدولة.

يؤكد إعلان اكسفورد الحق فى العمل كحق "إيجابى"، وكحق فى "اكتساب العيش" إلى جانب مفهوم الحق فى العمل كحرية يشير مثل هذا الحق إلى "إلتزام المجتمع بأن يوفر فرص العمل، ويؤكد إعلان اكسفورد بكل وضوح أن العمل كحق ايجابى هو البعد الفعال لحق الاعالة، "والحق فى الحياة هو حق إنسانى أساسى... ولذلك فإن الناس لهم الحق على غيرهم من الناس في أن يرتبوا لهم ترتيبات اجتماعية تؤكد حصولهم على الاعالة التى تجعل امكانية الحياة لهم فى المجتمع. وهذا الحق الإيجابى فى العمل (غير الحق فى الإعالة) لم يلق نفس الالحاح الذى لقاه حق الحرية فى العمل : لا يمكن أن يكون هناك ضمان فى حيث تتصارع الحقوق، فى حين تتعارض المصالح، وقد تكون الامكانات غير كافية. ومع ذلك، فإن هذا لايعفى المجتمع من التزام سعيه إلى أعلى مستوى من العمل والذي يتناغم مع العدل

والامكانات المتاحة.

كانت الرسالة واضحة فيما يتعلق بمشكلة البطالة، مع التأكيد على حق العمل. وكانت رسالة واضحة بقدر الإمكان فى ظل عدم تقييد حقوق الحرية، إلى درجة أن الإنسان لايستطيع التحدث بعد عن نظام سياسى ديموقراطى. وبالنظر إلى أن العمل أمر أساسى لقصد الله للبشرية، فإن الدولة ملزمة بخلق "مكان" يمكن للناس أن يوفوا فيه احتياجاتهم ويشاركوا بنشاط فى العملية الاقتصادية.

العمل ووقت الفراغ :

لايشكل العمل، طبقاً لما جاء فى إعلان اكسفورد إلا قطباً واحداً من الوجود الإنسانى. اما القطب الآخر فهو الراحة أو وقت الفراغ. "وتعاقب العمل والراحة الذى لمسناه فى نشاط الله يُعد نموذجاً للإنسان". وعلى مثال ذلك، فإن أنشطة وقت الفراغ تُفهم على أنها تناقض العمل، وأنها أنشطة "غاية فى حد ذاتها ، و على هذا فأنها ممتعة فى أساسها. ووقت الفراغ وقت تحرر ، وليس معنى ذلك أنه مجال حرية بالتناقض مع العبودية، والتى يختبرها الإنسان فى العمل، بل بمعنى أنها تلطف العمل نفسه. والوصية بالراحة "كسياج حول نشاط الإنسان الإنتاجى" فهى تحرر الإنسان من العبودية للعمل. وهى فى ذات الوقت تحمى الطبيعة لأنها تتيح استعادة سلامة الطبيعة التى لحقها الاضطراب نتيجة العمل.

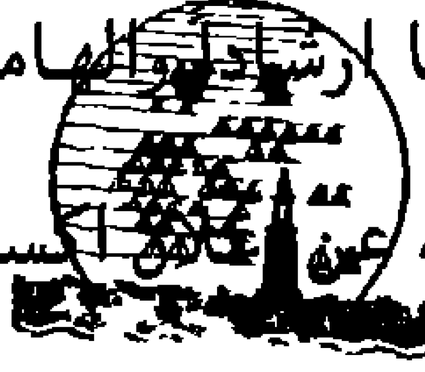
يصف إعلان اكسفورد انماطاً من أنشطة وقت الفراغ باشارته إلى العلاقات الأساسية الأربع التى يجد الإنسان فيها نفسه وهى : علاقته بالمخلوقات من غير الإنسان، وعلاقته بنفسه، وعلاقته بغيره من الناس، وعلاقته بالله. ويعرف وقت الفراغ الجيّد على أنه يتمثل فى الأنشطة التى فى ظل أبعاد الحياة الأربعة، والتى هى غاية فى حد ذاتها: فوقت الفراغ الجيد

يتضمن التمتع بالطبيعة باعتبارها من صنع الله، فى اطار من الممارسة الحرة وتنمية القدرات التى اعطاها الله لكل شخص، وفى تعزيز الشركة بين بعضنا البعض، وقبل هذا كله، فى الفرح بالشركة مع الله.

عرَّفت الوثيقة بصورة محددة أن الشركة مع الله هى الشكل الوحيد لاستغلال وقت الفراغ. وهذا أمر يُؤسف له فإن الشركة مع الله هى مركز المفهوم اللاهوتى للراحة. وهذا ما يتمشى مع الفكرة الإنسانية والخلاصية بأن الهوية الحقيقية للإنسان تكمن قبل كل شيء فى أنه ابن الله. ولكى يكون الناس حقاً على طبيعتهم فأنهم فى حاجة إلى فترات زمنية متكررة، يراجعون فيها وصايا الله الخاصة بالعمل من مقدمة فكرهم فيما يعبدون الله فى قداسة محبته ويشكرون كإله المحبة المقدسة. ومما يجدر ذكره أن النص لم يقل إن العالم والعمل العالمى فى حاجة للاختفاء من وعى الإنسان فى بعض حالات الوجدان الدينى فى العبادة. كلا، العمل الدنيوى موجود أيضاً فى العبادة. وكيف يمكن أن يغيب العمل فيما هو "العبادة الفعالة" لله في العالم (رو١٢:١)؟. غير أنه إبان العبادة يرجع العمل إلى الخلفية. أما ما يكون فى المقدمة فهو النسق الأخير لمعنى العمل، أى الله، وهو مركز العبادة.

لم تكن علاقة الروح القدس بالعمل واضحة فى تفكير إعلان اكسفورد عن وقت الفراغ . ومع ذلك، ليس من الصعب أن نبين كيف أن ما قيل يتناغم بسهولة مع منظور روحى، لأن "المواهب" يقدمها بولس كتعبير عام لكل من الانشطة التعبدية (الصلاة، مثلاً) والمهام اليومية فإنهاتتضمن كلاً من الراحة والعمل معاً. وتجعل من الممكن أن نفهم الراحة والعمل على أنهما أنشطة تتكل كل منها حقاً على الأخرى. والعمل ليس الغرض الوحيد للراحة: فالراحة لها قيمتها الأساسية حتى وإن كان من بين وظائفها إثراء العمل وتعظيمه. والراحة ليست الغرض الوحيد للعمل : فالعمل له مغزاه بصفة أساسية حتى وإن كانت للراحه وقتاً ممكناً.

لقد وجدت القسم الذى تناول فيه إعلان دمشق العمل وأوقات الفراغ مسؤلا من الناحيتين الكتابية واللاهوتية، وحساساً بالنسبة لطبيعة المجتمعات المعاصرة ومشاكلها. غير أنني لم أكن فى حاجة إلى الاقتناع، بأن اشارك ما ورد فيه من أفكار رئيسية. وعلى أى حال، فإن النجاح الحقيقى لهذا القسم وللوثيقة ككل لن يُقاس على اساس بما إذا كانت تقنع اللاهوتيين، بل ما إذا كان شعب الله سيجد فيها ارشاداً والهاماً لما يؤدون به عملهم اليومى. ويجب أ ن يجربوها. وهذا هو أقل ما يتعين قوله عن كاهن اكسفورد.



الفصل الثانى

ضمان يدر دخلاً ثابتاً للفقراء

بقلم : چو ريمينى وبل تايلور

كان الاعتراف بأن العالم لم يعد لديه مشكلة نقص فى الطعام فى المناقشات الخاصة عن سوء التغذية، والجوع على مستوى العالم وأن هناك أكثر مما يكفى لإطعام كل واحد على كوكب الأرض وما يزيد. ومع ذلك، فإن دور الفقراء كاساس للجوع، لم يأخذ الاهتمام الكافى. واستمرار الجوع فى العالم، لا لعدم وجود طعام كاف لتوزيعه، بل لأن المصابين بسوء التغذية لا يوجد لهم ما يشترون به الطعام الذي يحتاجونه. ومن هنا كانت المهمة الخطيرة لتوليد دخلاً. فلماذا والحال يصيبه الإهمال الخطير فى الاهتمام ببرامج للمشروعات التى تدر دخلاً والقائمة ببرامج ائتمانية لتوليد دخلاً موجهه للمستثمرين للاقتصاد الفقير؟ وهناك كثير من الاجابات على هذا السؤال، ولكن سنقدم أربعة أسباب يحددها بحثنا فى هذا المجال ويعتبرها هامة.

تذليل الفقر:

مازال أمراً عادياً أن نختبر "ذل الفقر" ولاسيما فى الجهات الرسمية، وذلك حين يقترح أحدهم العمل مع الفقراء فى العالم الثالث. وردة الفعل التلقائية هى أن نواجه بوعى أو بدون وعى، والتى سيتعين مواجهتها لأن الفقراء "أميون، وكثيرو التنقل، وغير مسئولين". والرد المألوف هو أن يُنكر على الفقير الاحترام والتقدير اللذان لايتردد أحد فى تقديمهما لمهندس مدنى، أو مهندس زراعى، أو مدرس، أو طبيب، نظيف وحسن الهندام. "وأن هناك فكرة تعتبر الفقراء هم أنفسهم مسئولون تماماً عن التخلف والافتقار إلى التقدم فى المناطق الريفية فى العالم الثالث، لكنها ليست مقبولة وعلى نطاق واسع فى البلاد الغربية فحسب، بل إنها تعكس أيضاً اتجاهاً فكرياً سائداً بين النخبة الحاكمة فى البلدان النامية.

إن الفقر المزمن هو علامة على وجود نظم جائرة فى مجتمعاتنا. بغض النظر عن رغبتنا فى تجنب الكلام المنمق عن القلب الدامي، إلا أن الحقيقة تظل قائمة وهى أن الفقراء هم ضحايا النظم "الاجتماعية الاقتصادية" المترسخة التى تسمح باستمرار الفقر. وليس ثمة دليل على أن الفقراء يريدون أن يكونوا كذلك. ولا وجود آلاف المشروعات الصغيرة القائمة على القروض، تشيرأن الفقراء أقل جدارة بالثقة، أو أقل احتمالاً من ناحية أن يتصرفوا بطريقة تتناغم مع المصلحة الشخصية المعقولة، بأقل مما يفعله الأشخاص الأكثر ثراء، أو الأفضل علماً. فالفقراء يستحقون ثقتنا واحترامنا كخبراء فى الأعمال القائمة فى بيئتهم. وهم ليسوا فى حاجة إلى احساننا أو إلى أن نتفضل عليهم بنصائحنا.غير أن التحيزات والمحاباة غير الواعية الكامنة وراء مذلة الفقر، هى من الأمور الواقعة فعلاً وهى تشكل الأسباب الرئيسية فى أنه من السهل جداً الوقوع فى مصيدة العمل من "أجل" الفقر وليس "مع" الفقراء. وقد لخص داڤيد كورثن هذه النقطة بقوله :

باسم مساعدة الفقراء، نرى البيروقراطيين الذين يتم بمعرفتهم توزيع معظم مساعدات التنمية يقومون أولاً بخدمة أعضائهم ثم الصفوة المحلية. ولن تنجح فكرة تذليل الفقر كحجر أساسى لتنمية العالم الثالث، ما لم يُعط للفقراء حق ما يستحقونه من احترام، وكرامة باعتبارهم مساهمين طبيعيين فى النشاط الاقتصادى فى الدول النامية.

الفقراء هم فقراء ضمان جرىء (الائتمان) The poor are apoor credit risk

تشكل الممارسات المصرفية الغربية والتحيزات الاساسيه تقوم عليها النظم المالية فى العالم الثالث. ولا نجد ذلك أكثر وضوحاً فى أى مجال مثلما نجده فى القواعد الخاصة بمسئولية المقترض فى أن يقدم للمقرض ضمانة اضافية . وهذه القواعد تتحيز ضد الفقراء، الذين ليست

لديهم ضمانات اضافية، وهي تطبق بكل حسم نتيجة القناعة في النظرية التى تقول ان الإقراض للفقير حتى لو كان لديه ضمان أكثر خطراً من الإقراض للغنى الذى لديه ضمانات وهذا الاعتقاد يُطبق بطريقة غير منطقية، ودون أى تفكير فيما إذا كان سجل السداد بالنسبة للفقراء سيىء بالفعل حسبما يُدّعى أم لا. وكان من شأن ذلك أن النظم المصرفية العالم الثلثين لا تخدم الاحتياجات المالية للفقراء. وهى لا تريد ذلك، لأنهم، حسبما هو مفترض، يعتقدون أن ذلك سوف يكون أثره سيئاً بالنسبة لمربحيتهم.

وإنه من الجهل أن نقول إن تقديم القروض للفقراء لا يشكل أية مخاطرة. فكل أنشطة الاقتراض أيا كان شكلها فيها مخاطرة، أن الدليل المتوافر يبين أن الاقتراض للفقراء لا يشكل مخاطرة تفوق مخاطرة الاقتراض للأغنياء، وعدد القروض الاستثمارية التى يتوجب اعادة جدولتها بسبب صعوبة السداد ومعدلات التخلف عن سداد الديون الخاصة بالقروض الصغيرة (مائة دولار فأقل) بمقارنتها بقروض البنوك التجارية تثبت عكس ذلك بكل وضوح. لقد ذكر أحد الموظفين من سرى لانكا أن معدل السداد فى الميعاد المحدد، بالنسبة للقروض التى ضمنتها الحكومة فى تلك البلاد لم يتجاوز ٧٪ فى الثمانينيات. وهذا يساوى معدل السداد فى الميعاد لقروض استثمارية صغيرة مجموعها ١,٨ بليون دولار تم فحصها تحت شعار أين تستحق الديون "والذى زاد عن ٩٠٪ وهذا يعطينا مبرراً للاعتقاد أن هناك فائدة تجنى من مساعدة الفقراء على مساعدة أنفسهم. ومع ذلك يستمر حرمان الفقراء من التعامل مع القنوات الرسمية للائتمان، وتبرر هذا باعتقاد متواصل بأن الفقراء يشكلون مخاطرة ائتمان رديئة.

الفقراء فى مصيدة الفقر:

يظل الفقراء فى مصيدة الفقر الذى يسود الاعتقاد بصفة عامة فقراء هذا نتيجة عجز فرص الاستثمار المربحة أن تكون متاحة أمام الفقراء فى دفع قوى لعملية برامج التنمية الموحد الذى تساندة الحكومة، كما يسود الاعتقاد أنها تستطيع أن تتغلب على حالة الكساد الاقتصادى، الذى يعانى منه الفقراء، والذى كان من شأنه أن يجعل الفقر موطناً، إن نظرية مصيدة الفقر فكرتها أن الفقر يمثل مشكلة كبيرة، لا يستطيع أى شئ التغلب عليها سوى التدخل الحكومى.

أتصفت مصيدة الفقراء أيضاً بصفة تقليدية على أنها الإنتاجية الضعيفة، فهى تبقى الأجور ضعيفة، ومن ثم يكون الطلب على السلع متواضعاً. وتريد الدخول المنخفضة من حالة الكساد لدى الفقراء وتعوق اى احتمال لرفع مستوى الدخل الذى يساعد على الاستمرار فى الهروب من القطاع الخاص. أما الاكثر من ذلك، فهو أنه نظراً لانخفاض الدخول بدرجة كبيرة، فإنه ينظر إلى الفقراء على أنهم عاجزين عن جميع مدخرات كافية لتمويل مشاريع تجارية قابلة للتطبيق.

لكن ما تظهره البيانات من مؤشر عن كيفية معيشة الفقراء، وما الذى يعملونه كى يكسبوا دخولهم، وما الذى يفعلونه بهذه الدخول، تتعارض مع افتراضات نظرية مصيدة الفقر. ما يدبره الفقراء من معدل إنتاجية المشروعات منخفض، لكن الاستجابة الإنتاجية حتى بالنسبة إذا كانت للاستثمارات الصغيرة جداً بوسعها أن تكون مثيرة. وطلب الفقراء للسلع أمر بالغ الحساسية أيضاً، بالنسبة للتغييرات التى تطرأ على الدخل، لتأثر التأثير المضاعف لنمو الدخل، والناجمة عن الضخ الاستراتيجى الأولى، ودعماً للمشروعات الناتجة عن توحيد العمل. ويوفر الفقراء بالفعل، ولكن بمقادير صغيرة جداً فى المرة الواحدة. والتحدى الذى يواجه

من يدير البرامج التى تولد الدخل، والقائمة على الإئتمان (وبالنسبة للمقترضين من هذه البرامج)، ستجد طرقاً لتأمين استخدام هذه المدخرات، واستثمارها بفعالية، دون فرض اجراءات وترتيبات بيروقراطية، تضاعف من تكاليف العملية بشكل مفرط. وإذا أتيح للفقراء مخرجاً لمدخراتهم، فأن هذا سيعوض اقتصادهم فى الانفاق، بعائد حقيقى ايجابى، وبهذا تكون قد أتخذت خطوة عظيمة لتذليل الصعوبات التى جعلت من الفقر مصيدة بالنسبة للكثيرين فى العالم اليوم.

ما هو صالح للأمة فهو خير للفقراء :

إن مشروعات التنمية الحكومية هى فى الأساس مشروعات اقتصادية كبيرة من حيث تصميمها واعتمادها على النتائج غير الثابته، تدر الارباح والفوائد البسيطة بشكل هزيل ـ لمواجهة الفقر، فضلا عن ذلك فإن الدور الملائم للحكومة كثيراً ما يعتم عليه بأقوال مثل "ما هو صالح للأمة يكون صالحاً للفقراء". والواقع رغم أن مبادرات النمو الاقتصادية التى تتبناها الحكومة فى الاقتصاد الرسمى الحديث فى بلدان ثلثى العالم، يمكن أن تكون نافعة تماماً للأمة، فإن منافع النمو الاقتصادى فى القطاع الحديث للاقتصاديات الفقيرة، تتجاهل أولئك الذين يجدون رزقهم فى المشروعات الخاصة بالفقراء.

وفوائد النمو الاقتصادى فى الاقتصاد الرسمى تميل إلى تجاهل الفقراء لأن مشروعات التنمية فى القطاع الحديث، حتى تلك التى تُوصف بأنها مشروعات ذات أهمية قومية، لا تفعل إلا القليل من أجل تحسين إنتاجية الفقراء. مثل محطة كهرباء جديدة، مستشفى جديدة، تسهيلات محسنة فى الميناء، مطاراً جديداً، أو مصنع أخشاب جديد، كل هذه قد ترفع من مستوى معيشة البيروقراطيين، ورؤساء الصناعة، والعمال المهرة، والمحترفين فى القوى العاملة الرسمية، لكن بالكاد تحدث فرقاً فى التنمية المضافة الناجمة عن الشركات التى تستخدم

للفقراء، والتى تنتج من أجل الفقراء، وتبيع للفقراء.

اين يَكون الائتمان مناسباً ؟

إذا كنا جادين حقاً فى القضاء على الجوع وسوء التغذية، علينا أن نفعل الكثير من أجل تقليل الفقر. ولكى يحدث هذا علينا أن نتحدى ونرفض هذه المغالطات. وبالنظر إلى أن لها مثل هذه السيطرة، فإن الإلتزامات العالمية للحكومات القومية والوكالات الدولية نحو نمو الاقتصاد العالمى لم تنجز الكثير فى حربها ضد الفقر. ونحن لا نفهم مشكلة الفقر بسبب قلة تمييزنا للحكمة المسلمة لنا عن الفقر، والتى أنكرت تقديم الإمكانات لتنمية المشروعات وبرامج التخفيف من حده الفقر التى تعتمد على الائتمان. وما السبب فى عدم الاعتراف بهذه البرامج على أنها بديل "لآليات النمو الاقتصادى والتنمية" فى العالم الثالث ؟

لقد وضعنا مع هذه الأسئلة التى تدور فى خاطرنا، بعض النتائج التى تمخضت عنها دراسة كبرى عن البرامج التى تدر دخلاً والتى تعتمد على الائتمان فى العالم كله، والتى نشرت حديثاً تحت عنوان "أين تكون القروض مناسبة"

بذور النجاح :

تُعرِّف بذور نجاح البرنامج الذى يدر دخلاً، والقائم على الائتمان كالاتى :

- اعطاء الأولوية للناس،

- العمل مع الفقراء عوض العمل من أجلهم،

- نظام مشترك يجمع بين قوى السوق، والمصالح الفردية، ومجموعة للمراقبة، والدعم،

والتنظيم........

- رفض التحديث كهدف رئيسى للتنمية.

والتحديث هو الذى يجب أن ينفذ إلى أعلى هرم الفقر، إذا كان لنا أن نزيد الدخل الحقيقى، والانتاجية، والقيمة المضافة لأولئك الذين هم فى فقر. معناه أن نختار أولويات التنمية على النحو التالى :

- تخفيض ثمن استخدام السلع.

- تقليل البطالة.

- عدم تشوية الأولويات القومية بطريقة تعجز قدرة الاقتصاد، على أن يوفر أولا احتياجات الإنسان الأساسية والعائلية.

- تنمية الظروف التى تؤدى إلى ازدهار واسع القاعدة بما فيها "رفاهية للفقراء".

مجموعة الوكلاء :

معظم سكان العالم الثالث من الفقراء، دون أن يكون لهم دور فى ذلك. ويشكل الأطفال والنساء غالبية الذين. يعانون من الفقر. والفقراء مجموعة متباينه الخواص يمكن وصفها بأنها تشكل "هرماً من الفقر". واستمرار هذا الهرم يرجع إلى أن الفقر أصبح "عاماً" واعتُبر نظاماً قائماً نتيجة القيود التى تمنع الفقراء من "انتشال أنفسهم من الفقر". والبرامج التى تدر دخلاً، والقائمة على أساس القروض الائتمانيه، والخاصة بالفقراء أنفسهم، وازاله هذه القيود والأعداد التى تضاف إلى فقراء العالم كل سنه تزيد باستمرار عن اعداد الذين يحاولون الهرب من الفقر. ونتيجة لذلك، فإن برامج الاستثمار القائمة على الائتمان، والخاصة بالفقراء يجب أن

تضاعف عدة مرات إذا كان لمعدل زيادة الفقر أن ينعكس. وهناك دور حاسم للمنظمات غير الحكومية فى هذا الشأن ، لأن الكثير من مساعدات التنمية الرسمية، على الرغم من الكلام الطنان الذى يهال بما يفيد العكس، وتعتمد على العملة المفلسة للاقتصاد المتهاوى. وما لم نعمل بصفة مباشرة مع الفقراء فلن ننجح فى قلب هرم الفقر. وهذا أدنى ما يحتاجة الأمر فى هذا الخصوص.

إنتاجية بالغة الأهمية :

ويذكر التقرير أن التخفيف من وطأة الفقر قد فشل، لأنه لم يُبذل إلا القليل فى التنمية من أجل زيادة انتاجية الفقراء، والقيمة المضافة الناجمة فى "اقتصاد الفقر". والمساعدات الخيرية الاجتماعية، والمعونات حسنة النية، لم تخفف من الفقر على اسس راسخة، لأنها لم تفعل شيئاً لزيادة انتاجية الفقراء. والمشروعات التى تدر دخلاً والقائمة على أساس الائتمان، والتى حققت نجاحاً دائماً توصلت إلى ذلك لأنها لم تفشل فى هذه الناحية. فهى تخلق فرص عمل لأن زيادة الانتاجية وتحسن الطلب على انتاج المشروعات الصغيرة جعلتها مربحة لأصحابها بحيث أصبحت تقبل عمالاً اضافيين، ومن بين القيود الشديدة التى تحول دون زيادة الطلب على العمال نقص التمويل المطلوب للاستثمار المتاح للشركات التى تقدم أكبر قدر من الوظائف للفقراء. والاستثمارات القائمة على القروض فى المشروعات الصغيرة الخاصة بالفقراء تعد رداً على هذه القيود الشديدة ويجب تقييمها على أساس تأثيرها على الانتاجية والقيمة المضافة التى تأتى وليدة أنشطة الفقراء.

خذل أسلوب التنمية الذى تنتهجة الاقتصاديات التقليدية الكبيرة الفقراء، لأنها تبنت فكرة أن التنمية تعنى التحديث. ولم يعمل التحديث فى الاقتصاد الرسمى إلاّ القليل من أجل

تحسين إنتاجية الفقراء "فى الاقتصاد الهزيل". وفضلا عن ذلك، فقد قدم التحديث سياسات امتصت امكانات الاقتصاد التقليدى، مما فاقم من الحرمان والتقشف فى أوساط الفقراء. وهذا منع الفقراء من الاستثمار من أجل تحسين أموالهم.

ثم إن الحكمة التقليدية فى التنمية خذلت أيضاً الفقراء لأنها قامت على بعض افتراضات حاسمة ولكنها مضللة.

ولم ينظر إلى الفقراء كآلة محتملة للنمو الاقتصادى لأنهم كانوا يعتبرون مخاطرة رديئة، وغير جديرين بالثقة، وأنهم فى مصيدة الفقر التى تتسم بالافتقار إلى فرص الاستثمار. والمعلومات التى قُدمت فى "أين يكون القرض مناسباً" تناقض كل هذه الافتراضات.

الــدليـــل :

إن التحليل الذى قُدم فى " أين يكون الائتمان مناسباً يقدم دليلاً من البرامج التى تمت زيادتها والتى بلغت مبالغها معاً ١١٨ مليون دولار أمريكى، وكان معدل حجم كل قرض أقل من مائة دولار. والدليل الذى يدعم ذلك قُدم أيضاً من برامج ذُكرت فى هذا الكتاب، والتى تشمل قروضاً أخرى بلغت خمسمائة مليون دولار أمريكى لمشروعات صغيرة لأغراض تحقيق دخل. والنتائج المالية للقروض النمطيه يمكن ايجازها على النحو التالى :

ـ الدخل الدائم للمقترضين زاد بما لا يقل عن ٢٥٪

ـ خُلقت وظائف بمعدل وظيفة واحدة دائمة مدفوعة الأجر مقابل كل ألف دولار أو أقل تم اقراضها، والتى لا تتعدى سوى عشر التكلفة النمطية لبرامج خلف الوظيفة فى القطاع الحديث لاقتصاديات العالم الثالث.

ـ معدلات السداد فى الميعاد كانت أفضل بنسبة الضعف عن تلك التى فى الأسواق التجارية المالية فى تلك البلدان.

ـ معدلات التخلف عن السداد كانت أقل مستوى.

ـ معدلات العائد بالنسبة للاستثمارات فى القطاع الحديث. أقيمت لتدر دخلاً، وقد قامت على أساس القروض تُعد سبيلاً هاماً. يمكن فى اطارة أن يصبح التخفيف من الفقر استراتيچية فعالة للنمو الاقتصادى. وهذا ما يؤكد أهمية النمو الاقتصادى إذا نجح فى التخفيف من الفقر، ولكنه فى ذات الوقت بلغت أنتباهنا لتوعية النمو الاقتصادى المطلوب.

معانى ختامية وسياسية :

يوجد دليل كافى يشير إلى أن الاستثمار فى مشروعات الفقراء إنما هو أقل بكثير من المستويات الاجتماعية المرغوبة. وقد جاء ذلك لأن التنمية وسياسات الحكومة بصفة عامة، قد تجاهلت اقتصاد الفقراء غير الرسمى لصالح القطاع الحديث الرسمى. وجعلت سياسات التنمية الرسمية تكلفة رأس المال تنحاز إلى القطاع الحديث بأن جعلتها أقل من تكلفتها الاجتماعية الحقيقية. وقد شجع هذا على استبدال رأس المال بجهد العمال، وكان من شأن ذلك أن اضطر الفقراء إلى توجيه مدخراتهم إلى استخدامات القطاع الحديث. وفضلاً عن ذلك، كان هناك اخفاق خطير فى السوق، ظل قائماً طالما قامت قرارات الاستثمار الخاصة بالعالم الثالث معتمداً على أساس المعلومات الخاطئة، والخاصة بفرص الاستثمار ومخاطر اقراض الفقراء. فإن إقراض الفقراء يشكل عملاً طيباً.

ينبغى أن تكون استراتيچيات التنمية الموجهة نحو الفقر أن تستخدم الطبيعة المتنافرة للمنافسة فى اقتصاد البقاء الخاص بالفقراء. وسياسات التخفيف من الفقر يجب أن تعين قدرة

وامكانية أهداف الاقتصاد الموجه للمشروعات الخاصة للآلاف المؤلفة للمشروعات الصغيرة التى توظف وتخدم الاحتياجات الاستهلاكية للفقراء.

تعبر أهمية الاستثمار العام فى ظل بنية تحتية محسنة فى خدمة الاقتصاد غير الرسمى، ولاسيما حين يؤثر هذا فى صحة الفقراء وتغذيتهم. ومن المهم أيضاً تحرير الأسواق من القيود للسماح بقوى السوق أن تعمل، ولتشجيع على جميع مستويات. ويجب توجيه عناية خاصة لمناطق الاقتصاد حيث تقع فوق الاحتكار فى أيدى الأقلية. وحين تكون هذه الأقلية من الموظفين العموميين الذين يديرون برنامجاً حكومياً، أو مشروعات حكومية شبه مستقبل، تكون هناك مسئولية خاصة لمعرفة ما إذا كان الوجود المستمر لهذا الاحتكار يعزز أم يعوق عملية تخفيف وطأة الفقر فى الأزمة.

ويعطى المشروع الخاص فى الاقتصاد غير الرسمى للفقراء الأهمية البالغة للمنظمات غير الحكومية مكاناً خاصاً، وفرصة خاصة لتأخذ المقدمة فى المبادرات غير الحكومية مكاناً خاصاً، وفرص عمل للفقراء. ولقد أوجدت سبيلاً قياسياً مرغوباً فيه، ويقدم مؤشراً واضحاً بالنسبة للمستقبل. ومن المهم أن يوجد المزيد من هذا. ثم إنه أمر حيوى أيضاً أن تستفيد التجارب المكررة وبرامج التوسع من دروس التجارب السابقة.

وهناك ثلاثة مجالات يقودنا إليها هذا التحدى الأخير هى :

أولاً : العلاقات بين اقتصاد الفقراء غير الرسمى وبقية الاقتصاد (أى روابط أكثر فعالية بين المجموعات التى يَعين نفسها والبنوك) يجب أن تتحسن، ولاسيما أن هذا يسهل لحصول على القروض. وقد يتطلب هذا مؤسسات قائمة أو يتوجب إقامتها لتوجد الجسور التى تسمح لمؤسسات القطاع الحديث الرسمية أن تخدم احتياجات الفقراء بفاعلية وكفاءة.

ثانياً : إذا كان للمؤسسات المسيحية ان تصبح جسوراً هامة بين الفقراء، والاقتصاد الرسمى، وهذا أمر بمقدورها أن تعمله، عليها أن تقدم على المجازفة، وأن تصبح مؤسسات مبتكرة وذلك بدخول مجال التجربة عن طريق خلق خطوط جديدة لتقديم القروض للفقراء، حيث تقترض نيابة عن العملاء الذين تخدمهم، وذلك من البنوك التى لا يستطيع الفقراء الاقتراض منها. ومع ذلك، وقبل أن يصبح بمقدور الكثير من هذه الوكالات أن تفعل ذلك بنجاح، عليها أولاً أن تصبح أكثر معرفة بأساليب المحترفين.

ثالثاً : يجب أن يولى اهتمام كبير لتأثير سياسات الحكومة على أداء المشروعات الصغيرة فى اقتصاد الفقراء. ولقد اهتم فى الماضى وإن كان قليلا بعض الملتزمين بالمشروعات الصغيرة والمقاولون الخصوصيون يعملون فى بيئة الاقتصاديات الكبيرة سواء كانت غنية أم فقيرة، ومع ذلك، فمقاولى المشروعات الصغيرة فى الماضى أولوا أعتباراً قليلاً، بل لم يولوا أى أعتبار فى تشكيل الاقتصاديات الكبيرة أو السياسات الصناعية وأولوياتها. وعلى سبيل المثال، يُعد التضخم حتى الآن أسوأ عدو بالنسبة للفقراء. فإذا كان لديك القليل جداً من المال، فإن قدراً قليلاً من التضخم بوسعة أن يأخذ على وجه السرعة القليل الذى لديك. ومع ذلك، فإن عدداً قليلاً من البلدان النامية تنظر إلى أولويات اقتصادياتها الكبيرة فى ضوء هذه الاعتبارات. وهذا الأمر ينطبق أيضاً على سياسة الصناعة. وعلى الرغم من معرفتنا أن الشركة فى القطاع الحيوى من الاقتصاد تعمل بشكل أفضل من تلك التى فى قطاع راكد، ومتناقص، إلا أن القليل من حكومات العالم الثالث تختار أولويات اقتصادية لكى لكى تضمن أنه تم الرهان بأوراقها الاقتصادية لصالح تلك الصناعات التى تقدم الحجم الأكبر من فرص العمل غير الزراعية للفقراء.

سقط جدول تنمية الفقراء فى عهد قريب جداً فى معظم الدول النامية. وبناء على ذلك،

فقد تم تجاهل اقتصاد الفقراء غير الرسمي كمصدر لامكانية التنمية وفرص الاستثمار. ومع ذلك فالفقراء أكثر من مجرد مصدر للعمالة الرخيصة ومدخرات معزولة، ثم انهم من المطالبين بثمار التنمية، كما أنهم مستهلكون لا يشبعون من ناتج الشركات سواء في الصناعات الحديثة، أو التقليدية. ولصالح كل هؤلاء الذين يسعون وراء النمو الاقتصادى وتخفيف الفقر يجب أن نعيد وضع "التنمية من أجل الفقراء" على جدول أعمالى السياسية وبشكل كبير. وبرامج الاستثمار القائمة على القروض والمواجهة للفقراء تُعد سبيلا فعالاً يمكن لجدول الأعمال هذا أن يصبح معها أكثر من مجرد كلام منمق لا طائل من ورائه.

ولقد كانت المنظمات المسيحية فى المقدمة، كرواد فى مجال المشروعات التى تدر دخلاً والقائمة على القروض. ولذلك فهى فى موضع فريد تضمن منه زيادة مستوى الامكانات المكرسة لها بشكل جوهرى. مفضلاً عن ذلك، فإنه من المهم لها ألاّ تنتظر أن تأخذ أية مجموعة أخرى مكان الصدارة فى هذا المجال. وهذه فرصتنا لكى نؤكد أن "التنمية من خلال محاربة الفقر" قد أخذت الأولوية المطلوبة، ولهذا كان لمعدل نمو الفقراء أن يُعكس فى أيامنا.

الفصل الثالث

العدالة والفقر وجهتا نظر متباينتان

بقلم : أ. كالڤن بيزنر

يخبرنا إعلان اكسفورد الخاص بالإيمان المسيحى، والاقتصاد أن معنى العدل الكتابى هو إعطاء كل شخص حقة دون تحيز بما يتمشى مع معايير ناموس الله الأخلاقى. وأننا نجد معنى يكون فيه "العدل" متحيزاً، لأنه طلب عناية خاصة بأعضاء المجتمع الضعفاء لأنهم أكثر عرضة للشقاء، إلا أننا نجد الإعلان يضيف قوله : ومع ذلك ألا يجب على الترتيبات المدنية لاقامة العدل أن تتخطى ما هو مستحق للفقراء أو الغنى (تث١٧:١، لا١٩:١٥). والعدل بهذا المعنى غير متحيز على الاطلاق.

ما ذكر سابقاً، فالإعلان يقدم بصوره مباشرة وجهة نظر أخرى خاصة بالعدالةهذا القول : يستخدم بولس العدل (أو البر) بمعناه الأشمل كتشبيه مجازى لوصف محبة الله الخلاقة القوية المخلصة. فالمسيح وحده أحضرنا بالنعمة إلى رعوية الله نحن الذين كنا غرباء عنها، وبسبب الخطية قُطعنا منها (رو١:١٧ـ١٨، ٣:٢١ـ٢٦، أف٢:٤ـ٢٢). وبعد ذلك يقول الإعلان :

يتطلب العدل ظروفاً من بينها مثلاً أن يكون كل شخص قادراً على المساهمة فى المجتمع، وبطريقة تتناغم مع كرامة الإنسان. فالفقر المدقع ـ حيث يفتقر الناس حتى إلى أدنى احتياجاتهم من الطعام، والسكن، والتعليم الأساسى، والعناية الصحية، والعمل، ينكر على الناس الموارد الاقتصادية الأساسية اللازمة للمساهمة العادلة فى المجتمع. والعمل التصحيحى مع الفقراء ومن أجلهم يُعد عملاً ضرورياً من أعمال العدالة.

ويقدم هذا الفصل رؤيتين متباينتين "للإعلان عن العدالة والرأى الأول كتابى، الثانى غير كتابى.

الرأيان يعارض كل منهما الآخر:

الـرأى الأول عن العدل يركز على عدم التحيز، فهو يركز على ما هو مستحق، ويتناسب مع معايير ثابتة، ومحددة.

الرأى الثـانى فيركز على المحبة، والقبول فى المجتمع، وإيفاء احتياجات الناس. وإذا نظرنا إليهما كقيم متكاملة يجب أن يتم التعبير عنها بالأعمال سواء داخل الكنيسة أم خارجها ، يكون الرأيان متناغمان. ومقارنة المعايير التى ركز عليها هذان الرأيان تجعلهما واضحان.

فالرأى الأول يدعوا إلى عدم التحيز فى الترتيبات المدنية، وذلك من خلال التطبيق غير المنحاز للقواعد بالنسبة للأغنياء والفقراء على حد سواء، أما الرأى الثانى فيطالب بظروف تتيح لكل شخص القدرة على الاشتراك فى المجتمع بطريقة تتناغم مع كرامة الإنسان، وهى تنكر على ما تسميه "الفقر المدقع" القدرة على استيفاء هذه الظروف، ولكن إذا كانت الحقيقة التاريخية هى أن بعض الناس يعيشون فى فقر مدقع، ليس لأن الآخرين يظلمونهم بل لأنهم يفكرون ويتعرفون بطرق غير منتجة اقتصادياً، فمن ثم تدبير "الحد الأدنى من الطعام، والسكن، والتعليم الأساسى، والرعاية الصحية، والعمل، والمشاركة العائلية فى المجتمع، سوف تتطلب التحيز لصالحهم.

يطالب الرأى الأول بأن يُعطى كل واحد ما يستحقه، معتزماً لمبدأ ما يستحق، أما الرأى الثانى فهو إلى جانب تقديم المساعدات المادية، والاجتماعية دون النظر الى استحقاق. الرأى الأول يتمشى صراحة مع وصية بولس الرسول بأن الذى "لا يريد أن يشتغل فلا يأكل أيضاً" (٢تس٣: ١٠)، فيتعثر.

أما الرأى الثانى إزاء كلمات كهذه. إنه لأمر مغرٍ أن نخمن أن الرأى الثانى يفترض أن أخذ ما هو مستحق فى الاعتبار يجب أن يخفف من مطالبه المنتشرة. ولكن استدلالنا هذا يتجاهل الدليل الذى يحمله نص الإعلان وتاريخة. فهذه الفقرة الصريحة ليست وحدها التى لم تذكر أى شروط بالنسبة لتقديم هذه المساعدات الاقتصادية والتى تكلف شخصاً ما بعض التكاليف حتى وإن كانت لا تكلف من يتلقونها شيئاً، بل إن فقرات أخرى تفعل نفس الشئ أيضاً. وهكذا نقرأ: "قصد الله بالنسبة للشعب - ولم يعط أيه منفعه للشعب هنا، هو أن يعيش، ليس فى عزلة، بل فى مجتمع. وزيادة على ذلك نقرأ :

وتأكيداً لكرامة مخلوقات الله، فإن عدل الله بالنسبة لهم يتطلب الحياة والحرية والعون. والمتطلبات الإلهية للعدل تقيم حقوقاً مقابلة بالنسبة للناس الذين يستحقون العدل ... فمن متطلبات العدل أن يكون الناس قادرون على الحياة فى مجتمع وبكرامة. ولذلك للناس الحق قبل أناس آخرين بأن يعملوا لهم ترتيبات اجتماعية تؤكد حصولهم على العون الذى يجعل الحياة فى المجتمع ممكنة.

وهنا أيضاً نجد أن الإشارة إلى الناس أو "أناس"، وحقهم قبل الآخرين جاءت غير مشروطة. ومما يجدر ذكره أن الفقرة ٣٧ من الإعلان، والتى تقول فى النسخة الأخيرة: "نحن نعتقد أنه من مسئولية كل مجتمع أن يوفر للشعب وسائل العيش بمستوى يتناغم مع وضعهم كأشخاص مخلوقين على صورة الله، وقد حذفت شرطاً هاماً كان مذكوراً فى مسودَّة سابقة جاء بها : نحن نعتقد بأنه من مسئولية كل مجتمع أن يوفر للناس "من لا يستطيعون العمل دون خطأ من جانبهم الوسائل التى...". إما وأن هذه الحقوق غير ثابتة، أى أنه لم تُوقع أيه شروط لها، فهذا ما يشير إلى أن فكرة العدل التى وجدت فى العبارة التالية من الفقرة ٣٨ من الإعلان، والتى وضعتها الفقرة ٧٠ من المسودة الأولى من "وثيقة المناقشة المركبة"، والمقالة التى قامت

على أساسها النسخة الأخيرة، تسيطر على هذه الاعتبارات.

وهكذا فإن الرأى الأول يستند إلى معايير محددة لا تغير، ناموس الله الأخلاقى، لكى يحكم طريقة تحديدنا لما يستحقة كل واحد. أما الثانى فيضع مقاييس غامضة، وعامة وتتصل بالناحية الثقافية للمعونات المادية والاجتماعية المستحقة لكل واحد دونما شروط. وعلى سبيل المثال فإن تحديدهاً للفقر المطلق (أو المدقع) امر غير دقيق ويشكل صعوبة ثم إنه يدل على قلق التبصر من الناحية التاريخية. وعلى سبيل المثال، ما هو التعليم الأساسى، وما هى نسبة الناس الذين تمتعوا به فى أى مجتمع إنسانى عبر الألف سنه ؟ وصل لنا أن نفهم عبارة "العناية الصحية" على أنها "الحد الأدنى" أو "الأساسى" أو دون شروط، وعلى أى حال، ما الذى تضمه وتستبعده ؟ وهل "الحد الأدنى" أو "الأساسى" يجب تحديدهما على أساس نسبى لما كان شائعاً فى الولايات المتحدة فى أواخر القرن العشرين، أم على أساس ما كان قائماً فى الولايات المتحدة فى منتصف القرن التاسع عشر، أو ما كان سائداً فى أوربا، أو فى إسرائيل على عهد سليمان (على سبيل المثال امل١٠:٢١ و٢٧)، أو فى السامرة بعد ذلك بقرن (٢مل٦:٢٤-٢٩)، أو فى أى من ألف مجتمع آخر، معنى ظروف اقتصادية بمقدورنا ذكرها سواء فى العصر القديم، أو الحديث ؟ وإذا ما حُددت المعايير على اساس نسبى للظروف العامة السائدة فى كيانات جغرافية سياسية معينة، وما يؤكده الكتاب على أن العدل ليس له حدود ولا يميز بين الوطنيين والغرباء أما التبادلية التى يتميز بها العدل والكامنة فى الرأى الأول فتقضى على فعالية مشكلة النسبية الثقافية، لكن الرأى الثانى فلا يمكنه التملص من هذه النسبية.

مفردات اللغة الكتابية عن العدل :

ثمة كلمات عبرية ويونانية تحتل مكانة بارزة فى المادة الكتابية التى تتحدث عن العدل. وبالنظر الى إن ضرورة الايجاز تعوق تقديم دراسة دقيقة لهذه الكلمات، فعلينا هنا كبديل مؤقت أن نكتفى برد الكلمات الأساسية ومعانيها.

فالكلمة العبرية "Yåsär" والتى تستخدم اسماً وصفة تعنى "الحق"، الصالح، الحسن، المستقيم، الصادق (وكلمة "Yåsär" وردت فى (خر١٥: ٦،٢ تث٦: ١٨، ١، امم١٢: ٢٣، ٢٩، ٢٦، امل١٥: ٥، ٢ أخ٢٩: ٣٤، عز٨: ٢١، نح٩: ١٣، أى١: ١، مز٧: ١٠، ١٩: ٨، ٢٥: ٨، ٣٣: ٤، ١١٩: ١٣٧، ١٢٥: ٤، أم١١: ٣، ١٤: ١٢، إر٣١: ٩، مى٣: ٩ (وهذا على سبيل المثال لا الحصر هنا، وفى القوائم التالية).

ـ وكلمة "Mispàt" تعنى حكماً بمعنى، نفس الحكم، ومكانه، وحالته وسببة [الحكم، القرار، التنفيذ، أو وقت الحكم، كما تعنى الدعوى والبر والعدل، والاستقامة، والفرائض، قرار القاض فى قضية ما، ميزة الحق القانونى، أو استحقاقة. (أنظر تك ١٨: ١٩و٢٥، خر٢١: ١، ٢٣: ٦، لا١٨: ٤ الخ، ١٩: ١٥و٣٥، عد٢٧: ٥، تث١: ١٧، ٤: ١و٥و٨، ١٦: ١٨ الخ، ١٧: ٨ـ١١، ٢٤: ١٧، امل٨: ٣، ٢مل٨: ١٥، ١٥: ٢و٤و٦، امل٨: ٤و٤٩، ١٠: ٩، مز٩: ٤و٧و١٦، ٧٢: ١ الخ، ٩٩: ٤، ١٠٣: ٦، أم٢١: ٣، جا٥: ٨، إش١: ٢١، ٢٨: ١٧و٢٦، ٥٦: ١، ٥٩: ٨ـ١٥، حز٤٥: ٩، عا٥: ٧و١٥و٢٤، ميخا٦: ٨، ٧: ٩).

وهذه الكلمات تتشابه إلى حد كبير مع الكلمة اليونانية "Kyima" وتعنى نزاع، قضية، دينونة، حكم، قضاء حق عدل، بر (انظر مت٧: ٢، ٢٣: ١٤، مر١٢: ٤٠، لو٢٠: ٤٧، ٢٣: ٤٠، ٢٤: ٢٠، يو٩: ٣٩، أع٢٤: ٢٥، رو٢: الخ، ٣: ٨، ٥: ١٦، ١١: ٣٣، ١٣: ٢،

اكـــــو٦:٧، ٢٩:١١و٣٤، غـل٥:١٠، اتى٦:٣، ١٢:٥، عـب٢:٦، يـع١:٣، ابطـ١٧:٤، ٢بط٣:٢، يه٤:١، رؤ١:١٧، ٢٠:١٨، ٤:٢٠).

وكلمة "Krisis" الحكم، القضاء، الدينونة (أو العقوبة التى تلى ذلك)، الحق، العدل، البر (ورد فـــى مـــت٢١:٥ الـــخ، ١٥:١٠، ٢٢:١١و٢٤، ٣١:١١و٤٢، يـــو١٩:٣، ٢٢:٥و٢٤و٢٧و٢٩ الـــخ، ٢٤:٧، ١٦:٨، ٣١:١٢، ٨:١٦و١١، أع٣٣:٨، ٢تـــس٥:١، اتـــى٢٤:٥، عـــب٢٧:٩، ٢٧:١٠، يـــع١٣:٢، ٢بـــط٤:٢و٩و١١، ٧:٣، ايـــو١٧:٤، يه٦:١و٩و١٥، رؤ٧:١٤، ٧:١٦، ١٠:١٨، ٢:١٩).

والفـعل العـبـرى "Yåsar" يعنى يستـقيم ـ يمهد، يحسن، البر، يقدر الحق. (انظر عد٢٧:٢٣، املـ١٢:٦، اأخ٤:١٣، مز٨:٥، ١٢٨:١١٩، أم٢٥:٤، ٥:١١، إش٢:٢٥).

أمـا الفـعل "Sapat" يعنى يقضى، يحكم، قاض، حاكم، ينفذ الحكم بالتمييز بين الحق والبـاطل، الخـيـر والشـر، الصدق والكذب، البـرئ والمذنب (أنظر تك٩:١٩، خـر١٦:١٨، تـث١٦:١، ١٨:١٦و٢٥، ١:٢٥، قـض١٠:٣، راعــــــــوث١:١، امم٢٠:٨، ١٥:٢٤، ٢صم١٩:١٨و٣١، امل٩:٣، أخ٣٣:١٦، مـــز٨:٧، ١٨:١٠، ١:٢٦، حـــز٢٠:٣٤ـ٢٤، ١٩:٣٦.

وهذه الكلمات تتماثل تقريباً مع الكلمة اليونانية "Krino" وتعنى :يميز، يفضل، يختار، يحكم، يظن، يتـأمل، ينظر إلى شئ لتقيمـة، يقرر، يعتـزم، (فى القانون) يحكم، يقرر، يدين، يسلم للعقـوبة، يقـيم العـدل، يحكم بالحق، يعـاقب، يتـأكد من تنفـيذ العـدالة، يبـدى حكمـاً شخصيـاً (وليس قانونيـاً)، يعبر عن رأى (عـادة رأيـاً غير مـوات، عن شيئ (أنظر مت ٤٠:٥، ١:٧الـخ، ٢٨:١٩، لـــو٣٧:٦، ٥٧:١٢، ٢٢:١٩، ٣٠:٢٢، يـــو١٧:٣الـــخ، ٢٢:٥و٣٠،

٢٤:٧و٥١، ٨:١٥الخــو٢٦و٥٠، ١٢:٤٧الخ، ١٦:١١، ١٨:٣١، أع٣:١٣، ٤:١٩، ٧:٧، ١٣:٢٧و٤٦، ١٥:١٩، ١٦:٤و١٥، ١٧:٣١، ٢٠:١٦، ٢١:٢٥، ٢٣:٣و٦، ٢٤:٦و٢١، ٢٥:٩و١٠و٢٥، ٢٦:٦و٨، ٢٧:١،رو٢:١و٣و١٢و١٦و٢٧، ٣:٤و٦و٧، ١٤:٣-٥و١٠و١٣و٢٢، اكـــو٢:٢، ٤:٥، ٥:٣و١٢و١٣، ٦:٢الخ، ٧:٣٧، ١٠:١٥و٢٩، ١١:١٣و٣١و٣٢، ٢كـــو٢:١، ٥:١٤، كـــو٢:١، ١٦، ٢تس٢:١٢، ٢تى٤:١، تى٣:١٢، عـب١٠:٣٠، ١٣:٤، يـع٢:١٢، ٤:١١ الـخ، ابـط١:١٧، ٢:٢٣، ٤:٥ الـخ، رؤ٦:١٠، ١١:١٨، ١٦:٥، ١٨:٨و٢٠، ١٩:٢و١١، ٢٠:١٢الخ.

والكلمـة العـبـرية "Saddiq" وتعنى : عـادل، حق (عن الحكومـات، الله، القـضـاة، القـوانين)، سليم (بالنسبـة لسلوك الشخص وسمـاتة أخلاقيـاً)، مـبرر من قـبل الله، سليم، صحيح، مـشـروع (أنظر تك٦:٩، ١٨:٢٣-٢٦، تث٤:٨، ١٦:١٩، ٢٥:١، مز١:٥، ٧:٩، ٣٤:١٥و١٩و٢١، ٣٧:١٢، ١٦و٢٩، ٥٨:١٠الـخ، ٢٧:٧، ١١:٢-٤، ١١٦:٥، أمم١١:٨، إش٢٦:٢، ٤٥:٢١، ٥٣:١١، حز١٨:٥، ٣٣:١٢.

والاسم "Sedeq" ويشير إلى البر، وما هو حق، عادل، أو عادى (أى يتفق مع معيار أو قـاعـدة)، الحق (فى الحكومـة، وعن الله)، عـادلة(بالنسبـة لقـضـيـة أو سبب) أستـقـمـة(فى الكلام)، والإستـقـامة الأخلاقيـة، البر، التبرير، فى مجادلة، خلاص، نصر، أزدهار (أنظر لا ١٩:١٥و٣٦، تـث١:١٦، ١٦:١٨و٢٠، ٢٥:١٥، أى٨:٣، ٣١:٦، مـــــز٧:٨و١٧، ٩:٨، ١٨:٢٠، ٢٣:٣، ٦٥:٥، ٧٢:٢، ٨٥:١٠ الـــخ، ٨٩:١٤، ١١٩:٧٥، أم١:٣، إش٤٢:٦، إر٣١:٢٣، حز٤٥:١٠، هو٢:١٩، صف٢:٣.

وكلمـة "Sedåqa" هى العدل (فى الحكومـة، القـاضى، الحـاكم أو الملك، وعن القانون، وعن المسيح لصفة الله، فى قضية أو سبب) الصدق، الأمانة الأخلاقيـة، الحق كتبرير، تبرير،

خلاص، أعمال بر" (أنظر تك١٥: ٦، ١٨: ١٩، تث٩: ٥، ٢٤: ١٣، ٣٣: ٢١، ٢ص٨: ١٥، ١٩: ٢٨، نح٢: ٢٠، مز٣١: ١، ٩٩: ٤، ١٠٦: ٣١، ١٤٣: ١١، إش٩: ٧، ٢٨: ١٧، ٣٢: ١٧، إر٤: ٢، ٩: ٢٤، ٢٢: ٣و١٥، حز١٤: ١٤و٢٠، ١٨: ٥و٢١.

والكلمات العبرية تناظر بشكل وثيق الكلمة اليونانية "dikaiosyne" وتعني الاستقامة، العدل (من قاضى) الاستقامة الأخلاقية والدينية، الاستقامة (سواء بالنسبة للاشخاص أو الاهداف أو الأعمال) كمال الفرائض الإلهية، البر الذى يضفية الله (أنظر مت ٣: ١٥، ٥: ٦و١٠و٢٠، ٦: ٣٣، ٢١: ٣٢، لو١: ٧٥، يو١٦: ٨و١٠، أع١٠: ٣٥، ١٣: ١٠، ١٧: ٣١، ٢٤: ٢٥، رو١: ١٧، ٣: ٥و٢١الخ، ٤: ٣و٥الخ، ٩و١١و١٣و٢٢، ٥: ١٧و٢١، ٦: ١٣و١٦و١٨-٢٠، ٨: ١٠، ٩: ٢٨و٣٠ الخ، ١٠: ٣-٦و١٠، ١٤: ١٧، اكو١: ٣٠، ٢كو٣: ٩، ٥: ٢١، ٦: ٧و١٤، ٩: ٩الخ، ١١: ١٥، غل٢: ٢١، ٣: ٦و٢١، ٥: ٥، أف٤: ٢٤، ٥: ٩، ٦: ١٤، فى١: ١١، ٣: ٦و٩، ١تى٦: ١١، ٢تى٢: ٢٢، ٣: ١٦، ٤: ٨، تى٣: ٥، عب١: ٩، ٥: ١٣، ٧: ٢، ١١: ٧و٣٣، ١٢: ١١، يع١: ٢٠، ٢: ٢٣، ٣: ١٨، ١بط٢: ٢٤، ٣: ١٤، ٢بط١: ١، ٢: ٥و٢١، ٣: ١٣، ١يو٢: ٢٩، ٣: ٧و١٠، رؤ١٩: ١١.

وكلمة "dikaiòsis" تبرير، براءة (ترى فى رو ٤: ٢٥، ٥: ١٨).

و"dikaiòma" تنظيم، ترتيب، متطلبات، وصيه، عمل بر، بتبرير (والأخير ورت فقط فى روه :١٦)، أنظر لو١: ٦، رو١: ٣٢، ٢: ٢٦، ٥: ١٦و١٨، ٨: ٤، عب٩: ١و١٠، رؤ١٥: ٤، ١٩: ٨.

و"dike" عادل بالنسبة للجزاء أو العقوبة (أنظر أع ٢٥: ١٥) ٢٨: ٤، ٢تس ١: ٩، يه١: ٧).

ـ "dikaios" عن الناس مستقيم، عادل، بار متمشياً مع شريعة الله فى حكمه على الناس والأمم عادل، بار، وعن الأشياء صحيح، مستقيم، برئ، ما هو ملزم بناء على معايير العدالة (أنظر مت١:١٩، ٥:٤٥، ٩:١٣، ١٠:٤١، ١٣:١٧و٤٣و٤٩، ٢٠:٤و٧، ٢٣:٢٨و٢٩و٣٥، ٢٥:٣٧و٤٦، ٢٧:١٩و٢٤، مر٢:١٧، ٦:٢٠، لو١:٦الخ، ٢:٢٥، ٥:٣٢، ١٢:٥٧، ١٤:١٤، ١٥:٧، ١٨:٩، ٢٠:٢٠، ٢٦:٤٧و٥٠، يو٣:١٤، ٤:١٩، ٧:٢٤و٥٢، ١٠:٢٢، ١٧:٢٥، ٢٢:١٤، ٢٤:١٥، أع٣:١٤، ٤:١٩، ٧:٥٢، ١٠:٢٢، ٢٢:١٤، ٢٤:١٥، رو١:١٧، ٢:١٣، ٣:١٠و٢٦، ٥:٧و١٩، ٧:١٢، غل٣:١١، أف٦:١، فى١:٧، ٤:٨، كو٤:١، ٢تش١:٥الخ، ١تى١:٩، ٢تى٤:٨، تى١:٨، عب١٠:٣٨، ١١:٤، ١٢:٢٣، يع٥:٦و١٦، ابط٣:١٢و١٨، ٤:١٨، ٢بط١:١٣، ٢:٧الخ، ١يو١:٩، ٢:١و٢٩، ٣:٧و١٢، رؤ١٥:٣، ١٦:٥و٧، ١٩:٢، ٢٢:١١.

والكلمة العبرية "Sadaq" تعنى كن عادلاً، باراً، لتكن لك قضية مبرر، لتبرر فى أعمالك، كن عادلا أو باراً فى صفتك وسلوكك، أعمل العدل بتبرير شخص أو إعلانه باراً، أو يخلص أحداً، ويبرر قضية (أنظر تك٣٨:٢٦، ٤٤:١٦، خر٢٣:٧، تث٢٥:١، ٢صم١٥:٤، امل٨:٣٢، أى٤:١٧، ٩:٢و٢٠، ١١:٢، ٣٣:١٢، مز١٩:٩، ٥١:٤، ٨٢:٣، ١٤٣:٢، أم١٧:١٥، إش٥:٢٣، ٥٠:٨، ٤٣:٩و٢٦، ٥٣:١١، حز١٦:٥١الخ، دا٨:١٤، ١٢:٣.

وهى تماثل وإلى حد بعيد الكلمة اليُونانية "dikaioo" وتعنى يظهر العدل أو يعملة، يبرر، يبرئ، يحرر، يُطلق سراحة، يثبت أنه على حق (انظر مت١١:١٩، ١٢:٣٧، لو٧:٢٩و٣٥، ١٠:٢٩، ١٦:١٥، ١٨:١٤، أع١٣:٣٩، رو٢:١٣، ٣:٤،٢٠و٢٤و٢٦و٢٨و٣٠، ٤:٢و٥، ٥:١و٩، ٦:٧، ٨:٣٠و٣٣، ١كو٤:٤، ٦:١١، غل٢:١٦الخ، ٣:٨و١١و٢٤، رؤ٢٢:١١.

ثم كلمــة "dikaios" وتعنى بعدل، بطريقة عـادلة، بطريقة مستقيمة (انظر لو٢٣:٤١، ١كو١٥:٣٤، اتس٢:١٠، تى٢:١٢، ابط٢:٢٣

من المهم أن نلاحظ فى هذه المناقشة أنه لا يوجد بين هذه الكلمات ما يتضمن معنى له صلة بإعطاء ما هو غير مستحق. وهذه الكلمات لا تركز على المحبة (النعمة) بل على الحق والصدق.

الرأى الأول كتابى :

وثمة دراسة شاملة لهذه الكلمات فى لغاتها الاصلية وفى سياقها دعمت وجهة النظر الخاصة بالعدل والواردة فى أول عبارة فى الفقرة رقم ٣٨ من الإعلان وعند وضع المسودة، كنت أول من كتب مسودة هذه العبارة. ولكى نجعل مضامنها واضحة، دعنى أُنقحها بشكل طفيف، غير متحيز، حقه أو حقها بنسبه الصحيحة، وطبقاً لمعايير شريعة الله الاخلاقية. وهذا التعريف يكشف لنا عن أربعة معايير تقوم عليها العدالة وهى : عدم التحيز، إعطاء ما هو حق بنسبته الصحيحة وبشكل معيارى أى طبقاً للمعايير.

المعيـار الأول للعدالة هو عدم التحيز، أى العدل، عدم المحاباة، والتطبيق بشكل متساو لكل القواعد بالنسبة لكافة الناس فى المواقف المتعلقة بهذا الأمر. وحين كلف موسى قضاة إسرائيل أوصاهم قائلا :

"اسمعوا بين إخوتكم وأقضوا بالحق بين الإنسان وأخيه ونزيله. لا تنظروا إلى الوجوه فى القضاء. للصغير كالكبير تسمعون لا تهابوا وجة إنسان لأن القضاء لله" (تث١:١٦-١٧).

نجد هنا الكلمات الرئيسة "såpat" (اسمعوا، اقضوا، sedeq (بالحق)، "mispat"

(قضاء). وعلى هذا فالقضاء العادل دائما يكون غير متحيز (أنظر خر٢٣:٣و٦، لا١٩:١٥، تث١٦:١٩، أى١٣:١٠، أم١٨:٥، ٢٤:٢٣، ٢٨:٢١، اتى٥:٢١، يع٢:١-٩، ٣:١٧). والله هو مثلنا الأعلى فى عدم المحاباة فى القضاء (تث١٠:١٧، ٢أخ١٩:٧، أى١٣:٨، أع١٠:٣٤، رو٢:١١، أف٦:٩، ٣:٢٥، ابط١:١٧). يدين الله كل محاباة فى القضاء أو الحكومة (مز٨٢:٢، ملا٢:٩).

والمعيار الثانى للعدالة هو "إعطاء كل ذى حق حقه". ويعلم بولس المؤمنين قائلا : "فأعطوا الجميع حقوقهم" (رو١٣:٧)، وهويضع هذا التعليم فى مناقشة حول العدل أو الحكم (فى الآية، كلمة "حكم" هى krima . هنا ايضاً نرى الله هو مثلنا الأعلى لأنه "يرد على الإنسان مثل عمله" (أم٢٤:١٢، انظر مت١٦:٢٧، رو٢:٦، كو٣:٨، غل٦:٧الخ)، وكلمة "يرد" هنا جاءت ترجمة لفعل عبرى معناه "يرجع" أو "يعود" سواء كان ذلك من الناحية المادية، أى من مكان إلى مكان، أو من الناحية المجازية مثل العودة إلى الله، أو من ناحية القصاص مثل المجازاة، سواء كانت بعدل (المكافأة لأمر حسن، والعقاب عن الخطأ، أو يظلم مقابله الشر بالخير، أو الخير بالشر. وعلى غرار تلك الكلمة اليونانية المترجمة "اعطوا" فى (رو١٣:٧) تعنى "المكافأة" أو "المجازاة". ولذلك فمن مفاهيم العدالة الرئيسية، أن شيئاً فى متلقى عمل ما (وخاصة الحكم) يجب أن يستحق أو يكون مبرراً للعمل (أو الحكم) وهذا ما تدعم فى (رو١٣:٧) فى عبارة "حقوقهم". والحق يتحدد أحياناً بمن هو الشخص، مثل: السلطات الحاكمة (رو١٣:١-٧، ابط٢:١٣ الخ)، أو الوالدين (أف٦:١-٣، كو٣:٢٠، تث٥:١٦)، أو القادة الدينين (عب١٣:١٧، أع٢٣:١-٥). ومع ذلك، فأحياناً اخرى يُحدد "الحق" بما يفعلة الإنسان. فمثلا يستحق الشيوخ كرامة "مضاعفة" إذا ما حكموا حسناً (اتى٥:١٧)، أما المتكبرون فيستحقون العقاب (مز٩٤:٢) والقتلة يستحقون الموت (تك٩:٦) وهلم جرا. ونظم السوابق المذكورة فى خروج ٢١،٢٢ تسرد ما هو مستحق بالنسبة لجرائم مختلفة، والضرر الذى

يلحق بالاشخاص والممتلكات، وكلها كموضوعات عدل أو مجازاة "وهذه هى الاحكام (القواعد بحسب ترجمة أخرى) التى تضع أمامهم" (خر٢١:١).

والمعيار الثالث للعدالة يتمثل فى كلمة "بشكل متناسب" وهى تعنى التماثل بين المكافأة، أو العقاب من ناحية، والأعمال التى ستتم المكافأة أو العقاب نتيجة لها من ناحية أخرى. يتضح هذا المبدأ بتوضيح فى الكتاب المقدس بطريقتين :

أولاً : التمييز بصفة عامة بين الاهتمامات التى تقع بالنسبة للممتلكات، وتلك التى تحدث بالنسبة للاشخاص، حيث تصف نوعيات ودرجات من العقوبة بالنسبة للحالتين (لا٢٤:١٧-٢١).

ثانياً : التمييز بين الضرر الذى يأتى عَرَضاً، وذاك الذى يأتى نتيجة الاهمال، أو يتم عمداً وعن قصد. على سبيل المثال، إذا ما أتلف شخص ما أو خَرّب ممتلكات جارة "عرضاً" فيقام العدل بأن يتحمل الإثنان الخسارة (خر٢١:٣٥). بيد إنه إذا ما كانت هناك أسباب معقولة تبين أنه كان بوسع هذا الشخص أن يتوقع الحادث ويمنعة، ولكن لم يفعل ذلك، وهو أضر بصاحبة عن طريق اهماله، فعلى ذلك الشخص أن يتحمل وحده الخسارة بالكامل، ويعيد لجاره القيمة الكاملة لما لحقه الضرر، أو أتلف ما لدية (خر٢١:٣٦ انظر ٢٢:٦). وإذا قام شخص، عن عمد وسرق أو أتلف ممتلكات جارة، علية أن يعيد ما أخذه مضاعفاً بعدد من المرات كعقوبة على مقصدة الشرير (خر٢٢:١). وعلى نفس النهج، فالقتل العارض (دون عمد أو علم) لا يستحق أية عقوبة، والشخص الذى ارتكب جريمة القتل يجب حمايته من أى شخص يحاول الانتقام منه (تث١٩:٤-٦، خر٢١:١٣). ولكن القتل الذى يأتى نتيجة الإهمال يستحق الموت على الرغم من أنه قد يقبل ورثه الميت (أو ربما القضاة) فدية (خر٢١:٢٩الخ).

والقاتل المتعمد يجب أن ينفذ فيه حكم الموت دونما شفقه (تث١٩:١١-١٣، خر٢١:١٤)، وفى هذه الحالة لا يسمح بقبول فدية (عد٣٥:٣١). والعقوبة البدنيه يجب أن تتناسب أيضاً مع حجم الذنب (تث٢٥:١-٣) كما هو الحال بالنسبة لكل العقوبات أو التعويضات (خر٢١:٢٤-٢٧، لا٢٤:١٩الخ). وحتى جهنم لها درجات من التعذيب تتناسب مع درجة الشر الذى أرتُكب فى هذه الحياة (لو١٢:٤٢-٤٨).

أما المعيار الرابع للعدالة : تعنى المعياريه، أن ما يُعمل يجب أن يكون طبقاً لمعيار أو قاعدة، أى يتطابق مع قانون أو حكم. ومن هذه الناحية فإن العدل أو البر يشابه إلى حد وثيق الصدق، والأمانه وهكذا، وعلى سبيل المثال امر الله اسرائيل قائلا : "لا ترتكبوا جوراً فى القضاء (لا تغشوا بحسب ترجمة أخرى) لا فى القياس ولا فى الوزن ولا فى الكيل. ميزان الحق ووزنات حق وإيفة حق وهين حق تكون لكم" (لا١٩:٣٥-٣٦)، يجب أن يكون القياس، والوزن والكيل عادل، أى طبقا لمعايير ثابته. وهذا له تطبيق مباشر فى العلاقات الإقتصادية، لأن هذا معناه أن العدل يتطلب أمانة مطلقة فى جميع المعاملات.

يظهر هذا التطبيق بوضوح أكثر فى (تث٢٥:١٣-١٦، انظر أى٣١:٦، حز٤٥:١٠) : "لا يكن لك فى كيسك أوزان مختلفة كبيرة وصغيرة. لا يكن لك فى بيتك مكاييل مختلفة كبيرة أو صغيرة. وزن صحيح وحق يكون لك ومكيال صحيح وحق يكون لك لكى تطول أيامك على الارض التى يعطيك الرب الهك. لأن كل من عمل ذلك كل من عمل غشاً مكروه لدى الرب الهك".

وباستخدام أوزا ن مختلفة (باستخدام أوزان بديله مماثلة فى كفة الميزان) ومقاييس تمكن المشترين، والبائعين أن يغشوا بعضهم بعضاً، وذلك بوزن الشئ اكبر أو اقل من حقيقة طبقاً لما يحقق ربحاً لهم فيبدوا أنهم يزنون نفس الكمية طوال الوقت. ويبدو أن مثل هذه الممارسات التجارية الجائزة كانت فى ذهن الله، ولذلك قال على لسان ميخا أن شعب الله يجب أن يصنع

"الحق" (ميخا٦:٨) لأن الله أردف يقول "للمدينة" أفى بيت الشرير بعد كنوز شر وإيفة ناقصة ملعونة؟. هل أتزكى مع موازين الشر ومع كيس معايير الغش. فإن اغنياءها ملامون ظلماً وسكانها بالكذب ولسانهم فى فمهم غش (ميخا٦: ١٠-١٢).

وثمة وسيلة أخرى للظلم عن طريق الغش فى التجارة، وهى السبائك التى تُستخدم كنقود) والتى تُستعمل فى التجارة، وهى ممارسة يدينها الله، ويستخدمها لعقاب ضد الشر لأصحاب القلوب المتمردة (إش١: ٢١-٢٦، حز٢٢: ١٧-٢٢).

ثلاثة نماذج من العلاقات، وخمسة نماذج من العدالة :

يحكم العدل كل علاقات البشر، ولكن ما يتطلبه، ويسمح به يختلف طبقاً لماهية العلاقات. والجدول الموضح فيما يلى يبين نوعيات العلاقات الأساسية الثلاث، والنوعيات الخمس للعدالة، وما تتطلبة كل نوعية فى العلاقات التى تطبق عليها :

علاقات اختيارية	علاقات غير اختيارية	علاقات عارضة
عدالة تبادلية : التبادل الحر لقيمة مقابل أخرى فى التجارة بين الأفراد	**عدالة عقابية :** تنفيذ العقوبة فى شخص ينتهك حقوق غيره	**عدالة علاجية :** تعويض الاشخاص وإعادتهم نسبياً إلى العلاقة التى كانوا عليها قبل أن يلحق بهم ضرر عارض من قبل شخص آخر
عدالة توزيعية : تعميم (أو توزيع) العدالة التبادلية بصفة نظامية بين السكان بمنع وخطر ومحاكمة ومعاقبة أية إنتهاكات للعدالة التبادلية	**عدالة للتبرير :** تبرئة البرئ الذى اتّهم بجريمة، وتعويض الضحايا بمطالبة الذين ألحقوا الضرر بهم أن يدفعوا لهم تعويضاً	

العدالة التبادلية والتوزيعية :

إن العدالة التبادلية فى المقايضات الاختيارية هى المبدأ القائل بأن القيمة يجب أن تبادل بما يساويها دونما غش أو أكراه. والمقدمة المنطقية الأساسية للعدالة التبادلية فى الوصية الثامنه :"لا تسرق" (خر ٢٠:١٥). وكل القوانين التى ضد السرقة والغش والتدليس، تطلب الوصية الوفاء بالعقود (الحلف والقسم والوعود) إنما تعبر فى الحقيقة عن هذا القانون الأساسى : "لا تسرقوا، ولا تكذبوا، ولا تغدروا أحدكم بصاحبة..... لا تغصب قريبك ولا تسلب. ولا تبت أجرة اجير عندك إلى الغد" (لا١٩: ١١و١٣). ومن مفاهيم العدالة التبادلية انه إذا ما رغبنا ما لدى أخر، علينا أن نقدم شيئاً يفضلة ذلك الأخر بدلا من ذاك الذى نريده، ولا نحصل علية بالغش أو التدليس. وهذه الرسالة واضحة فى (أف٤:٢٨) "لا يسرق السارق فيما بعد بل بالحرى يتعب عاملاً الصالح بيديه ليكون له"، ويتحول بولس من العدالة التى تطلب العمل بدلا من السرقة، إلى النعمة وذلك حين يكمل نصيحته قائلاً "ليكون له أن يعطى من له احتياج". تقابل إنتهاكات العدالة التبادلية بالغش والسرقة أو الأكراة بالعدالة العقابية والتبريرية (أنظر الجدول السابق) حيث تطبق تصحيح للوضع.

العدالة التوزيعية :

يجب ألا تُفهم على أنها تحدد توزيع الثروة أو السلطة بين السكان ـ كما هى فى الغالب ـ بل انها تتعلق بتوزيع العدالة نفسها. انها التطبيق الشامل للأحكام دونما تحيز أو استثناء. وإذ هى متأصلة فى الكتاب المقدس، فإن العدالة التوزيعية ـ على النقيض من النسبية الاخلاقية ومذهب المنفعة، على أن نفس القوانين يجب أن تطبق على كافة الناس. دون النظر إلى أى اعتبار لمن لدية أملاك أو يتمتع بسلطة أو ما إلى ذلك، بل تطبق العدالة على الجميع ـ دونما تحيز، تعطى كل ذى حق حقة، طبقاً لمعيار أو احكام ـ وهذا ما تطلبة العدالة التوزيعية.

وعلى ذلك فى علامة على حكم القانون بأن النتائج العملية، والتاريخية لقوانين، أو أحكام معينة فى حياة أفراد معينين أو جماعات بعينها يجب الا تكون مما يمكن التنبؤ بها، لأن النتائج يجب أن تتوقف على كيفية استجابة الناس للقوانين، وهذا أمر يختلف من شخص لآخر، ولا يتوقف على القوانين وحدها. وتطلب القوانين العدالة للجميع، وبالتساوى، بغض النظر عن مراكزهم فى المجتمع، وهذا ما يعلنه هذا المبدأ.

وثمة أمر جوهرى بالنسبة للعدالة التوزيعية، وهو التمييز بين القوانين الرسمية، والقواعد الواقعية، كما يقول فردريك هايك Friedrich Hayek :

أن الفرق بين هذين النوعين من القوانين يماثل الفرق بين قانون يوضع على الطرق كمجموعة من قوانين الطرق الرئيسية، وفى نفس الوقت نأمر الناس أين يذهبون، أو بتشبية أفضل، بين وضع لافتات إرشادية ثم نأمر الناس أى طريق يسلكون .... والواقع أننا من ناحية ما لا نعرف نتيجتها الفعلية، وأننا لا نعرف الغايات المعينة التى ستدعمها هذه القوانين، أو أى أناس معينين سوف تساعدهم، وأنها أعطيت ببساطة بشكل يؤدى على وجه أكمل لكل من سيتأثرون بها، هو أكثر المعايير أهمية للأحكام الرسمية بالمعنى الذى نستخدم فيه هنا التعبير..... وثمة نتيجة ضرورية لهذا، وإن كانت تبدو متناقضة فحسب، وهى أن المساواة رسمياً، أمام القانون إنما هى موضع نزاع، بل والواقع أنه أمر متضارب، بالنسبة لأى نشاط من قبل الحكومة يستهدف عامداً المساوة المادية أو الحقيقية بين أناس مختلفين، وأن أيه سياسة تهدف بصفة مباشرة إلى نموذج حقيقى من العدالة التوزيعية لابد وأن تؤدى إلى نقض حكم القانون. والحصول على نفس النتيجة بالنسبة لأُناس مختلفين، فمن الضرورى أن تعاملهم بشكل مختلف.

وما يطلق عليه "هايك" قانوناً رسمياً أو عدالة هو ما أعنية بالعدالة التوزيعية. وعبارتة "قاعدة أساسية" إنما تتعلق بفكرة الحقوق، لتقديم، أو الحصول على أشياء معينة (طعام، ملبس، مأوى، رعاية صحية، تعليم، الخ) وليس لمعاملة عادلة. ومبدأ الحقوق الواقعية، بالنظر إلى أنه يتجاهل الشروط التى يتطلبها المبدأ القائل إن العدالة تتطلب إعطاء الإنسان حقه، فإنه يتعارض مع العدالة التوزيعية.

وثمة أناس كثيرون بوسعهم أن يحصلوا لأنفسهم بسهولة على العدالة التبادلية، غير أن نظاماً عاماً من الحماية (عدالة توزيعية) لابد لأولئك، الذين لأسباب متباينه، معرضون بصفة خاصة للظلم لا تظلم (أى تحجب أجر) أجيراً مسكيناً وفقيراً من اخوتك أو من الغرباء الذين فى أرضك فى أبوابك (تث٢٤:١٤، انظر لا١٩:١٣، تث١٥:٧-١٨، أم١٤:٣١، عا٤:١، ملا٣:٥، اتى٥:١٨). ولا تضطهد الغريب ولا تضايقة. لأنكم كنتم غرباء فى أرض مصر. لا تسئ إلى أرملة ما، ولا يتيم. إن أسأت إليه فإنى إن صرخ إلىّ أسمع صُراخه. فيحمى غضبى... فتصير نساؤكم أرامل، وأولادكم يتامى (خر٢٢:٢١-٢٤، انظر٢٣:٩، تث١٠:١٩، ٢٤:١٧ الخ، أم٢٣:١٠ الخ، إر٧:٦ الخ، زك٧:١٠، يع١:٢٧).

وينبغى أن نلاحظ هنا التماثل بين العقوبة التى يهدد بها الله والجرم الذى يُرتكب. وهذا يوضح لنا المبدأ القائل بأن العدالة تعطى كل واحد ما يستحقة، كما سبق ان ذكرنا. ولا يجب أن نستخدم عجز بعض الناس المظلومين عن الدفاع، أو تبرئة أنفسهم كعذر لافساد معايير العدالة.

العدالة العقابية والدفاعية :

حين يضطر إنسان إلى أن يعانى من جور، فإن هذا الإنسان يُعد مظلوماً، أى أنه عومل

دونما عدالة، وهذا يُعد انتهاكاً للعدالة التبادلية، أو التوزيعية. والله بنفسة يدعونا أن يبرز ذلك الشخص وتصحيح أوضاعه.

والأعمال التصحيحية (التبريرية) لابد وأن تتضمن شخصين: الشخص الذى ارتكب الظلم، والضحية. القصاص والعدالة العقابية بمن ارتكب الظلم، وتشمل توقيع الجزاء المناسب علية (أو عليها) للظلم الذى اقترفة. وتختص العدالة التبريرية والجزائية بالضحية، وتتضمن الحكم بأن هذا الشخص محق فى شكواه (حيث تبرئه) وتعيد لهذا الشخص ما فقده وتحصل له على تعويض. كلمة Retribuhion مأخوذة من الكلمة اللاأتينية Re "إعادة" وTribuere ومعناها "دفع، أى أن يدفع مرتكب الجور ثانية مقابل ما نجم عن ظلمه. وفى الجرائم التى ترتكب ضد الممتلكات (المسروقه) وما أفسد، إعادة وتعويض الحق للضحيه فيما أُخذ او أفسد ما أُخذ أو ضُرّب (مكافأة أو تعويضاً) بالإضافة إلى مقدار إضافى (كعقوبة). وفى حالة السرقة على سبيل المثال نجد الآتى :

- إذا اعترف اللص بالجريمة التى ارتكبها ودفع تعويضاً، علية أن يعيد ما سُرق مضافاً إليه ٢٠٪ من قيمته (لا٥:١٤-١٦، ٦:١-٥، ٢٢:١٤، عد٥:٥-٨).

- إذا تم إلقاء القبض على اللص، عليه أن يعيد ثانية ما سرق اضافة إلى نفس القيمة، أى يُضاعف التعويض (خر٢٢:٤و٧).

فى أحوال معينة، ولأسباب يصعب تحديدها فى أيامنا هذه، حين يسرق اللص مواشى ويذبحها أو يبيعها، يكون التعويض بأربعة أمثال بالنسبة للخروف، وبخمسة أمثال بالنسبة للثور (خر٢٢:١).

- إذا قام شخص يعانى من الجوع الشديد بسرقة طعام ثم أُمسك، يجب أن يكون التعويض

بسبعة أضعاف (أم٦: ٣٠ الخ)، وهذا مصطلح فريد يُقصد به كل التعويض الذى ينص عليه القانون ـ أياً كانت المضاعفة ـ فيجب سدادها، وان محنة اللص لا يجب أن تُتخذ عذراً للجريمة، أو لغرض عقوبة أقل من قبل القاصى.

فى الجرائم التى تُرتكب ضد الإنسان، تقضى عدالة القصاص أن يتحمل المجرم بعض الخسارة، والعدالة الدفاعية (التبريرية). وتقضى بأن يتحمل تكاليف الضرر، ما عدا فى حاله القتل، حيث أن المجرم فى هذه الحاله علية ان يتحمل نفس الخسارة التى لحقت بالضحية أى الموت (انظر خر ٢١: ١٢-٢٧). ومن المهم أن نلاحظ أن الكتاب المقدس يعتبر الإتهام الباطل جريمة. والعدالة التبريرية تتم حين تُعلن براءة الشخص الذى أُتّهم كذباً، والذى اتّهمه عليه أن يتحمل العقوبة المرتبطة بالجريمة المزعومة (تث ١٩: ١٦-١٩).

العدالة العلاجية:

يتلف شخصاً ما ملكاً للآخر نتيجة حدث عارض، الأمر الذى لا يعنى أن نيته سيئة، أو إهمالاً منه. وفى مثل هذه الحالات، تتطلب العدالة الكتابية أن ذاك الذى تسبب فى الضرر علية أن يشارك فى التكلفة على قدر مساوٍ لما يتحمله الضحية (خر٢١: ٣٥). ولكن، إذا كان الامر يتضمن اهمالاً (بما يعنى أن الضرر لم يأت نتيجة حادث عارض) فالشخص المهمل علية أن يتحمل الخسارة كلها (خر ٣٣ الخ، ٣٦). وإذا كان المالك مؤجراً، فُينظر إلى الإيجار على أنه يغطى التلف الذى جاء عرضاً (خر ٢٢: ١٥)، ما لم يكن ثمة اتفاق مسبق يوضح أن التلف العارض الذى يحدث أثناء حيازه المستأجر يتطلب دفعة اضافية. كثيراً ما تنحو والعدالة فى معناها العقابى والتبريرى والعلاجى، بصفة خاصة إلى مساعدة الفقير.

العدالة والفقير:

يمنع الكتاب المقدس التحيز لصالح الفقير أو ضده (خر ٢٣:٣ و٦، لا ١٩:١٥). ومع ذلك، فكثيراً ما يربط العهد القديم ايضاً بين العدالة ومساعدة الفقراء (مز ٧٢:٢ و٤، ٨٢:٣، ١٤٠:١٢، أم ٢٩:١٤، ٣١:٩) فلماذا ؟

ان الفقراء بصفة خاصة ضعفاء معرضين للجور بطرق لا يتعرض لها الآخرون، وعلى ذلك تراهم ضحايا الظلم اكثر من غيرهم، وفضلاً عن ذلك فكثيراً ما نجد الكلمات العبرية المترجمة "فقير" فى هذه السياقات لا تؤكد الفقر المادى للذين تتحدث عنهم، بل تشدد على إظهار ضعفهم، وتواكلهم، أو وضعهم المتدنى فى المجتمع، ومن هنا نرى احتمال تعرضهم للظلم. وبعبارة أخرى، ليس السبب ببساطة أن مثل هؤلاء الناس فى عوز مادى ومن ثم يدعونا الكتاب المقدس الى مساعدتهم باقامة العدل نيابة عنهم، أى بتبريرهم أو الدفاع عنهم، بل لأنهم ضحايا الظلم (انظر على سبيل المثال مز ٧٢:٤، ٧٤:٢١، ٨٢:٣، ١٠٩:٣١، ١٤٠:١٢، أم ٢٢:٢٢، ٣٨:٣، جا ٥:٨، إش ٣:١٤، ١٠:٢، ١١:٤، إر٥:٢٨، عا ٢:٦، ٥:١٢). وعلى العكس من ذلك ببساطة لأنهم فى عوز مادى، سواء كانوا يستحقون المساعدة أم لا (تث ١٥:٧-١١، مز١١٢:٩، أم ١٩:١٧، ٢٢:٩، ٢٨:٢٧، مت ١٩:٢١، مر ١٠:٢١، لو ١٩:٨، ٢كو ٩:٦-٩).

وعلى ذلك فكثيراً ما يتحدث العهد القديم عن الفقراء بنفس الطريقة التى يتحدث بها عن غيرهم من المستضعفين : كالأرامل، والأيتام، والغرباء (انظر تث ١٠:١٨). وعلى سبيل المثال نذكر فيما يلى صلاة تخص الملك المثالى "هو المسيا" (يدين شعبك "شعب الله" بالاستقامة ومساكنيك بالحق ...يقضى لمساكين الشعب. يخلص بنى البائسين ويسحق الظالم)

وتستعمل الكلمتين العبريتين مسكين، بائس بالتبادل عن الفقراء من الناحية المادية وأيضا المظلومين والبائسين، كما نرى هنا فى مز ٧٢ (المساكين، والبائيسين) وفى الحالات المماثلة فى مز ٢١:٧٤ "لا يرجعن المنسحق (اى البائس خازياً. الفقير والبائس ليسبحوا اسمك". و"البائس" هنا يعنى ببساطة المحتاج. ونفس الفكرة نجدها فى مز ٣:٨٢ اقضوا (احكموا، او برائوا) للذليل (الضعيف، قليل الشأن، الذى لا حول له، ولا قوة) واليتيم. انصفوا المسكين والبائس (الذى فى عوز، الفقير). وفى حين أن العدالة لا تنحاز اطلاقاً إلى المسكين (خر ٣:٢٣)، إلا انها تدرك ان المسكين معرض دائماً للظلم، ومن ثم تراه بصفة خاصة عرضة لأن يأتى طالباً المساعدة فى الدفاع عنه وتبرئته، أو لتخليصه ممن يظلمونه (انظر أيضاً مز ١٢:١٤٠، أم ٧:٢٩ و١٤، ٩:٣١، جـا ٨:٥، إش ١٤:٣، ٢:١٠، ٤:١١، ٧:٣٢، إر ٢٨:٥، ١٦:٢٢، حز ١٧:١٨، عا ١٢:٥).

عندما يتحدث الكتاب المقدس عن القضاء للمسكين وانصافه فالنقطة الرئيسية هنا هى انه يتحدث فى ضوء ان المساكين يعانون الظلم. وعندما يكون على عكس ذلك، فهو يتحدث عن مساعدة الفقراء لمجرد انهم فقراء، وليس لأنهم مظلومون، فهو يتكلم بلغة العطف أو النعمة.

الرأى الثانى غير كتابى :

يلقى الرأى الثانى عن العدالة فى إعلان اكسفورد عناية على الفرق بين العدالة من جهة، والنعمة (أو العطف)، والمحبة من ناحية أخرى. وهذا ما يؤدى إلى سوء فهم كبير للأخلاقيات الكتابية، والفكر اللاهوتى للخلاص.

ويظهر الخلل هنا فى التأكيد على أن بولس قد استخدم كلمة "بر" كتشبيه بلاغى لوصف محبة الله الخلاقة القوية المخلصة. ويقتبس الإعلان من رو ١٧:١ الخ، ٢١:٣-٢٦، أف

٢٢.٤:٢ كأمثلة على هذا الاستعمال. والفحص الدقيق لهذه الفقرات، ويشير إلى انها لا تمثل شيئاً من هذا القبيل.

فى "رو ١:١٦.١٨) يقول بولس :

"لأنى لست أستحى بإنجيل المسيح لأنه قوة الله للخلاص لكل من يؤمن لليهودى اولا ثم لليونانى. لأن فيه معلن بر الله بإيمان لإيمان كما هو مكتوب أما البار فبالإيمان يحيا"

"لأن غضب الله معلن من السماء على جميع فجور الناس وإثمهم (adikia ،أى ظلم) الذين يحجزون الحق بالإثم"

وبصرف النظر عن أن العدل "البر" لم يستخدم مجازيا" فى هذه الفقرة، فإن بر الله الذى يكتب عنه بولس هنا هو بر يعطيه للمؤمنين كأساس تبريرهم. وبصرف النظر عن هبة البر هذه، فإنهم كسائر الناس، يمكن أن يكونوا ظالمين، فمن ثم يتعرضون لغضب الله (رو ١:١٨). أما الآية ١٧ تأتى كتفسير للآية ١٦، كما يوضح ذلك كاڤن بقوله : إن تفسير العبارة السابقة، والتى ذكرت ان الإنجيل هو "قوة الله للخلاص". فإن اردنا الخلاص، اى الحياة مع الله، علينا اولاً أن نطلب البر، الذى به نتصالح معه، ونحصل على تلك الحياة التى تعتمد على نعمتة فقط، وعلى كونه صالحاً نحونا. ولكى نكون محبوبين لدى الله علينا اولاً، أن نكون مستقيمين لأنه يكره الظلم. ولذلك فالمعنى هو، أنه ليس بوسعنا أن نحصل على الخلاص من أى مصدر آخر سوى الإنجيل، لأن الله لم يعلن لنا بره فى أى مكان آخر، وهو البر الذى يخلصنا من الموت، وهكذا وُصف الانجيل بأنه "قوة الله للخلاص". وبهذه الطريقة نحن نتقدم من الحاله إلى الفاعلية ولنلاحظ أيضاً كيف ان الله اعطانا كنزاً نادراً وثميناً فى إنجيله، بإعلان بره لنا.

لا يمكن أن يُفهم هنا أن البر هو سمة إلهية، كما يقول تشارلز هودج... لأنه... بر بالإعلان، أى يتم الحصول علية بالإيمان، وهو الذى يتحدث عنه الرسول. فضلاً عن أنه قيل فى موضع آخر إنه "بدون الناموس" (رو ٣:٢١)، وإنه هبة (رو ٥:١٧)، وانه لن يكون برنا (رو ١٠:٣)، وانه من الله (فى ٣:٩). واذا تحدثت (رو ١:١٧) عن هذا الأمر ببساطة فقد وضحت كيف ان الإنجيل الذى ذُكر فى الآية ١٦ يمكن أن يكون "قوة الله للخلاص لكل من يؤمن". ويمكن أن يكون كذلك لأن الاخبار السارة للإنجيل هى أن بر الله يعطيه للذين يؤمنون (رو ٥:١٧)، والذين بدون عطية البر هذه يكونون فجاراً ومن ثم يحل عليهم غضب الله (رو ١:١٨).

وقد كتب بولس فى (رو ٣١-٢١-٢٦) الآتى : "وأما الأن فقد ظهر بر الله بدون الناموس مشهوداً له من الناموس والأنبياء. بر الله بالإيمان بيسوع المسيح الى كل وعلى كل الذين يؤمنون. لأنه لا فرق إذ الجميع اخطأوا وأعوزهم مجد الله. متبررين مجاناً بنعمة الفداء الذى بيسوع المسيح. الذى قدمه الله كفارة بالايمان بدمه لإظهار بره من اجل الصفح عن الخطايا السالفة بإمهال الله. لإظهار بره فى الزمان الحاضر ليكون باراً ويبرر من هو من الإيمان بيسوع".

ولم يُستخدم أيضاً "بر/عدل" بطريقة مجازية، ومن الجلى أنه ليس البر أو العدل الكامن فى الله هو الذى كان يدور فى ذهن بولس حين كتب عن "بر الله" الذى أعلن "بدون الناموس" أى "بالإيمان بيسوع المسيح إلى كل، وعلى كل الذين يؤمنون"، بل هو بالأحرى "عطية البر" (رو ٥:١٧) التى يمكن الحصول عليها "بالإيمان" وتعطى لكل الذين يؤمنون.

،البر كسمة من سمات الله، نرى الاشارة إليه فى الواقع فى عدد (رو ٣:٢٥ الخ)، ولكن لم يأت هذا كأساس لخلاص الله للخطاة بالتبرير، بل كسمة لله التى نسأل عنها "كعطية البر"

التى وهبها للمؤمنين.

وكان سيُنظر إلى الله بأنه غير عادل لو أنه أكتفى بأن أعطانا إعلاناً بسيطاً بأن أولئك الذين لم يكن لديهم بر، اصبحوا الآن ابراراً (بُرروا)، بيد أن الإنجيل يخبرنا ان هنا له براً يعطيه الله، بر يسوع المسيح. الذى على أساسه أستُحق إعلان البر للؤمنين (أنظر رو ٥: ١٥ـ١٩). وهذا هو نفس البر الذى كتب عنه بولس فى موضع آخر :

"بل إنى أحسب كل شئ أيضاً خسارة من أجل فضل معرفة المسيح يسوع ربى الذى من اجله خسرت كل الأشياء وأنا أحسبها نفايه لكى اربح المسيح. وأوجد فيه وليس لى برى الذى من الناموس بل الذى بإيمان المسيح البر الذى من الله بالإيمان" (فى ٣: ٨ـ٩).

وفى (أف ٢: ٤ـ٢٢) لم يستخدم بولس إطلاقاً كلمتى "بر" أو "عدل" ولكنه كتب الأتى :

"الله الذى هو غنى فى الرحمة من أجل محبته الكثيرة التى أحبنا بها. ونحن أموات بالخطايا أحيانا مع المسيح ـ بالنعمة أنتم مخلصون ـ وأقامنا معه وأجلسنا معه فى السماويات فى المسيح يسوع. ليظهر فى الدهور الآتيه غنى نعمته الفائق باللطف علينا فى المسيح يسوع. لأنكم بالنعمة مخلصون بالإيمان وذلك ليس منكم. هو عطية الله ـ ليس من أعمال كيلا يفتخر أحداً (أف ٢: ٤ـ٩).

كانت نعمة الله وليس عدله سبب خلاص الخطاة، ونعرف مما جاء فى (رو ٣: ٢١ـ٢٦) أن عطية البر هى السبب وراء هذا الخلاص، فهى السبب الذى اوفى بمطاليب العدل الإلهى للبر فى كل الذين يقتربون الى الله.

ويوضح بولس الفرق بجلاء : بر الإنسان (أو عدله) إنما هو "من الناموس" (فى ٣: ٩)،

وعلى ذلك، فإنه بالنظر إلى ان الجميع كسروا الناموس، فالواقع انه ليس أحد بار فى نفسة (رو ٣:٩ـ٢٠). وإذا كان تبريرنا قد جاء نتيجة أعمال الناموس، لما أعتُبر عطية (أى نعمة charis) بل كشئ مستحق (رو٤:٤)، انظر رو ٣: ٢٠ـ٤:٣). واختيار بولس للكلمات واضح هنا، وذلك على ضوء استخداماته اللاحقة. وهو يناقش بأن ما كان من النعمة لا يمكن أن يكون كدين. ولكنه بعد ذلك، حين يخبرنا أن البر (العدل) يتطلب منا أن نعطى كل ذى حق حقه (رو ١٣:٧) فهو يستخدم كلمة مشتقة من الاصل. وعلى ذلك بوسعنا أن نستدل أن ما هو من العدل لا يكون من النعمة، وما يتأتى من النعمة لا يتأتى من العدل.

وهذا هو السبب فى انه من الخطورة البالغة أن تخلط بين العدل والنعمة، كما حدث فى الرأى الثانى عن العدل فى إعلان اكسفورد. فالقول بأن بولس استخدم العدل... كتشبيه مجازى لوصف .. محبة الله المخلصة، ثم ينسب الفداء إلى النعمة (العبارة الثالثة فى الفقرة ٣٨ من الإعلان) معناه انك تشير الى أن خلاص الله للخطاة لم، يكن عطية نعمة من بر الله لهم بل عمل من اعمال العدل الالهى بالنسبة لهم. ان هذا معناه أن الخطاة بطريقة ما كانوا يستحقون الفداء، وأنه لم يُوهب لنا كعطية لا نستحقها.

ويظهر هذا الخطر البالغ لهذا الخلل بقوة فى المناقشة الخاصة بالوثيقة، فى الفقرة ٧٠، والتى أقتبست فى الملحوظة رقم ٢ فيما سبق. وبحسب ما جاء فى كلمات الوثيقة، إذا كان ما يستحق لنا بالنعمة ... ينتمى إلى الله، فالمضون المنطقى هو أن كل واحد يستحق الفداء، وكل واحد يستحق الخلاص. ولكن كلمات بولس ترد على ذلك بصفة مباشرة : "أما الذى يعمل فلا تحسب له الاجرة على سبيل نعمة بل على سبيل دين" (رو٤:٤)، لأنكم بالنعمة مخلصون بالإيمان وذلك ليس منكم. هو عطية الله ليس من اعمال كيلا يفتخر أحد (أف٢:٨إلخ). والذى لله لا يستحقه احد، بل أعُطى بسخاء لأولئك الذين لا يستحقونه

(رو٦:٢٣). إذا كان الأمر حسبما تقول مناقشات الوثيقة، أن "ما ترغبه المحبة، يطلبه العدل" هل يستحق كل شخص ما يرغبه ويحبه أياً كانت هذه الرغبه؟ وماذا يكون الحال اذا كان الشخص الذى يحب غير قادر على تقديم الشئ المرغوب فيه؟ ومن هو الذى يقدمه؟ ومن الذى سُيتهم بالظلم إذا لم يُقدم هذا الشئ على وجة الاطلاق؟ والخلط بين المحبة (أو النعمة) والعدل لابد وأن يؤدى بنا ودونما رحمة الى هذه المشاكل التى ليس من حل لها.

وفضلا عن ذلك، فأنه على الرغم من ان سمات الله متناغمة داخلياً، إلا ان لها نتائج متباينة خارجياً بالنسبة لمخلوقات الله. وكما سبق ورأينا، فأن تأثير نعمة الله بالنسبة للخطاة تختلف عن تأثير عدله. فمن عدل الله تتولد دينونة الخطاة، أى دينونة الجميع، "إذ الجميع أخطأو وأعوزهم مجد الله". ومن نعمة الله يأتى تبرير بعض الأشرار، الذين تبرروا، بأعطائه لهم عطيه البر "لإظهار بره ... ويبرر من هو بالإيمان بيسوع" (رو ٣:٢٦).

وهذا هو على وجه الدقة، السبب فى أن النعمة تتفاضل عن العدل كعلاج لمتاعب الفقراء. وعلى الرغم من أن بعض متاعب الفقراء مردها الظلم، غير أنه تلحق بهم متاعب أخرى لأن الفقراء ليسوا معفيين من الخطية نتيجة أنهم فقراء، والواقع ان اى خاطئ يتمتع بأية منفعة، فأن فى ذلك دلالة على نعمة الله لهذا الشخص، لأن الجميع لا يستحقون سوى "غضب الله" (رو ١:١٨). وعلى هذا فأن معاملة الفقراء بالعدل قد تخفف من بعض متاعبهم، بل وقد تساعد وإلى حد كبير على تحسين ظروفهم. بيد أنه كما أن الخطاة البائيسين فى حاجة ليس الى الحكم العادل بل إلى مغفرة رحيمة من الله ("طوبى للذين غُفرت أثامهم وسُترت خطاياهم. طوبى للرجل الذى لا يحسب له الرب خطيته"، رو ٤:٧-٨)، هكذا فأن الفقراء يحتاجون كعلاج لضعفاتهم إلى العدل والرحمة (النعمة :charis).

ومن المؤسف أن نرى بعض الكاتبين يحطون من قدر الرحمة بالمقارنة مع العدل، حين يناقشون احتياجات الفقراء. وعلى سبيل المثال، كتب رونالد سايدر عن الإعفاء من الدين فى السنة السبتية قائلاً : "إنه لمن المهم أن نلاحظ أن الكتاب المقدس يصف العدل على انه مجرد الرحمة، وأى رحمه؟، وإى نعمه؟ هل يشبه هذا فرح بولس الذى قال أن الله "سبق فعيننا للتبنى بيسوع المسيح لنفسه حسب مسرة مشيئته. لمدح مجد نعمته "(أف ١ :٥-٦)، او ان "فيه لنا الفداء بدمه غفران الخطايا حسب غنى نعمته" (الآية ٢٧، أو "الله الذى هو غنى فى الرحمة من أجل محبته الكثيرة التى احبنا بها. ونحن اموات بالخطايا أحيانا مع المسيح - بالنعمة أنتم مخلصون - وأقامنا معه وأجلسنا معه فى السماويات فيالمسيح يسوع. ليظهر فى الدهور الآتية غنى نعمته الفائق باللطف علينا فى المسيح يسوع" (أف ٢ :٤-٧) ؛ والمحبة - التى هى النعمة - إذا ما فُهمت على نحو صحيح، لا يمكن النظر إليها اطلاقاً على انها أقل من العدل فى سد احتياجات الناس. فحيث يعانى المحتاجون لأنهم عُوملوا بطريقة ظالمة، فمنهم من يحتاجون إلى العدالة وإذا كان هذا أمراً بعيداً المنال، فلتكن الرحمة. فهم يحتاجون اليها لانهم يعانون، الحقهم الضرر بأنفسهم، لسبب ظروف تاريخية (الواقع، التدبير الإلهى). وفكرة بولس عن النعمة لا يمكن أن تتفق مع رأى يحط من قدر الرحمة بالفقراء. ونفس النعمة المجيدة التى حركت قلب الله لعمل الكفارة، تشكل بالنسبة لنا أساس فهمنا للرحمة التى تهتم بامور الفقراء الاقتصادية وتحفزنا على ممارستها. وبلغت الانتباه الى هذه الرابطة بين نعمة الكفارة ونعمة الرحمة والمساعدة الاقتصادية، فإننا بهذا لا نقلل من شأن الأولى، بل نرفع من قيمة الاخيرة (الرحمة)، وذلك بالربط بين الاثنين، وهذا على غرار ما فعلة بولس تماماً حين جعل من نعمة المسيح فى الكفارة، نموذجاً لنعمة اهل كورنثوس حين أعطوا القديسين المحتاجين فى أورشليم: "فإنكم تعرفون نعمه ربنا يسوع المسيح انه من أجلكم افتقر وهو غنى لكى تستغنوا أنتم بفقرة" (٢كو٨: ٩).

ونأمل ألاّ يكون هناك ثمة سوء فهم. فرفض المساواة بين العدل والنعمة (أو المحبة) لا يعنى إنكار الحاجة الى طاعة وصايا الله من قبل أولئك المؤمنين بالمسيح يسوع، وأن وصايا الله تتضمن وصية الرحمة بالفقراء. ولهذا يتطلب البر العملى أو العدل خدمة الفقراء بمحبة - وليس للفقراء فحسب، بل كل الناس مهما كانت نوعية احتياجاتهم. ويدين المؤمنون، فرادى وجماعات، لله بهذه الخدمة الكريمة للمحتاجين كبادرة طاعة.

بيد أن فوائد خدمة المحبة للمحتاجين والتى أمر بها الله اذا ما جُعلت موضوع عدالتنا لهم، وليس عدالتنا لله، هنا تتحول النعمة الى الناموس، والناموس لا يمكن أن يخلص بأى شكل كان. وهنا فإن المحتاجين - وأولئك الذين يدعون أنهم محتاجون - قد يطالبون بفوائد النعمة كاستحقاق لهم على اساس العدل، ويلجأون إلى الدولة لتنفيذ ذلك، بالنظر إلى أن الله رسم للدولة أن تقيم العدل - وهذا هو الحال بالنسبة للدولة الاشتراكية التى تعتمد على المعونات - تنفذ المعونة الخيرية بالقوى الجبرية للدولة. ولا تقف الاخلاقيات الكتابية - كما سبق أن ذكرت سابقاً - من مثل هذا الرأى عن العدالة والدولة فحسب، بل إن التاريخ يخبرنا أيضاً أن الدولة الاشتراكية القائمة على المعونات لم تنجح إلا فى مضاعفة عدد الفقراء، واحتياجاتهم، وفشلت فى انتشالهم من الفقر - ويشهد إعلان اكسفورد على هذه الحقيقة بشكل كاف، والذى يدعمة خطاب البابا يوحنا بولس الثانى. ومع ذلك، فالبديل الصحيح ليس هو النقيض من ذلك أى الفردية، فكل من طرفى الجدال يتعارض مع الكتاب المقدس. والبديل الصحيح هو إطاعة أوامر الله. فحين يأمر الله بالعدل، علينا أن نقيم العدل، وحين يأمر بالرحمة، علينا ممارسة الرحمة. وحين يقضى الله على الدولة بتنفيذ العدل وليس الإحسان، فعلى الدولة أن تبقى فى الحدود التى رسمها الله. وبنفس الطريقة، حين يأمر الله الاشخاص كافراد، أو كجماعات، أن يمارسوا الرحمة لا العدالة (العقابية) بحسب ما جاء فى (رو١٢:١٩) عليهم ألاّ يتعدوا الحدود

التى وضعها الله. أما إذا تخطت الدولة حدودها وأصبحت مهتمة بالرحمة، فإن هذا يُعد أمراً خاطئاً مثله فى ذلك مثل الأشخاص كأفراد إذا ما تخطوا حدودهم، وأصبحوا متيقظين للعدالة (العقابية)، فأحدهما يؤدى فى النهاية إلى الاشتراكية الدكتاتورية، والاخرى إلى حكم الرعاع. وأعتراضى ليس منصباً على الاهتمام الحقيقى، بل على نهج بشرى خالص لابد وأن يفشل فى خدمة الفقراء.

والواقع ان الفقراء يحتاجون بالفعل إلى العدالة، فكل انسان فى حاجة الى العدالة من جانب أخيه الانسان. ثم انه الالتزام الواجب على كل واحد أن يعامل الآخر بعدل، وعلى السلطات الحاكمة بالذات أن تنفذ العدالة فى المجتمع (رو١٣: ١-٤). بيد أنه كما أن الخطاة يحتاجون الى النعمة، فإن الفقراء يحتاجون إلى الرحمة والإحسان.

الفصل الرابع

تحيز العدل الكتابى
رد على كالڤن بيزنر

بقلم

ستيڤن تشارلزموت

يصور التمثال الشهير لإلهة العدل اليونانية مرأة معصوبة العينين. يجب أن يجرى العدل بغض النظر عن شخصية الناس، ويجب تنفيذه دون محاباة شخصية لأحد. فيجب أن يُقام العدل بحياد تام. وقد يبدو أن العدل الكتابى متناقضاً مع نفس طبيعة العدل وذلك لانحيازة الى الفقراء والمحرومين. ومن الصعوبة بوجه خاص فهم العدل الكتابى لاولئك الذين نشأوا فى ثقافة متحررة فالمفهوم الليبرالى للعدالة يؤكد على أنه يجب معاملة الجميع بنفس الطريقة.

ومفهوم العدل يماثل فهم العلاقة القائمة بين الفرد والمجتمع، والنظرة الليبرالية تفرض أن الافراد بالطبيعة يعيشون فى عزلة الواحد عن الآخر. وما جاء العدل إلا ليمنع ممارستهم للحرية من ناحية الحاق الضرر كل بالآخر. وعلى النقيض من ذلك، تفترض النظرة الكتابية ان الناس كائنات اجتماعية. والعدل يعمل على تدعيم المسئوليات الايجابية من ناحية اهتمام كل واحد بالآخر. وفى كل حالة على الحكومة أن تنفذ ما يُنظر إليه على ان له أهمية اساسية فى العلاقات الاجتماعية. ومع ذلك، فالمعنى الكتابى بالانحياز إلى العدالة لا يشكل وجهة نظر غريبة، تتناقض مع المنطق أو مع الخبرة الانسانية بشكل عام. وإصرارها على معاملة خاصة للفقراء فى الأمور المتعلقة بالعدل والقانون، كان من الأمور المعروفة فى الشرق الأوسط كله قديماً. بل حتى فى الثقافات الغربية للبحر الأبيض المتوسط، والتى تشدد وبدرجة كبيرة جداً على التبادلية بين الموظفين، إلى درجة اهمال جماهير العبيد، كان الأمبراطور بصفته رأس المجتمع يبدى اهتماماً خاصاً بمساعدة الضعفاء، والشيوخ والنساء والأطفال. ومعظم الناس ما كانوا يعتبرون المجتمع عادلا إذا ما كان التعامل مع شخص أعمى مثلاً بشكل لا يختلف عن معاملتة لأى شخص آخر.

ولقد سعت الليبرالية إلى أن تتعامل مع الناس على نحو تجريدى كبشر. ينبغى أن تُتخذ القرارات الحاسمة فى ظل القوانين دون اعتبار للأشخاص. وضعف هذا النهج تمثل فى الصعوبة غير العادية التى وضعها فى سبيل اعتراف العدالة بالاحتياجات الخاصة، ومع ذلك، فأن قوتة العظيمة تمثلت فى تحديه للميزات التى يتمتع بها أهل الصفوة، وتقديمه للحقوق المدنية لكل شخص دونما تحيز، كما هو الحال فى لائحة الحقوق الامريكيه .. ونجاح الليبرالية جعلت من الصحيح الدفاع عن التحيزات التى يجب أن تبقى فى العدالة. ولكن كيف يتناغم الاعتراف بالحاجات الخاصة مع طابع العدالة غير المنحازة ؟

يُعد هذا السؤال هاماً بالنسبة لاتجاه السياسات. فأذا كانت العداله بعدم انحيازها غير القادرة على أن تأخذ فى الاعتبار افتقار بعض الناس إلى الحاجات الأساسية للحياة فى المجتمع كالطعام، والمأوى، والعمل، والصحة، هنا سوف يتقلص وإلى حد كبير، دور الحكومة الذى تؤدية نيابة عن المحتاجين. فأنها وعن حق، لن تفعل سوى القليل فيما عدا منع القوى من انتهاز الفرص والقيام ضد الضعيف بأعمال هى فى أساسها خاطئة وضد المجتمع، مثل السرقة والغش وإستعمال العنف. وعلى سبيل المثال، الاعتراف بحق الطعام، يجبر الحكومة على أن تكون منحازة. فدور الحكومة تحدده الحقوق. وإقرار الحق فى الطعام معناه مساعدة أولئك الذين يفتقرون إليه على حساب أطراف أخرى فى المجتمع. ومثل هذا الدور الخيرى من جانب الحكومة تم شجبه باسم عدم الإنحياز. ومثل هذا التشريع اعتبر ظلماً "لأنه يراعى مصالح قطاع واحد من السكان ضد مصالح قطاع آخر".

عدم تحيز العدالة :

المساواة التى يكفلها عدم التحيز والتى تتسم بها العدالة لا تعنى أن الناس يُعاملون جميعاً معاملة واحدة من جميع الوجوه أمام القانون، بل تعنى أن لا يعامل شخصاً ما على نحو بلا اهتمام، أو بأقل ما يعامل بها آخر من حيث حسن المعاملة، وهناك نظرية للعدالة تقدم معايير تبين أُسس التمييز العادلة. وعدم المحاباة معناه ان العدالة يجب ان تعامل كافة الناس معاملة واحدة على أساس هذه المعايير. فالشخص المعين علية ألاّ يحصل على أكثر مما هو مستحق له (أو لها) طبقاً لنظرية العدالة.

تبين العدالة بهذا الأسلوب كيف نعمل أختيارتنا فى محبتنا. والمحبة هى النوعية غير المنحازة. وعلينا أن نحب كل الناس كما نحب أنفسنا. والعدالة تقول لنا كيف نعمل خيارتنا بين الأقارب حين يقدمون لنا ادعاءات متضاربة من المحبة. فالعدل يبين معنى المحبة فى مواقف كثيرة فى الحياة الاجتماعية. والعدالة التوزيعيه، والتى هى معرضة للخطر فى هذه المناقشة، وتقدم معيار كيفية توزيع ميزات الحياة فى المجتمع. وهذا هو الاستخدام الراسخ لهذا التعبير. وهو استخدام يضعها فى موقف متعارض مع العدالة القضائية أو الجنائية. وإذا رغب أحد فى استخدام هذا التعبير الخاص "العدالة التوزيعيه" لوظيفة أخرى من وظائف العدل، مثل العدالة الموجوده فى القواعد المقايضة، والتعاقد، فسوف تظل الحاجة قائمة لتعريف المعيار المقبول للوظيفة الإجتماعية لتوزيع ميزات الحياة فى المجتمع، ولدى كل الثقافات وظيفة العدالة هذه، سواء جُعلت واضحة أم لا. وإذا لم تقم ثقافة ما أو نظرية بعمل ترتيب خاص للعدالة التوزيعية، هنا يصبح المعيار، هو معيار القدرة والقوة، لا يخفف منه إلا الأعمال التطوعية. وهذه الأعمال التطوعية غير كافية على ضوء النظرة الكتابية للعدل، ومفهومها الواقعى لطبيعة الانسان. وليس من المستغرب أن يرتبط النهج التطوعى بالليبرالية،

بنظرتها السطحية لعمق مصلحة الانسان الشخصية وإخفاقها فى أن تتعامل بشكل كاف مع القوة والصراع.

تُعد كل النظريات الخاصة بالعدالة التوزيعية منحازة طبقاً للمعيار الذى تقدمه. فالعدالة اليونانية تُعد منحازه طبقا للمعيار الذى تقدمة العدالة اليونانية القديمة، على الرغم من ألهتها معصوبة العينين، إلا أنها كانت منحازة. فالمواطن له حقوق عادله لا تتوافر للعبيد. ومعيار التوزيع كان على أساس القيمة المزعومة لمساهمة الشخص فى المجتمع. والمواطنون يتسلمون أكثر لأنه كان يُنظر إليهم على أنهم يساهمون بأكثر جداً مما يسهم به العبيد. وهكذا فإن بعض المتشابهات والمتناقضات الاجتماعية، أعتُرف بها كاعتبارات ضرورية للعدالة. فالسلوك الاعتباطى، أو التحيز، كان يحابى شخصاً معينا إلى ابعد من حدود ما يستحقه طبقاً لترتيب المجتمع هذا. وثمة نظريات أخرى قد تحابى أصحاب الثروات، أو الأصل العريق. وتنحاز النظرية الليبرالية إلى أولئك الذين بوسعهم أن يتسيدوا على السوق. حيث يُنظر إلى هؤلاء الناس على أنهم يحصلون على نحو صحيح وأكبر قدر من السلع المادية الخاص بالمجتمع. وتميل العدالة التبادلية نحو أولئك الذين بقدورهم الحصول على ترتيبات مواتية فى العقود والمعاملات التجارية.

والعدالة الكتابية لا هى منحازة أو غير منحازة. تتسم نظريات العدالة بهاتين الناحيتين. فالعدالة الكتابية تفترض أن المعاملة غير المنحازة لكافة أعضاء المجتمع تتطلب اهتماماً خاصاً بفئات المجتمع، التى هى اكثر احتياجاً.

وترى فى سفر التثنيه قد تجمع (تث١٠:١٧) هذان العنصران معاً. تم التأكيد فى النص على عداله الله فهو "لا يأخذ بالوجوه ولا يقبل رشوة"، وتنتقل الفقرة بعد ذلك مباشرة لتصف

الله بأنه "الصانع حق اليتيم والأرملة والمحب الغريب ليعطيه طعاماً ولباساً" (تث١٠:١٨). وقد ابرزت هذه الفئات كمحاباة للعدالة، سواء فى هذه الفقرة أو بشكل مستمر فى الكتاب المقدس كله.

وهذه الفقرة الهامة، والتى تلخص مطالب الله استجابة للخلاص الذى صنعه بإخراج بنى إسرائيل من مصر، ترفض أن تضع المحبه منفصلة عن العهد القديم، والتى تقدم الاحساس بالرحمه والعدل المرتبطه بالشريعه. وكذلك لا أساس لعملية الفصل بين العدل، والاستجابة لاحتياجات المريض التى لم تأت نتيجة انتهاكات عمليات عادلة. لأن العدل هنا يأتى ملازماً للمحبة، التى كانت متجسدة فى الطعام، والكساء. وما تشترك فيه الجماعات التى ذُكرت فى هذه الفقرة بوجة عام هو احتياجهم. فلم يُذكر أنهم فى حاجة لأنهم ضحايا أعمال واضحة ضد المجتمع، مثل الغش أو السرقة. والكتاب المقدس فى عدم محاباته له اهتماماته التى تتسم بالمحاباة فى العدالة من ناحية إعالة أولئك الذين يفتقرون الى احتياجاتهم الأساسية. لا يدعم هذا النص التقسيمات التى تنتهجها الثقافة الليبرالية. ثم أنها لا يلغى أيضاً تأييد الثقافة العبرية بوجة عام أو النظم القضائية فى الشرق الأوسط التى تماثل نظم إسرائيل قديماً.

وعلى غرار ذلك نجد أن (لا١٩:١٥) عند مناقشتها العدل منعت محاباة الفقير أو كبير. وعلى الرغم من ذلك فقد سبقتها مباشرة وصايا توفر حماية خاصة لفئات المحتاجين فقط. فلا يجب على الشخص أن يجمع محصول حقله أو كرمه كله، بل يتوجب عليه أن يترك بعضاً منه كطعام للفقير والغريب (لا١٩:٩ الخ)، ولم يُذكر سبب حاجتهم، وفضلاً عن ذلك لا يجب السخرية ممن يعانون من الصمم ولا يُستغل العمى فى ضعفهم (الآية١٤). أما اجور العمال فيجب أن تُدفع لهم فى نفس يوم عملهم (الآية ١٣). ومثل هذا الطلب قد لا يكون مناسباً لصاحب العمل، وقد يشكل له صعوبة، حيث انه بمقدوره أن يتعاقد وفق ترتيبات أكثر ارضاء

له، قد تبدو المبالغ المطلوب سدادها، والتى لا تؤجل دونما حدود أمراً لا غبار عليه، بيد ان اجرة الأجير تشكل رزقه اليومى الذى هو فى حاجة إليه. وإذا لم يحصل عليه فقد تتعرض الاحتياجات الأساسية للخطر.

والأقوال الكتابية التى تطالب بعدم الانحياز للفقراء لا تستبعد فى سياقها من الاهتمامات الرئيسية للعدالة، الاحتياجات الأساسية للفقراء. وعدم المحاباة فى العدالة تعنى فقط أنه فيما يتعلق بالعدالة لا يجب أن يُمنح الفقراء أكثر من مطالبهم العادلة. وهذا التحديد كانت له أهمية خاصة فى الصراعات القضائية بين أعضاء المجتمع. ومع ذلك، فالفقراء لهم بالفعل مطالب معينة بصفتهم ينتمون إلى فئة تعانى من العوز. فهناك "حق Mi´spàt" للمحتاج (إر ٥:٨)، أنظر (أم ٧:٢٩) "دعوى عادلة للفقراء". فالشخص الفقير له مطالب صحيحة رتب الله أن يقدمها المجتمع له، وهو مطلب له تقوم لها قائمة إلا حين يكون الشخص فى عوز. ومع ذلك، فأى عضو فى المجتمع، اذا ما اصبح محتاجاً، بمقدوره أن يتقدم بمثل هذا الطلب.

نجد المساواة الرسمية للجميع أمام القانون أمراً ملحوظاً بصفة خاصة فى "العدالة القضائية" (توقيع الجزاءات نتيجة انتهاكات معايير المجتمع). فأولئك الذين كسروا العهد، ومعاييره عليهم أن يتحملوا العقوبة المنصوص عليها بغض النظر عن وضعهم الاجتماعى. والاهتمام السائد فى هذه النصوص إنما هو على قدرة الثوره على إفساد المساواة الرسمية فى المحاكم. وفى التعاليم، نجد أن التركيز كثيراً ما ينصب على الرشوة.

وفى فقرة تلو الاخرى، نجد ان المجموعات التي يراعيها العدل هى تلك التى تتعرض احتياجاتهم الأساسية للخطر ـ الأرملة، اليتيم، الغريب والمسكين ـ وإذا كانت المناشدة ـ بدلاً من

هذه المجموعات، قد وُجهت باستمرار للعدالة بالنسبة للأثرياء، وأصحاب الأراضى والنبلاء، والأقوياء، لاستطعنا وعن حق أن نتكلم عن محاباة من يمسكون بزمام القوة. وهناك انحياز، ولكنه بالأحرى إلى جانب من لاحول لهم.

من أبرز سمات العدل الكتابى، الإنحياز للضعفاء، وهى لا تعنى أن الله يحب الفقراء أكثر، أو أنه يحب أن يُعطى لهم أكثر من مطاليبهم العادلة. ولم يُعط الفقراء أولوية إلا لأن بؤسهم يتطلب إهتماماً أكبر، إذا كان لإعتبار أن المساواة تقوم على أساس الحقوق المتساويه لكل الاشخاص فى المجتمع. والعداله يجب أن تدافع عن أولئك الذين لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم ويحصلون على حقوقهم. وهذا هو "التحيز الأساسى الراسخ" والمتأصل فى المفهوم النبوى عن العدالة. وفى ظل الاهتمام بالحاجات الأساسية للجميع، فأن توفير الحقوق الأساسية بشكل متساوٍ يتطلب استجابة غير متساويه لاحتياجات غير متساويه. والعدالة يجب أن تكون غير منحازة لكى تصبح منحازة.

وفى المعارك الاجتماعية المحتدمة والتي يكون فيها الفقراء بصفة دائمة ضحايا العدل، يحرم الفقراء من حاجاتهم الأساسية. والله يتولى قضية الضعفاء، وهذا ما يفعلة أيضاً اتباع الله. ونرى فى كل صفحات الكتاب المقدس الرؤساء، والقادة، وفى الحكومات الدينيه، وخارجها، أنهم مكلفون فى ممارسه العدالة وتأييد المطالب العادله للضعفاء، والاقوياء على حد سواء. والواقع أن هذا معيار السلوك لشعب الله. تتضمن صور العدل التدخل بموقف شديد، بعيداً عن الأعمال التى تهدد كرامة الضعفاء وسبل رزقهم، وتوفير احتياجاتهم الأساسية.

أفضلية للفقراء

نموذج لعدل الله :

إن عدالة الله كانت نموذج العدل الموجه للمحتاجين. "جميع عظامي تقول يارب من مثلك المنقذ المسكين ممن هو أقوى منه والفقير والبائس من سالبه" (مز ٣٥: ١٠).

فالرب، الخالق القادر على كل شئ، هو "المجرى حكماً للمظلومين المعطى خبزاً للجياع" (مز ١٤٦ :٧). وهذة العدالة تُتاح للمأسورين، والعمى، والمنحنين، والغرباء، واليتم والأرملة (مز ١٤٦: ٩).

والعدل متأصل فى طبيعة الله باعتباره السيد خالق الكون (مز ٩٩: ١-٤). والله يقيم العدل بالنسبة لكل المظلومين فى الارض (مز ٧٦: ٩) "الارض هنا تشير إلى العالم المسكون بالمقابلة مع السماء (الآية ٨، أنظر الآية)، وليس مجرد ارض إسرائيل. وهكذا كان العدل موجوداً قبل التعبير عنه فى أى عهد أو تدبير خاص. وهناك اهتمامات توزيعية عالمية متأصلة فى عدالة الله وهى سابقة على أحكام التبادل والعقود. وتعد هذه المواد الواردة فى العهد القديم معيارية لنا فى أيامنا هذه.

والعدل الذى يمثل دفاع الله عن الفقراء هو نفس العدل المطلوب من البشرية. وفى الشريعة الموسوية، العناية الخاصة - التى أوليت للضعفاء اجتماعياً، واقتصادياً - على أساس ان الله هو إله العدل. ان "الرب" هو الصانع حق اليتيم والأرملة والمحب الغريب ليعطيه طعاماً ولباساً. فاحبوا الغريب ... (تث ١٠: ١٨-١٩). إنه لأمر ضرورى من الناحية المنهجية بالنسبة لنا أن نتأمل الاجزاء الكتابية، والتى تصف عدالة الله الاجتماعية للنوعية على فهم مسئوليات الانسان بالنسبة للعدالة.

الخلاص :

العدالة هى تصحيح المظالم الاجتماعية الجسمية التى تحيق بالمجرمين. وهى ليست مجرد التخفيف من معاناة الظلم. فالعدالة هى خلاص. وفى وسط الظلم يتدخل الله، ويأتى بالمظلوم الى الأمن والسكينه. والعبارات الخاصة بالعدالة كثيراً ما ترتبط بكلمة "Mispat" وهى أكثر الكلمات العبرية أهمية للتعبير عن الإنقاذ والخلاص : "قيام الله للقضاء دينونة لتخليص (Mosia) كل ودعاء الأرض" (مز ٧٦:٩، أنظر إش ٦٣:١). "اقضوا للذليل و"انصفوا المسكين" تماثل "نجوا المسكين والفقراء. من يد الاشرار انقذوا" (مز ٨٢:٣ـ٤). والعدالة تشمل خلاص الناس من المظالم السياسية الاقتصادية (قض ٥:١١)، ومن العبودية (أهم ١٢:٧، مى ٦:٥)، ومن الأسر (إش ٤١:١ـ١١، إر ٥١:١٠). ويعنى تدبير احتياجات المعدم، أى وقوفه ثانيه على أقدامه، واعطاءه مسكناً واقتياده الى النجاح وتصحيح أوضاعه، ورد الظلم الواقع عليه (مز٦٨:٥ـ١٠، ١٠:١٥ـ١٨). والعدالة تمحو الظلم، وهى لا تكفى بمساعدة الضحايا على التعامل فى اطار الظلم. ونفس التركيبة من العدل والخلاص من قوى الظلم مطلوبة من الحاكم (إر ٢١:١٢، ٢٢:٢ الخ، مز ٧٢:٤). والعدل فى الكتاب المقدس يشكل قوة تدخل. والله يطلب ذاك الذى "يبنى جداراً ويقف فى الثغر أمامى (أى أمام الله) عن الارض" (حز ٢٢:٣٠) وذلك مقابل اضطهاداً الفقير والمسكين" (الآية ٢٦، أنظر إش ٥٩:١٥الخ).

تصحيح أوضاع المجتمع :

نرى العدل أمامنا فى الكتاب المقدس، وباستمرار على أنه تصحيح للوضع الذى كان للقوى فيه قوى استغلالية يمارسها ضد الضعيف. وفى الخلاص يُعاد الناس إلى وضع الحياة فى المجتمع الذى قصده الله لهم. والعدالة هى اعادة الى المجتمع. وكما رأينا فى ترتيبات اليوبيل

كما صيغت فى (لا ٢٥: ٣٥ الخ) وُصف الفقير على أنه شفا السقوط من المجتمع، بسبب محنته الاقتصادية. ومسئولية المجتمع تجاه أعضاءه الضعفاء هى "لتقويتهم"، وإعادتهم للاشتراك فى المجتمع. والغرض من هذه التقوية هى "فيعيش معك" فى الأرض. وفى مزمور ١٠٧: ٣٦، نرى أن الجياع الذين حظوا بمحبة الله الثابتة "يهيئون مدينة سكن". وللمرة الثانية بمقدورهم أن يكونوا نشيطين، وأعضاء مساهمين فى المجتمع. والاهتمام مركز على الشخص فى المجتمع، وما يطلبه الأمر للمحافظة على الفرد فى هذه العلاقة.

وإدراك ان المساهمة فى المجتمع هى المعيار الرئيسى أدى إلى نتائج هامة لفهم العدل. والمساهمة فى المجتمع لها أبعاد كثيرة، ومجالها يتضمن الحياة المادية نفسها، والحماية السياسية، وصنع القرار، والتبادل الاجتماعى، والموقف، والانتاج الاقتصادى، والثقافة والديانة. وعضوية المجتمع تعنى المشاركة الكاملة بحسب مقدرة الشخص وإمكانياته فى كل نواحى المجتمع الضرورية.

يوفر العدل الظروف الأساسية للمشاركة فى المجتمع. وهذه الشروط توفر مضمون ما هو مستحق طبقاً للعدالة. وهى استحقاقاً للعدالة (باستخدام نوعية ما يُستحق بالنسبة لنقص أو احتياج وليس فقط كنتيجة بصفة مواتية).

والظروف التى توفرها العدالة ما هى إلا بداية. والأفراد الذين يتلقونها عليهم مسئولية فى حدود قدرتهم لتحويل الظروف إلى حقيقة الحياة الطيبة. وعلى سبيل المثال، توفر العدالة ظروف الديانة من ناحية حرية العبادة، بيد أنه ليس بوسعه أن يقدم الإيمان الحقيقى نفسه. وهناك ثغرة ضخمة وراء العدالة فى هذه الحالة.

والإهتمام بالأفراد كمخلوقات لها قيمة أخلاقية وروحية أمام الله مراده أن يكونوا وكلاء

نشيطين يعملون من أجل خير أنفسهم. وأى شئ أقل فإنه يقلل من عضوية المجتمع، وتقدم العدالة الظروف التى تدعم هذه الوكالة. إذا كانت العدالة تولد التبعية (بالمقابلة مع التبادلية) فلا تكون قد نجحت فى اكمال مهمتها. وان خلاصها غير كامل. وهذا هو السبب فى أن تدبير الأرض كان أمراً جوهرياً فى اقتصاد اسرائيل الاجتماعى. وكانت الأرض تمثل وكاله لا يمكن أن يوفرها توزيع الطعام نفسة. كانت الأرض. توفر العضوية فى المجتمع الاقتصادى، فى حين أن الطعام يضمن الوصول فقط إلى الناحية المادية من حياة المجتمع (ومع ذلك) فهذه مهمة العدالة فى حالة عدم توافرها). ومن منظور لاهوتى أعمق، فأن مطاليب العدالة الاساسية من اعضاء المجتمع العبرى يجب فهمها فى ضوء عدالة الله الشاملة، وفى ظل ادراك أن الله هو خالق الكل، وموت المسيح من أجل الجميع. أكدت المطالب عندئذ بأعتبارها سارية بالنسبة لكل الناس كأعضاء للمجتمع البشرى كله. والمجتمعات الأقل جماعية التى تؤثر ذات أهمية باعتبارها سياق الحقوق. والحقوق هى ميزات عضوية المجتمعات التى ننتمى إليها. وحقوق الانسان التى تقوم على أساس المجتمع العالمى، هى تلك التى يجب أن تلقى الاحترام دائماً من قبل كل المجتمعات التى ننتمى إليها.

المساواة الأساسية :

بالنظر إلى أن عضوية المجتمع تتضمن المساهمة المشتركة فى جميع مجالاته الضرورية، فإن العدل يقدم مساواة فى العناصر الجوهرية لحياة البشر. لأن الخالق للجميع، والسادة يمنحون عبيدهم "العدل والمساواة" (كو٤:١). وتنعكس المساواة أمام الله فى نفس المتطلبات الاجتماعية التى أُنيطت بكل البشر، على الرغم من اختلاف المراكز الاجتماعية بينهم (أيضاً اف ٦:٩)، ومع ذلك فأن هذه النوعيات من الحاله الاجتماعيه للعالم المحيط بنا قد تم تحديها فى ضوء سيادة الله الفريدة (مت ٢٣:٩) والخليقة الجديدة التى جاءت إلى الوجود بالمسيح

يسوع (غل ٣:٢٨).

وما نقصده بالمساواة كعنصر خاص من العدل الكتابى يشير بنوع خاص إلى احتياجات أساسية. والمساواة الاساسية لا تعنى تقسيماً حسابياً لكل الممتلكات والقوى، أو تسوية كل الخبرات الاجتماعية. فالحاجات الأساسية محدودة ويمكن تعريفها. فهى ليست غير محدودة، ولذلك فأى شئ عرضة لأن يكون مرغوباً فيه فى المجتمع قابل للتوزيع العادل. وعلى رأس اولويات العدالة التوزيعية إيفاء حاجات كل عضو فى المجتمع.وتحديد الحاجات الأساسية، لا يمكن ذكره فى شكل يمكن تطبيقه بشكل واضح وكامل فى كل حالة وبالنسبة لكل الأزمنه والثقافات. ولكن هذا لايجعل نظرية العدل هذه أمراً مشكوكاً فيه. بل يعنى بالأحرى أن لها مرونة كافية لأن تتعامل مع خبرات متنوعة من حياة الانسان. والحاجة إلى الشيوخ عند البوابة لتفسير المعنى المباشر للعدالة تظل قائمة. والمناقشات التى تدور حول ما هو ضرورى للمجتمع هى قائمة. والمناقشات التى تدور حول ما هو ضرورى للمجتمع هى مناقشات صحيحة، والمعلومات اللاّهوتية والتجريبية قادرة على تقديم التوجيه. وبعض الأمور تنطبق على كل ثقافه، مثل المطلب الاساسى للبروتين، أو الأمان من التعذيب. وهناك أشياء أخرى تناسب متطلبات الثقافة. والوصول إلى وسائل النقل التى تعمل بالمحركات ليس مطلباً أساسياً حين تكون مؤسسات المجتمع كلها على مسافة تُقطع سيراً على الأقدام. ولكنها تكون حاجة أساسية حين يُنظم المجتمع بأفتراض أن الناس يمتلكون سيارات. وهذه ليست اهتمامات غامضة أو نسبية، بل هى بالأحرى تطبيقات لمبادئ أساسية طبقاً للقرينة. و"المحتاج" طبقاً لهذا التعريف هو من يفتقر رغماً عنه إلى هذه المواد. وأخذ قول بولس "إن كان أحد لا يريد أن يشتغل فلا يأكل أيضاً" (٢تس ٣: ١٠)على أنه أمر يتعلق بالعدالة إنما يبعد هذا القول عن سياقه. فلم يكن بولس بصدد الحديث عن العدل أو المعونات. وإنما كان اهتمامه منصباً على

أولئك الذين، لدواعى الاثارة والتعصب حول موضوع المجئ الثانى للمسيح، تخلوا عن مسئولياتهم اليومية. وعلى الرغم من أن الغرض من العمل هو، مساعدة المحتاجين (أف ٤:٢٨)، لكن بولس لم ينظر إلى :من لا يريد أن يشتغل" أنه محتاج حقاً لأن من وجهة نظره، أن هؤلاء لديهم امكانات رعاية أنفسهم اذا ارادوا ذلك. والذين بمقدورهم أن يوفروا احتياجاتهم الاساسية ولكنهم اختاروا آلاّ يفعلوا لا يحسبون ضمن المحتاجين.

ومع ذلك، فشفقة العدالة ستنظر فى وجود احتياجات أخرى إذا ما ظهر الناس قادرون على اعالة أنفسهم، لكنهم على النقيض من المصلحة الشخصية المألوفة تقبلوا الحياة الهامشية استناداً إلى المعونات. وما يفترضه الكتاب المقدس هو أنه حين نقابل شخصاً محتاجاً فى المجتمع، فإن الحاجة هنا وليدة أسباب خارجية. ولكن معلومات أخرى قد تغير هذا الافتراض. وفى كتابات الحكمة، ولا سيما سفر الأمثال، حين يُناقش موضوع الكسل، ففى هذا السياق يُشار إلى الفقر على أنه كثيراً ما يكون عاقبة الكسل. هى وما يماثل ذلك التحذيرات الموجود فى سفر التثنية عن عدم الأمانة.

كان المبدأ السائد فى العصور الوسطى، حين كانت المحاكم الكنسية تدير المنظمات الخيرية كجزء من أعمال الحكومة، هو أن الشخص القادر على العمل، لا يُعدّ محتاجاً، ولا يجب إعالته. وعلى العكس مما هو حاصل فى أيامنا هذه، لم تكن هناك بطالة مستفحلة، وكانت عملية التمييز أكثر بساطة. على الرغم من مثل هؤلاء الاشخاص على شفا الهلاك بسبب الحاجة، فكانت تُقدم لهم المعونة دون أى اعتبار. وهنا كان يُنظر إليهم على أنهم محتاجين. ويرى القانونيون فى الكنيسة أن من يعمل الكثير أفضل من ألاّ يعمل شيئاً على الإطلاق. وزيادة على ذلك، فإن اتباع هؤلاء الأشخاص كثيراً ما كانوا دون رغبتهم يحرمون من أى موضوعات تتعلق بمسئولية المجتمع.

ومبدأ العدالة نفسة لا يمنع التكديس غير المتساوى بعد استيفاء الحاجات الأساسية للجميع .. ومع ذلك، فإن المفهوم الكتابى لطبيعة الإنسان، يحذر من امكانية الشر الذى ينجم عن الاختلافات العادة فى القوة بين الأفراد والجماعات فى المجتمع.

ولقد أولى العدل الكتابى اهتماماً خاصاً بالضعفاء حتى يدركوا مع بقية الأعضاء الآخرين المتطلبات الدنيا للمشاركة فى المجتمع. ويعامل الكتاب المقدس هذا المبدأ بطرق عدة. وأكثر الأمور إثارة وأهمية يتمثل فى عملية توزيع الأرض. فالأرض، وهى الميراث المشترك الذى أعطاه الرب، والذى كانت تعيش عليها "كل إسرائيل"، من كبيرهم إلى صغيرهم، تم توزيعها دون محاباة بواسطة إرشاد قانونى واضح لعملية التوزيع (عد١٦، يش١٧). وكان من وظيفة اليوبيل أن يدعم الترتيبات التى تضمن خاصية الانتاج لكل من الوحدات الاقتصادية الاساسية (لا٢٥:٢٨). وكان الاهتمام منصباً على المساواة الأساسية فى خاصية الانتاج، وقد تطلب الأمر انحيازاً من ناحية أن أولئك الذين فقدوا أرضهم لأسباب متعددة، تيحت لهم فرصة استعادتها، واولئك الذين حصلوا على هذه الأراضى بأية وسيلة كانت، يفقدونها. وكان الاهتمام يدور حول نتائج نهائية معينة وهى : مساهمة الجميع فى الاقتصاد، والاستقلال الاقتصادى. وقد تنبأ حزقيال باستعادة توزيع الأرض فى المستقبل. وكان المبدأ الذى قام عليه هذا التقسيم هو : "وتمتلكونها أحدكم كصاحبه" (حز ٤٧:١٤) أى "وتقسمون بينكم بالتساوى" (بحسب ترجمة أخرى). ثم إن ما جاء فى (زك ٣:١٠، ميخا ٤:٤) يتطلع إلى الوقت الذى يجلسون فيه ثانية "كل واحد تحت كرمته وتحت تينته"، وهذا ما يرمز إلى الأمن وامتلاك وسائل الانتاج.

حقوق المساعدة، وحقوق الحرية :

العدالة بمعنى الوصول إلى كل المجلات الضرورية للمجتمع، وتتطلب معياراً من العدالة بالنسبة للسلع الضرورية التى لا تتوافر إلى مالا نهاية. والنواحى المدنية للمجتمع، مثل المستحقات وأشكال المشاركة السياسية، يمكن توزيعها على الجميع دون الأخذ من الآخرين. وعادة ما تتطلب المسائل الاقتصادية صيغة ما من إعادة التوزيع لتصحيح الأوضاع. والعدالة الموضوعية، والتي تعطى حق المساعدة، أصبحت بالتالى موضوع جدل بالنظر إلى تحيزها.

ومع ذلك، فإن خلاص المظلوم من سطوة القوى، فى العدل الكتابى، تعنى عملاً من قبل المجتمع قد يسبب الضرر لمصالح الأقوياء (أنظر إش ١١:٤ مثلاً). وقد يتطلب الامر تعديلاً فى المجتمع - على غرار ما يتم فى اليوبيل - استرداد الملكية المنتجة التى سبق الحصول عليها بطرق مشروعة.

قد يشمل تحقيق العدالة أيضاً تقديم الضروريات المادية للحياة، كالطعام والمأوى، والله هو "الصانع حق اليتيم والأرملة والمحب الغريب ليعطة طعاماً ولباساً (تث ١٠:١٨) وهو "المجرى حكماً للمظلومين المعطى خبزاً للجياع" (مز ١٤٦:٧، أنظر ١١١:٣-٥، أى ٨:٦) مصطلح "طعاماً ولباساً" يشكل قولاً عبرياً يشير إلى الأمور التى يمكن الاستغناء عنها.

وما جاء فى أيوب ٢٤، يصف لنا المنافع التى تنزع عن طريق الظلم. والظلم يبدأ بالهجوم على الأرض، التى هى أساس القوة الاقتصادية (الآية ٢). ثم ينتقل بعد ذلك إلى وسائل الانتاج الثانوية : الحمار، والثور (الآية٣). ونتيجة لذلك وُصف الضحايا بالعجز والمهانة : أما الظالمون المعتدون فإنهم "يصدون الفقراء عن طريق. مساكين الأرض يختبئون جميعاً (الآية٤). وقد قطعت الروابط التى تربط المساكين بالمجتمع، وأصبحوا يهيمون "كالفراء فى

القـفـر" (الآية٥). ويعـتـمـدون على الآخـرين (الآيـة ٦). وقـد حُرمـوا مـن ضـروريات الطعـام الأسـاسـيـة (الآيـتين ٦، ١٠)، والشـراب (الآية ١١)، والكسـوة والمأوى (الآيتين ٧، ١٠). وخسارة هذه المنافع اعتبرت ظلماً فى أجزاء أخرى من سفر أيوب أيضاً.

تأتى علاقـة العدل الكتابى بضروريات الحياة المادية فى المجتمع على النقيض من مفهوم وظيـفـة الحكومة السلبيـة تماماً، حيث لا تتـحمل الحكومة أى مسئوليات بالنسـبـة لحقـوق المسـاعدة. وتبعاً لوجهـة النظر هذه فإن العدل لا يمنع سوى اقتحام حقوق الآخرين. فـهى نظرة تمنع، ولكنهـا لا تمنح. وحـمـاية الحقـوق هى حـمـاية الملكيـة، الشـخص، والانتـفـاع المتـسـاوى بإجراءات المجتمع.

الحقوق السلبية :

تُحمى الحقوق السلبيـة طبقاً لوجهة النظر هذه تشكل فى الواقع أهمية للعدالة. والشخص الذى يحرم من هذه الحـمـايات يقطع من المجـتـمع السـيـاسى، والمدنى، ولا يصـبح عُـرضـة للاستغلال فحسب، بل تقل قدرتة على التأثير فى حياة المجتمع. والعدالة العلاجية أو الجنائية أمر هام لحماية الفرد أو المجموعة من الاقتحامات التى تضرهم. ومن بين الأمثلة الكثيرة على العدل العقابى استخدام "Mispat" فى القرار القضائى الصادر ضد شخص قام بالقضاء على حياة إنسان قهراً (عد ١٢:٣٥). وإستخدام كلمة "Mispat" فى العدالة العقابية أمر شائع. نرى الاهتمامات الإجرائية فى الاهتمام بالموازين، والمكاييل العادلة (لا ١٩:٣٥ الخ)، وثمة تأكيد على ذلك فى الكتابات النبوية وكتابات الحكمة (على سبيل المثال : عا ٥:٨ أم ١:١١)، والإجراءات الواجبة يتعين اتباعها فى الحكم، فلا يجب أن تكون هناك رشاوى، ولا يجب محاباة الفقراء أو الأغنياء بأكثر مما هو مستحق لهم (تث ١٩:١٦، لا ١٩:١٥).

والمفهوم الكتابى للعدل أمر أساسى لحقوق الحرية هذه، على الرغم من ان فهمنا الكامل لها تطور تاريخياً بعد الفقرة الكتابية. فقد إعتُرف بها بشكل أكمل حيث إن اختبار الظلم أنعكس فى منظور الفكر الكتابى بالنسبة لحرمان الإنسان وقيمتة.

الحقوق الموجبة :

لكن يبدو أن العدالة الكتابية تشمل أيضاً حقوقاً موجبة، وهى من مسئولية المجتمع. وبدلاً من الصورة المحايدة، والعقابية فقط للحاكم، إلا أن الحاكم الحقيقى يُصور وهو يقوّى الضعيف، ويشفى المريض، ويجبر الكسير، ويسترد المطرود ويطلب الضال (حز ٣٤:٤ و١٦ و٢٣). مثل هذا الحكم المثالى مسئولية احتياجات الشعب كراعٍ. وفى (إش ٣٢:١-٢٨) تجد أن الملك العادل (الآية ١) والحكيم الموعوديه صُوّر على النقيض من الغبى الذى يترك الجائع يتضور جوعاً (الآية٦).

والعدل الذى طُلب من الملك والحاكم الآخرين فى الكتاب المقدس، لا يمكن تمييزه من حيث نوعيته واتجاهه عن العدل المطلوب من الآخرين. واهتمامات الحكومة والقانون تتضمن عدلاً موضوعياً، مادياً يرمى إلى النفع.

والعدالة الكتابية بسبب تركيزها الاجتماعى والاقتصادى، عوض أن تقتصر على النواحى المدنية فحسب، فقد تميزت بالارتباط المستمر بمجموعات مثل الأرامل، الأيتام، الغرباء المقيمين، الأُجراء، والمساكين والعبيد، والذين سبق أن ذكرناهم. فالعدالة تستجيب للحاجة الاقتصادية.

كثيراً ما يتم أيضاً انتهاكات الحقوق المدنية والممتلكات، وكثيراً ما يؤدى الحرمان الاقتصادى إلى الضعف، ومن ثم فأن المساوة الرسمية قد إنحرفت نتيجة عدم المساواة

الواقعية. ومع ذلك، فالوضع لا يقتصر على أن أعضاء هذه الجماعات قد حُرموا من الحقوق المدنية المتساوية. وإذا كان الاهتمام قاصراً على موضوع انتهاكات الحقوق المدنية والممتلكات، فإن مجموعات أخرى سترتبط أيضاً وبشكل وثيق بالعدالة. وأكثر الناس عوزاً من الناحية الاقتصادية ليسوا هم فقط الضحايا العاديين للجريمة. والواقع أنه فى حالة المعارك الاقتصادية الشديدة. سيكون المحظوظين ضحايا الجرائم التى يشنها المحرومون. "لا تعطى فقراً ولا غنى ... لئلا أفتقر وأسرق" (أم ٣٠:٨ الخ). ومع ذلك، لا يوجد ارتباط مماثل للعدالة مع المجموعات الثرية أو مجموعات أخرى ممن لم يكونوا ضحايا إلاّ للجريمة فقط (ولو أن العدالة الكتابية تستجيب لهذه الاحتياجات أيضاً. وقد أستثنى الأرملة، واليتيم، والغريب بسبب عمق احتياجاتهم الأساسية. والعدالة إرتبطت بهم بشكل وثيق لأنها ترمى إلى الإيفاء بالاحتياجات الأساسية، حتى يمكن أن ينضم الجميع تحت لواء المجتمع. والاحتياجات التى تستجيب لها ليست مدنية وسياسية فحسب، بل واجتماعية واقتصادية أيضاً. وتحتوى الربعة الموسوية على الكثير من حقوق المعونة. ونظرية العدالة المرتبطة بثقافة ما، لا يمكن تفسيرها بمعزل عن نظامها القانونى. تقدم العدالة كتنفيذ لهذا القانون حقوق الإعانة. ومن السمات البارزة فى مجموعة القوانين الجبرية فى الشرق الأوسط قديماً هى قوانينها المحددة الخاصة بمعونة الفقراء. فقد منح القانون أيضاً لكل عائلة كبيرة (لاويين ٢٥). وكان الطعام موضوع العديد من شروطها. وكان الفقراء يتلقون الطعام فى السنه السبتية (خر ٢٣: ١٠ الخ) وما يُترك فى الحقل فى الحصاد الاول (تث ٢٤: ١٩-٢٢، لا ١٩: ٩ الخ). وكان يُسمح للجوعى بأن يتناولوا طعاماً بصفة مباشرة من حقول الحنطة (تث ٢٣: ٢٤ الخ). وبدفعة محولة، كل ثلاث سنوات، بوضع ١٠٪ من المحصول فى المخازن فى المدن من أجل الفقراء (تث ١٤: ٢٨)، وهذا اتفاق مدنىٰ وعام. ويجب ملاحظة أنه لا يوجد أى وصف فى أى من هذه النصوص يذكر أن هذه العناية بالفقراء كانت نتيجة أنهم ضحايا لأعمال اجرامية، أو اجراءات قانونية. فقد كانوا

مجرد فقراء محتاجين. وجزء من المجتمع قُدمت له المعونة على حساب أجزاء المجتمع الأخرى. وعلى غرار ذلك، فإن الاحتفاظ بأى شئ ضرورى للحياة كضمان لقرض جُرّم من ناحية العدالة (تث ٢٤ :١٣). والإجراء لم يكن مجرد عملية بل نتائج كاملة. وكانت الإعانات تُعطى للمحتاجين فمن ثم "يأكلون ويشبعون" (تث ١٤ :٢٩، ٢٣ :٢٤، ٢٦ :١٢).

وقد حُرّمت أيضاً الفائدة على القروض الاستهلاكية باعتبارها ممارسة اقتصادية ضارة تهدد وضع الشخص فى المجتمع (لا ٢٥ :٣٥-٣٧). فلا يجب استخدام الرحى كضمان لقرض، باعتبارها ملكية انتاجية للشخص، فهى تمثل حياة ذلك الشخص (تث ٢٤ :٦). وفى حالات كهذه، ومن أجل النتائج المتعلقة بالاحتياجات الأساسية، تتدخل العدالة التوزيعية بما يُمكن القول عنه انه عقود أبُرمت بكامل حرية طرفيها.

رؤية اقتصادية وقانونية :

ليس القصد من التصحيح عن طريق العدالة، هو صحة النظام القانونى فى حد ذاته. فما أعيد ترسيخة هو المجتمع كمكان تُسد فيه الاحتياجات الضرورية للكل. والظلم الذى تتدخل العدالة بسببه ليس مجرد عملية غير شرعية (مثل السرقة). فالخطأ هو أيضاً نتيجة نهائية حُرم فيها الناس من احتياجاتهم الأساسية "لا تغضب (càsaa) قريبك ولا تسلب" (لا ١٩ :١٣).

وبعض أشكال العلاقات الإنسانية ظالمة فى حد ذاتها، حتى بدون اعتبار تأثيرها على حياة الآخرين. فالسرقة والغش والكذب، هى من الأضرار المباشرة، ويحذرها القانون قدر الامكان. ومع ذلك، فالعدالة تنظر أيضاً إلى أوضاع يُحرم فيها الناس مما هم فى حاجة إليه، حتى وإن لم تكن هذه الأعمال المؤذية فى جوهرها موجودة. فالقوة المفرطة، قد تأخذ مظهر الظلم إذا ما

نُظر إليها على أنها ستؤدى إلى حرمان الآخرين من حقوقهم.

والظلم الكتابى لا يمكن أن يقتصر على استخدام الوسائل المؤذية فى أساسها وذلك لحرمان الآخرين. فالظلم يقع فى أى وضع حتى وإن لم تكن مثل هذه النتائج مقصودة، وحتى لو لم تكن الوسائل المستخدمة شريرة فى جوهرها. وأية عملية، مثل مصادرة الأراضى التى وُضعت رهن على القروض، ربما قد تتأتى من خلال عقود صحيحة وصريحة. وقد شُجبت النتيجة النهائية بشدة، الأمر الذى أهَّل الحكومة للتدخل (إش ٥:٨، نح ٥:١ـ٧). ويجادل إيرل داڤيز بأن إشعياء لم يشجب الاستيلاء على الأرض فى إش ٥:٨ـ١٠ على أنه عملية غير قانونية. فمن خلال مصادرة الرهونات، أو ضمانات الرهن، يمكن أن تؤخذ الممتلكات فى اطار القانون. ومع ذلك فقد أدان إشعياء الحكام لتقاعسهم عن الدفاع عن الضعفاء. وهو يستند إلى العدالة الاجتماعية باعتبارها فوق القانون، والتى يجب على القانون أن يستجيب لها. وهذه الموضوعات النبوية تأتى كتحذير ضد الفصل بين الجوع وهياكل الظلم.

وتركز العدالة على ايفاء الاحتياجات الضرورية الناقصة. وتقاوم العدالة فى مفهومها للخلاص أيضاً، قوى الإنسان التى تسبب ذلك الحرمان. وهى لا تستجيب إلى الممارسات الظالمة للقوى المفرطة فقط، بل إلى ضلالات العمليات القضائية التى تهدف إلى غايات مماثلة أيضاً. وتتضخم المظالم التي يتحدث عنها الكتاب المقدس عن الجمع بين القوة والطمع. يمكن الآن تدميرها وقدرة الفقراء على التماسك دون انتهاك القانون. وفى بعض مواقف الاجحاف، نجد مظالم رهيبة تتأتى نتيجة القوة والإمكانات، ويكاد الفقراء لا يسيطرون على حياتهم. والخيارات أمامهم قليلة، ولا يتوفر لهم سوى الاستدانة، حيث تصادر رهوناتهم بلا رحمة. والمشترون الذين يسيطر عليهم منافسوهم يرفضون شراء محاصيل ذلك الشخص. تسد أمام والفلاح الصغير الأبواب نتيجة المحصول الأكبر الذى يقدمة منافسه للمشترى. ومالك الشركة

الصغيرة المربحة، يتوقف عن العمل لأن أفضل العاملين لدية يتركونه، ويلتحقون بشركة أكبر تقدم لهم أجوراً أعلى. وربما تكون تلك الشركة أقل كفاءة بيد أنها تمتلك امكانات كبيرة للمناورة. ينتهى مشروع اصلاح الأراضى بالفشل حين تُقسَّم الأرض بين الأقارب، والأتباع الخانعين، الذين لا يكونون ملاكاً سوى بالاسم فقط، ولذلك تتمكن الأقلية التى تتحكم فى ملكية الأراضى من أن تحتفظ بوضعها المسيطر.

يعطى الكتاب المقدس أهمية إلى مضمون العدالة أو الظلم ـ وسواء كانت الأفعال تعطى الحياة، أو تدمرها، فضلا عن اهتمامه لا يعد هنا لموضوع الشرعية، أو عدمها. والاستفادة ليست فى الأساس هى الرجوع إلى وضع قانونى، بل الرجوع إلى المجتمع. والعدالة ليست درجة ما يناسب القانون أو العقد أيا كان يركز، ومعيار التصحيح بما إذا كان أى نشاط اجتماعى، قانونى، اقتصادى اجتماعى ـ يأتى بالناس إلى المجتمع الذى يدعم الأعضاء، أم يطردهم خارجاً. والقانون يكون أداة اجتماعية حقيقية، وفعالة، طالما كان يعبر عن هذه العدالة.

الإستمرارية بالمحبة :

يقول البعض لا توجد هناك حقوق فى الإعلان فى إطار العدالة، مفترضين أن العدالة والاحسان (أو المحبة) يشكلان مبدئين منفصلين. والمعونة تنتمى إلى المحبة وليس إلى العدل. والمطالبة بالإعانة كحق ـ فى ظل هذا الرأى ـ معناه الخلط بين المحبة أو العدل. وفضلاً عن ذلك، فإن إعطاء حقوق الإعانة يتطلب الانحياز فى العدالة. وقبل ان هذا الانحياز ينتمى إلى المحبة وليس إلى العدالة، والإحسان أمر اختيارى لا يتضمن عملاً من جانب الدولة.

ومع ذلك، فإن العدالة الكتابية كثيراً ما تُوجد مرتبطة مع المحبة بشكل وثيق. وكمثال

ذلك نجد أن المحبة والعدل فى (تث ١٠:١٨) قابلان للتبادل : إن الرب هو "الصانع حق اليتيم والأرملة" وهو "محب للغريب ليعطيه طعاماً ولباساً" (أنظر إش ٣٠:٢٠).

ومع ذلك، ليس كل احسان عدلاً، فالمحبة التى تستجيب لاحتياجات مادية لم توف بطريقة شرعية، لاتتنافى مع العدالة. ومثل هذه النوعية من الاحسان المغلق بالمحبة لا يعد خلطاً بالعدالة الكتابية. إن هذا هو معنى العدالة التوزيعية فى الكتاب المقدس. وبوسعنا أن نفهم السبب فى أن استخدام لغة مأخوذة من مجال العدالة التوزيعية ليصف خلاص الله بالمسيح. وهذه اللغة كانت مرتبطة من قبل بالخلاص. ولقد تحدث عن أعمال الخلاص بالنسبة لأولئك الذين لم يكن لهم أى ملاذ آخر، وكانوا عاجزين عن مساعدة أنفسهم، وهى أعمال تتعلق بإحضار الناس ثانية إلى المجتمع. ويستعمل بولس التعبير اليونانى الكبير للعدالة المتمثل فى كلمة "dikaiosyme" ، والتى تماثل الكلمة العبرية "Sedaqa"، وهى من بين كلمتين عبريتين بارزتين تعنيان "عدالة"، وذلك لوصف القوة الخلاَّقة التى أتت لنا بعطية الله للخلاص، وفتحت الطريق إلى مجتمع المفديين الذى كان يقيمه الله (أنظر على سبيل المثال رو ١٦:١ الخ). وهى على النقيض من عدالة الله العقابية فى صورة "غضب" (الآية ١٨) الغضب والذى يخلص المسيح الناس منه. ويشير بولس إلى "dikaiosyme" ("بر") الله، وبصفة خاصة فى رسالة رومية، حيث يدافع عن أعمال الله فى الاتيان بالأمم إلى أهل بيت الله بالإيمان بالمسيح.

واستعمال بولس إنما هو تشبيه مجازى، كما هو الحال بالنسبة لكل لغة تشير إلى الله. وعلى ذلك، ليست كل نواحى العدالة يمكن أن تشتق من كلمة "dikaiosyme" (ثم إنه من غير الصحيح أن تحاول أن تقرأ معنى الكفارة كله فى هذا التعبير). ووجهة نظر بولس فى استخدام كلمة "dikaiosyme" تقوم على أساس نعمة الله ومحبته اللتين كانتا الأساس

فى الإتيـان ـ بأولئك الذين ليس لهم أية حـقـوق فى المجتـمع ـ إلى المجتـمع. والأسس قـامت اعتباطاً بنعمة الله التى لا نستحقها اطلاقاً. والإيمان بالمسيح هو وحده الذى يشكل أساس هذا المجتمع. ونعمـة الله وحدها هى التى تعطى القدرة على الاستجابة بالإيمان. ومع ذلك، فـما أن يؤسس الله هذا الإيمان، إلا ويصبح إدعاء يعد الله بالاعتراف به. يأتى الله إلى مجتمعه بكل من له إيمان بغض النظر عن بؤسـهم وافـتـقـارهم السـابق إلى أى وضع فى المجـتـمع. وبر الله (dikaiosyme) يسـتـبـعـد الزائف، ويهـمل المميـزات المتـعلقـة بالأعـمـال أو الجنسيـة (رو ٣: ٢١ـ٣١). وليس من الصواب أن تجادل بالرجوع إلى هذا الاستـعـمال الخاص بهذا التـعبـير لترسخ معنى العدالة الاجتـماعيـة. ومع ذلك، فـإنه لمن المطمئن أن نرى استـمرارية المعنى فى تعبيرات العدالة التى استخدمت بالنسبة لعمل المسيح الخلاصى.

الـتـوزيع طـبـقـاً للاحـتـيـاجـات فـى الجـتـمـع :

وصف العدالة الكتـابيـة يجب أن يأخذ فى الحسبـان كل هذه العـناصر : تركيـزها على الضعف الاقتصادى، وتعضيده، والأولوية الاجتماعـية للاحتياجات الأساسية، والمشاركة فى المجتـمع، والدعم القانونى لحقوق الاعانة، وكـذلك حقـوق الحـماية والاجراءات، واستـمرار العدالة مع المحبة.

ومن بين الصيـغ التـقليدية للعدالة التوزيعـية، تلك الصيغـة الأكثر مناسبة فى وصف العدالة الكتابية، وهى التوزيع طبقاً للاحتياجات. والاحتياجات تتضمن كلاً من المعونات والاجراءات، وهى مـوجهـة للحيـاة فى المجتـمع. وبعض المعـايير الأخرى للعـدالة التـوزيعـيـة هى على الأقل مفترضة. وفى إطار هذه الحدود، هناك مكان للإنجاز (أو القدرة) والتعـاقد.

ومع ذلك فقد ساد التـوزيع طبقاً للاحتيـاجات، لدى كـتبة الأسفار المقدسة وهم يكـتبون عن

العدالة، ويستخدمون مفردات اللغة الخاصة بها ، وهذا هو التوجية الرئيسى لسلوك النظم التوزيعية. ولا نجد هذه الكتابه بالنسبة للعدالة فى قصص الثورة العظيمة لبعض الأفراد ، ولا فى الترتيبات القانونية التى تفتر فى وجود العبودية وحين تُوضح العدالة، فإن الاحتياجات الأساسية للانخراط فى المجتمع من الناحية الاقتصادية، والاجتماعية والقانونية.

الفصل الخامس

الحقائق، والقيم، وعمل الحكومة

بقلم : بيتر ج. ميل

إلى أى مدى يكون الأمر مفيداً للمسيحيين الذين توجد بينهم اختلافات اساسية حول موضوعات تتعلق بالسياسة الاقتصادية إذا ما جلسوا معاً لمناقشة هذه الاخلافات ؟ هل سيكون من شأن ذلك تفاقم الاختلافات، وخلق المرارة بينهم، أم سيحدث تلاق واقعى، وسينجم عن ذلك أفكار مفيدة تتعلق بمناطق الاتفاق ؟ وفيما كان الذين شاركوا منا فى مؤتمرى اكسفورد الأول والثانى يرجعون بفكرهم لنتذكر أحداثها، إلا أننى وجدت أن الوقت قد حان للتأمل جديا فيما حدث حتى نكون وكلاء أمناء إذ نفكر ملياً فى الحوار المستقبلى.

وينبغى أن اعترف أننى دخلت فى عملية اكسفورد برمتها والشكوك تساورنى إلى حد ما. وكنت أتطلع للاتصال بإخوتى وأخواتى فى المسيح، والحوار مثمر مع أولئك الذين أختلف معهم. ومع ذلك، لم أكن على ثقة من أن محاولة الوصول إلى اتفاق على بيان عام ستكون أمراً مفيداً إلى هذا الحد، كما أنى كنت أخشى أيضاً من أن تكون خلافاتنا كبيرة إلى درجة تحول دون أن ينصت كل منا للآخر حقيقة. غير أن هذه العملية كشفت بكل تأكيد أنى كنت مخطئاً فى ظنى. فقد وقع بيننا حواراً مفيداً بالفعل، وكان الحاضرون ينصتون بكل جدية كلُ إلى ما كان يقوله الآخر، ويتعلمون من بعضهم البعض، وكان من نتيجة ذلك أن عُدلت المواقف، وكان إعلان اكسفورد النهائى له نفعه الكبير حيث ألزمنا بتوضيح مواقفنا والبحث عن المناطق المشتركة بيننا. فلم تكن الوثيقة الختامية تمثل كلاماً منمقاً لا طائل من ورائه، أو محاولة لحجب الخلافات بعبارات غامضة. بل أشارت هذه العملية إلى مناطق اتفاق لها أهميتها، كما كان المؤتمر مفيداً جداً للمشاركين فيه الذين اكتشفوا أن الانصات للآخرين قد كشف لهم عن النقاط الغامضة لديهم، أو المناطق غير الحساسة التى أغفلت، وكان من المثير أن ترى بعضاً من الأعضاء من اليساريين يوافقون على أن التضخم، والحمائية كانا يمثلان

بالفعل مشاكل هامة لها تأثيرات السالبة على الفقراء. ومن ناحية أخرى، فإن المشاركين الذين كانوا أكثر تعاطفاً مع الأسواق وافقوا على أن ثقافة الرأسمالية قد تكون بالقطع غير مسيحية. وأنه ربما يكون هناك تكدس للثورة، والقوة فى ظل سياسة السوق. وهكذا كان الحوار نافعاً إلى أقصى حد فى توسيع رؤية المشاركين وفى الاشارة إلى مناطق الاهتمام المشتركة، التى كان يشترك فيها معظمهم.

وإذا أخذنا فى الاعتبار أن الحوار كان فى مراحله الأولى، فتكون درجة الاتفاق هذه مشجعة. وكان من المفيد جداً أن نكشف أهدافاً توحد بيننا، ولكننا نحتاج أن نكافح من أجلها من خلال السياسة الاقتصادية، وأن نعين مناطق الاهتمام سواء استخدمت آليات السوق، أو الحكومة لتحقيق هذه الأهداف. وربما يكون الوقت قد حان الآن لأن نتحرك إلى ما بعد هذه الأفكار الموحدة، وأن نتكلم بوضوح أكثر عن سياسات، وإصلاحات معينة. وعلى الرغم من أننى وجدت العملية السابقة مبهجة من ناحية اكتشاف مناطق الاتفاق، وفى التعليم من مسيحيين آخرين، غير أنى لست متفائلاً جداً من أن الحوار المسقبلى سيكون مثمراً من ناحية الوصول إلى اتفاق. وفيما نتحرك إلى مجالات سياسات معينة، فاحسب أننا سنكتشف أنه توجد بيننا خلافات جوهرية حول: "كيف يعمل العالم". أو بتعبير آخر، قد تكون تقديراتنا متباعدة جداً بشأن تكاليف ونتائج محاولة انجاز بعض من الأهداف المعينة التى حددناها. وفى بقية هذا الفصل، سوف أذكر على نحو من التفاصيل إلى أين ـ حسب اعتقادى ـ ستأخذنا المناقشة التالية، وأين ستكون نقاط الاختلاف فى الرأى كبيرة. ولم يكن هذا بغية تخريب الجهود المستقبلية للحوار، بل بالأحرى، وبروح مؤتمرى اكسفورد الأول والثانى، كان ذلك بأمل تعزيز الفكر والمناقشات الجدية فى هذه الموضوعات.

ومع أن أية محاولة لتصنيف المسيحيين المهتمين بالسياسة الاقتصادية، هى محاولة عامرة

بالمشاكل، إلا أننى سأضع الناس فى معسكرين، أولئك الذين يمكن أن نطلق عليهم المساندون لسياسة السوق، وأولئك الذين لا يثقون، وبدرجة كبيرة جداً بعمليات السوق. ولتسهيل التوضيح، سوف أصف المجموعتين المتنافستين بمجموعة "غير المتدخلين" ومجموعة "المتدخلين"، ومع انى أدرك أن مثل هذه التعبيرات لا تصف دائماً، وعلى نحو صحيح وضع الشخص بالنسبة لموضوع معين. وبالطبع فإنه من العدل أن أكون صريحاً وأعترف بأنى أنتمى إلى النوعية الأولى. ويميل اتباع نهج عدم التدخل بالأكثر إلى جانب استعمال الأسعار وحقوق الملكية كوسائل التنسيق الكبرى للمجتمع، فى حين أنه سيكون مبدأ التدخل، أكثر تشككاً فى سياسة السوق، ويقولون إنه على الحكومة أن تكون وكيلاً نشطاً جداً فى التدخل من أجل تحسين كثير من نتائج قوى السوق. فالناس بطبيعة الحال يقفون بامتداد حلقة متصلة فيما يتعلق بهذه المواقع ومن السهل المبالغة فى تصوير البعد الأقصى لكل من الطرفين. وقليلون من مؤيدى سياسة السوق يطالبون بإزاحة كل ما هو حكومى، وفى نفس الموضوع، قليلون من المجموعة المؤيدة للحكومة يعتقدون أن التحكم المركزى، والتخطيط يجب أن يحلا بدلاً من سياسة السوق. ومع ذلك، هناك اختلافات بالغة بين العسكرين الأساسيين، وهذه الاختلافات جديرة بالفحص، وبحسب ظنى، فإن هذه الاختلافات هى بالأكثر على مستوى الأفكار من ناحية كيف أن سياسات متباينة تعبر عن اختلافات أساسية حول قيم جوهرية. وأحسب أن هناك آراء مختلفة جداً من ناحية كيف تحقق أهداف سياسية معينة، والدرجة التى نواجه بها القيود، والتناوب فى تنفيذ هذه الأهداف. وسوف أتطرق الآن إلى أسئلة عديدة أعتقد أنها توضح الخلافات الجوهرية فى الآراء حول حقيقة العالم الذى نعمل فية، وأنها كانت ستكون أكثر وضوحاً لو تخطينا التصريحات العامة إلى حد ما والتى صدرت عن مؤتمر اكسفورد الثانى.

هل تكفى النوايا الحسنة ؟

من أهم ما جاء فى الأقوال العديدة الواردة فى إعلان اكسفورد هو الرأى القائل بأن السبب للشرور الاجتماعية يعود إلى نقص النوايا الطيبة لدى أفراد المجتمع. وتطلب هذه الأقوال العديدة بأحساس أكبر بالالتزام بالمثل العليا، والتزام أخلاقى أعمق لمبادئ معينه من مبادئ العدالة. وإذا كان بوسعنا رفع مستوى الوعى الأخلاقى لدى الناس، هنا يكون من المستطاع حل المشاكل الاجتماعية.

ومن المؤكد أن النوايا الحسنة تشكل أهمية بالنسبة للمسيحين فيما يتأملون موضوعات تتعلق بالسياسة العامة. ومع ذلك، هناك نقطة السببية نجدها مستترة فى بعض من هذه الأقوال مؤيدو مبدأ عدم التدخل يعتقدون أن النتائج غير المقصوده لها دور كبير فى أعمال الحكومة، فى حين من يقولون بالتدخل يرون أن هذه النتائج ليس إلا دور صغير. وعلى ذلك، يرى أتباع عدم التدخل أن حل موضوع النوايا لن يحل بالضرورة مشاكلنا كلها. وعلى سبيل المثال، لماذا ينتقد كثيرون من الاقتصاديين، التشريع الخاص بالحد الأدنى للأجور ؟ لأن التحليل الاقتصادى الأولى يعرفنا أن الزيادات فى الحد الأدنى للأجورقد تزيد معدل البطالة للعمال غير المهرة، وهى نتيجة من المؤكد لم تكن مقصورة من جانب كثيرين ممن أيدوا مثل هذا التشريع. وإذا كان الكثير من المشاكل الاجتماعية التى نلاحظها لم تكن وليدة نتائج مقصودة لعمل الإنسان فإن الأمريكيين حظروا إذا كان حل هذه المشاكل والحال هكذا يتضمن أكثر من مجرد رفع مستوى الإلتزام الأخلاقى. وبناء سياسة اجتماعية على رجاء تغيير القلوب فقط. والتركيز بصفة أساسية على مستوى الإلتزام الأخلاقى والروحى فى مجتمع ما، قد يؤدى إلى تجاهل قيود هامة أخرى على السلوك الإنسانى.

تشير بعض المناقشات التى دارت حول الفقر فى إعلان اكسفورد الثانى إلى أن الفقر

يشكل ظروفاً غير طبيعية للغاية، وهو ينجم إلى حد كبير من نوايا الأفراد السيئة. حقيقة أن الفقر لم يكن له وجود في جنة عدن. ومع ذلك، ففي عالمنا الساقط، ليس من الواضح ما إذا كان بوسعنا حل مشاكل الفقر ببساطة عن طريق تحسين نوايا الناس. فإذا أصبح شعب بنجلاديش أقل طمعاً، فهل يؤدى هذا إلى أن تصبح البلاد غنية، لعل الإجابة هي، كلا. بل وما كان التخفيف الكبير في المادية من جانب الأمريكيين سيفضى بالضرورة إلى ازدهار الفلاحين في بنجلاديس. فتكديس رأس المال، وتكوين الثورة أمران ضروريان لتخفيف الفقر. ويتطلب النمو الاقتصادى وضعاً مؤسساتياً مناسباً، ومجموعة معينة من السلوكيات الثقافية في مجالات العمل، المخاطرة، المدخرات والمسئولية الشخصية. وليس لنا افتراض أن تخفيض السلوك الأناني سيخلق تلقائياً الظروف المناسبة لتكوين الثروة.

مدى توافر المعلومات ؟

يبدو كثيرون من أنصار التدخل، وكأنهم على ثقة من أن المعلومات الأساسية لاتخاذ قرارات أفضل متوافرة ـ لو كان الناس حقاً يريدون اتخاذ قرارات أفضل. ثم انهم يميلون أيضاً إلى الاعتقاد أن المعلومات التي تتولد عن حقوق الملكية الخاصة، والأسواق إنما هي في أساسها معلومات ناقصة. وحقيقة أن الخطية شوهت أختياراتنا يُنظر إليها كسبب كاف لعدم الثقة في التقييمات الفردية حسبما يُعبر عنها في الأسعار النسبية للسلع الاستهلاكية وللحياة والصحة، وعوضاً عن ذلك، يجب أن تأتي المعلومات من مصادر بديلة. ولم تُعين في العادة هذه المصادر، لأنه افتراض أننا نتعامل مع معرفة يسهل على كل المهتمين الحصول عليها.

ومن وجهة نظر هؤلاء المسيحيين، أنه بالنظر إلى أن الخطية شوهت الاختيارات الفردية، فمن ثم تدعو الحاجة إلى وجود آلية إجتماعية لتقدير الأولوية القصوى الأولويات الدنيا

للاحتياجات ثم نقيم سياسة اجتماعية حول الاحتياجات الحاحاً، بيد أن الافتراض العام يبدو أنه يتمثل فى أن العملية ذاتها ليست لها أهمية لأن الحاجات الخاصة بكل نوعية واضحة للغاية. ثم انه افتراض كذلك أن المجتمع بوسعة الوصول إلى اتفاق عام، وبسهولة تامة بالنسبة للتصنيفات ذات العلاقة، ولذلك لن يبرز خلاف كبير حول الوصول إلى النتائج المناسبة. كذلك لم تُوضح أيضاً درجة إستيفاء كل مجموعة من الحاجات. بيد أن أى مجهود يستهدف حقاً تعريف الحاجات ذات الأولوية القصوى وتحقيقها، سوف يواجة المتاعب فى الحال. وهل يجب الإيفاء بكل الاحتياجات ذات الأولوية المطلقة قبل السماع بإيفاء أى من الاحتياجات الأخرى؟ وهل يمكن الذهاب إلى أماكن التسلية فى المجتمع، فى الوقت الذى يكون فيه عجز فى أجهزة غسيل الكلى ؟ وهل فطيرة الجبنة والفراولة تشبع حاجة لها أولوية عليا أم دنيا ؟ ولم تُطرح هذه الأسئلة للحظ من قدر الجدال حول الاحتياجات. بل لأن الحكم فى هذه الموضوعات سيطلب إذا ما استخدمت القرارات الجماعية لتعيين السلع على أساس ترتيب الاحتياجات. وتُعد الأسواق شبكات هامة للمعلومات. وهى توفر آلية تغذية ارتجاعية للمشاركين، وعملية تصديق لتحديد مدى صحة المعلومات. وهى لا تتناول المعلومات على نحو سليم، بل ولا ينبغى على المسيحيين أن يقبلوا تلقائياً كل اشارات السوق على أنها صحيحة للاختيارات الفردية. ومع ذلك، فإنه من الصعوبة أن نتصور سياسة اقتصادية سليمة تحل بدل المعلومات التى تتولد فى الأسواق باجماع اجتماعى بالنسبة للاحتياجات ذات الأولوية العالية أو المنخفضة. وإذا أستبدلنا الأسواق بأية آلية تنسيق اجتماعية بديلة، فلربما ستكون شخصية إلى حد ما، وقد لا تقدم معلومات كافية لكل القرارات. وعلى ذلك، علينا أن نتوخى الحذر عند صياغة سياسية على افتراض أن المعلومات اللازمة لتنفيذ سياسة فعاله هى متاحة ويمكن الحصول عليها بسهولة.

هل الظلم يتطلب دائماً عملاً جماعياً ؟ :

للعدل مفهوماً عند القائلين بالتدخل أو عدم التدخل ومع ذلك، فقد ترى هذه الفئة الأخيرة العدل التام أمراً يصعب جداً الوصول إليه، ومن ثم فهم مستعدون لمبادلة بعض العدل بأهداف اجتماعية أخرى. وبحسب نظرتهم للعالم، يمكن تحقيق العدل، على أفضل وهلة عن طريق القواعد العامة، وهم يدركون أن مثل هذه القواعد،وفى بعض تطبيقات معينة سوف تؤدى إلى الظلم. أما التدخليون فيثقون بالأكثر إقامة عدالة ذات طبيعة معينة، ويعتقدون أن الأدلة المأخوزة من حالات ظلم تقدم سبباً كافياً للإصلاح الاجتماعى.ومع ذلك، وحتى لو كان هناك اتفاق على أن ثمة مواقف معينة تمثل ظلماً بالفعل، فلا يعنى هذا أنه يجب اتخاذ عمل جماعى لتصحيح ذلك الظلم. ولكى تصور هذه الأحكام بنجاح يتطلب الأمر كمية كبيرة من المعلومات، وهى معلومات قد لا تكون متاحة بسهولة. وعلى نفس النهج، يجب أن نسأل دائماً، هل يمكن لمثل هذا المعيار الذى يتطلب براعة فائقة أن يُستخدم دون أن ينجم عنه مظالم أخرى قد تكون أكبراً حجماً ؟ فإن من المهم ادراك أن معايير الله للعدالة الكاملة موجودة بالفعل، ومن وجهة نظر القائلين بعدم التدخل، ولكن يجب أن نعرف أيضاً أن الله كلى المعرفة هو فى موقع أفضل منا من ناحية تنفيذ الأحكام الإلهية. ولكن هذا لا يعنى أنه لا يتوجب علينا السعى لفهم معايير الله وتطبيقها كلما كان ذلك ممكناً. ولكن هذا يعني بالفعل أنه يتعين علينا أن نفهم الحدود التى تفرضها علينا قابليتنا للخطأ فى التنفيذ هذه المعايير.

وثمة مجال يظهر فيه بالأكثر استعداد للخطأ وهو مجال اقامة سياسة لتحقيق توزيع الدخل على نحو عادل يمكن تفسير الدعوة إلى العدل فى إعلان اكسفورد على أنها تفترض أنه ليس من الصعوبة أن نحدد، على نحو من الدقة استحقاق كل شخص وأنه من السهل أيضاً وضع سياسة تضمن أن كل شخص يحصل على استحقاقاتة بشكل عادل. ومع ذلك، فإنه فى

الواقع، من الصعب جداً أن نصنف أسباب الاختلافات فى الدخل. فبعضها يرجع إلى الاختيارات الطوعية فيما يتعلق بالتعليم، وحجم العائلة، والأفضليات بالنسبة لوقت الفراغ، وأنماط معينة من العمل، والمواقف بالنسبة للمجازفة، فى حين أن الأسباب الأخرى لم تتأت كنتيجة مباشرة لخيارات الأفراد الذين يتعلق بهم هذا الأمر. ومن المؤكد أن مثل هذه المعلومات مهمة لتنفيذ سياسة إعادة توزيع الدخل أكثر عدلاً من خلال عمل حكومى واسع النطاق يجب أن نواجه حقيقة أن مثل هذه الجهود قد تؤدى إلى مظالم شديدة.

وما يحدث من ارتباك فى تنفيذ معايير العدالة مرجعه الفشل فى معرفة الفروقات فى تكاليف المعلومات على مستويات مختلفة من العمل. فقد يكون بمقدور عائلة ما أن تطبق معياراً من العدالة على مستوى فردى خالص، وذلك لأن أفراد العائلة بوسعهم الحصول على معلومات جيدة وبشكل معقول عن قدرات كل منهم ونواياه. وعلى غرار ذلك، قد يستخدم فمجتمع المؤمنين المحلى أيضاً معياراً شخصياً للحكم على مواقف تسمح بظروف، وأحداث معينة فى حياة كل شخص. ومع ذلك، فيما تكبر المجموعة التى نحن بصددها، ولا يكون ثمة هدف مشترك بين أعضائها، فلسوف يصبح إقامة هذه العدالة ذات الطابع الخاص أمراً أكثر صعوبة. وهكذا، وفيما تجدى محاولة لعلاج الظلم على مستويات أعلى من الحكومة، قد لا تتوافر المعلومات الكافية لصياغة سياسة تفرز العدالة.

وثمة خطر آخر يكتنف استخدام تدخل الحكومة على نطاق واسع لتحقيق عدالة ذات طابع خاص، يتمثل فى أن قوة الاجبار اللازمة لتحقيق هذه الأهداف قد يُساء استخدامها ويمكن أن تنتهك نواحى أخرى من العدالة. وعلى سبيل المثال، انها حقيقة أن الناس يُفصلون ظلماً من وظائفهم. ومع ذلك، فأن سياسة الحكومة التى تتطلب اعادة النظر فى كل قرارات التعيين، والفصل، وتسهل الحصول على معالجة الأمر قضائياً بالنسبة للفصل التعسفى تمثل نقصاناً

كبيراً فى نطاق حرية الأفراد والجماعات بالنسبة لتنظيم حياتهم. وفى ظل هذا البرنامج، هل يمكن للمدارس المسيحية أن تفصل المدرسين الشواذ جنسياً ؟ هل بوسع أصحاب العمل المسيحيين أن يحابوا من هم على دينهم ؟ قد تكون الاجابة : لا. والعالم ربما يكون أكثر عدلاً إذا ما اقتصرت الحكومة على تنفيذ عقود الاستخدام ومنعت الغش والتدليس.

ما مدى فعالية الحكومة :

وجد المشاركون فى مؤتمر اكسفورد الثانى فى الحكومة مصدراً محتملاً للظلم، وسبيلاً لرفع الغبن فى ذات الوقت. ومن الصعب أن نحدد أساس إعلان اكسفورد ما إذا كان من الواجب أن نأخذ حذرنا من الحكومة، أم أننا يجب أن ننظر إليها كآلية نافعة للتخفيف من المظالم الاجتماعية. ومع ذلك، وفيما تناقش اقتراحات معينة خاصة بسياستها، فأنه من السهل التنبؤ بأنه ستكون هناك اختلافات جوهرية فى وجهات النظر بالنسبة لفاعلية الحكومة. ومؤيد التدخل من المرجح أن يضعوا ثقتهم فى الحكومة من ناحية حل المشاكل وإقامة العدل.

وعلى صعيد آخر، فأن مؤيدى عدم التدخل يميلون إلى التشكك فى الحكومة، وذلك لخشيتهم من أن قوتها قد تُستعمل بطريقة غير سليمة، وأن مجموعات أصحاب المصالح الخاصة قد يتمكنون من تسخير الحكومة لخدمة اغراضهم.

ولقد تم توضيح هذه الاختلافات الجوهرية من خلال آراء متباينة عن مدى نفع الحكومة فى محاربة مشكلة تركيز القوى الاقتصادية فى مجتمعات الأسواق. ويعتقد مؤيدو التدخل أن سياسة حكومية أكثر نشاطاً يمكن أن تنفع فى التقليل من تركيزات القوى. ومن ناحية أخرى من الأرجح أن مؤيدى عدم التدخل يجدون أن الحكومة ذاتها هى مصدر تركيز القوى بسبب التصاريح والتعريفة الحمائية، والقواعد الأخرى. وهكذا فأن الحل الذى يطرحونه هو تخفيض

نطاق الحكومة حتى يصبح المجتمع أكثر انفتاحاً. وعلى النقيض من ذلك، يرى مؤيدو التدخل توسيع نطاق الحكومة لتوازن التركيزات الخاصة بالقوى الاقتصادية.

وختاماً نقول، فيما تستمر المناقشة بين المسحيين حول السياسات الاقتصادية الصحيحة، فقد تكون ثمة صعوبة أكثر فى ضمان الاتفاق فيما ننتقل إلى مستوى الأكثر وضوحاً للمقترحات الخاصة بالسياسة الاقتصادية. ولقد أشرت إلى أن هناك اتفاقاً عاماً حول أهداف معينة يجب على مجتمع العدل أن يكافح من أجل تحقيقها ، غير أن هناك أيضاً آراء متباينة جداً حول احتمال تحقيق هذه الأهداف. وليس هذا معناه القول بأن لا فائدة من اجراء مزيد من الحوارات، بل بالأحرى، يتعين علينا أن نكون واقعيين عند دخولنا فى مناقشات تالية. وهناك بعض الاختلافات الجوهرية فى مناقشات تالية. وهناك بعض الاختلافات الجوهرية فى مفهومنا حول "كيف يعمل العالم" ؟ وحول التناويات الموجودة بين أهداف معينة، وحول تكلفة انجاز غايات معينة. ومن حسن الطالع أن كثيراً من هذه الموضوعات يمكن على الأقل حلها جزئياً بمناقشة جادة وبفحص الدليل الأخوذ من جهات كثيرة من العالم. ونحن كمسيحيين، يتعين علينا أن نواصل البحث عن أساس مشترك، ولا نخدع أنفسنا بالنسبة لخلافاتنا فيما يتعلق باحتمال نجاح سياسات ونتائج اصلاحات معينة.

الفصل السادس

القضاء على الفقر وليس الفقراء

بقلم : هيربرت سكولسبرج

إنه لمثير للدهشة إن وثيقة إعلان اكسفورد حول الإيمان المسيحى و النظم الاقتصادية، التى صدرت بالاجماع عن مؤتمر اكسفورد الثانى لم تقل فى الواقع شيئاً عن تكوين رأس المال. هذا على الرغم من إثبات تضمنت تصريحاً جيداً عن الخليفة والوكالة، التى تشكل أساس كل رأس مال، واستخدامه على نحو سليم، ذلك على الرغم من وجود عدد من الأشخاص، كنت من ضمنهم، والذين بسبب توجههم كان يُتوقع منهم أن يشيروا إلى هذا النقص. ويبدو أنها كانت إحدى تلك الحالات التي كانت فيها الأشجار مثيرة للغاية حتى إن غياب جزء هام من الغابة لم يلحظه أحد. وهذا النقص يصبح مفهوماً بالأكثر حين نتأمل الوثيقة التى صدرت عن مؤتمر اكسفورد الأول. فعلى الرغم من إعلانه كمؤتمر اقتصادى، إلا أن موضوعه الحقيقى كان الفقر. ولقد افترض معظم المشاركين أن مناقشة الاقتصاديات هى فى الواقع مناقشة للفقر، ولعل هذا هو السبب فى أن مؤتمر اكسفورد الأول لم ينجز سوى القليل جداً. وقد أصبحت هذه النوعية من التفكير متأصلة حتى إن الهجمات المعتادة على الرأسمالية. وإضفاء عدم مشروعيتها بإشارة المخاوف على "ضحاياها". ولم يتعرض مؤتمر اكسفورد الأول لموضوع مصدر رأس المال البديل فى حالة زوال هذا النمط الذى يخشى منه. وهذا السؤال له أهمية قصوى لأنه بدون رأس المال لن تقوم قائمة لأية حياة اقتصادية. وإذا نظرنا إلى رأس المال بمعناه الأساسى كشئ يتيح استمرار الفوائد، فلسوف يتضح هنا أن الأصول الشخصية والمادية ستكون دائماً ضرورية للحياة الاقتصادية. ولابد أن يُستخدم شئ لتخصيص هذه الاصول لاستخدام أو لآخر. ومالم يتم هذا بواسطة أناس أحرار يستخدمون الأسواق، هنا سوف يتم بواسطة السياسيين والبيروقراطيين الذين يستخدمون الإجبار. والبديل الوحيد لليد الخفية الرهيبة المزعومة هى "القبضة الحديدية" الأكثر رعباً.

وهكذا، نجد فى إعلان اكسفورد الثانى سهواً هاماً. غير أن تلك السحابة الداكنة لها بطانة فضية متزايدة الأهمية من ناحية أن الإعلان تبنى أيضاً وبصفة رسمية الدراسة التى تتناول كيفية الحصول على دخل، والتى قدمها، البروفسور چور يمينى، وهو اقتصادى بجامعة دياكين فى استراليا. وفضلاً عن ذلك، فقد تبنى المؤتمر نشر هذه الدارسة فى شكل كتاب، وكان مشروعاً قد تم تنفيذه بنجاح. ولذلك بوسعنا أن ننظر وبشكل مشروع إلى وضع دراسة "ريمين" عن رأس المال كجزء من إعلان اكسفورد. ولكن. ولسوء الحظ، لم تتعرض هذه الدراسة سوى لجزء صغير جداً من الموضوع ككل، وتفويض اكسفورد، لم يُتناول كما هو حاصل سوى تكوين رأس المال بين أشد الناس فقراً. ومع ذلك، فأن هذه دراسة قيمة فى حد ذاتها وتستحق البحث والتأمل. وقد جاءت هذه الدراسة فى حينها. وأحسب أن الارتباك العام بالنسبة لهذا الموضوع انما هو كبير بالشكل الذى نجده فى الرأى موضوع هام. ولقد ساهم الانجيليون كأى مجموعة بالجهل الذى يهزم الذات، وكان صارخاً حتى بداية أنه يكاد يكون مقصوداً. ولقد نشر أحد الدارسين - عن طريق مطبعة الحركة الانجيلية فى الولايات المتحدة - كتاباً يقول فيه إن الفكرة القائلة بأن الثورة يمكن أن تُستحدث فهى "أسطورة خادعة" فالثورة لا يمكن أن تُستحدث. فهى لا يمكن إلا أن تُكدس أو يُعاد توزيعها. ويمكن للقارئ الحكم على هذا القول الذى يدعو إلى الدهشة على ضوء ما توصلت إليه دراسة ريمينى. ويكفى الآن القول إن هذه دعوة غير واعية لحرب الطبقات، التى قامت على مطلب دافعه الحسد، والرغبة فى ممتلكات الآخرين، بالنظر إلى أنه ما من شئ نريده ونعتقد أنه يجب أن يكون لنا يمكن الحصول علية بأية وسيلة سوى أن نأخذه من شخص آخر. ومن الجلى أن الكاتب يعتقد أن مقدار رأس المال المتوافر الآن فى ماشوسوتس Massaclwsetts مثلاً، يماثل تقريباً نفس ما كان علية حين وضع الإنجيليون

أقدامهم لأول مرة على صخرة بلايموث.

والسبب فى أن بعض الناس قد يستحسنون هذا اللغو، فهم لا يعرفون السبب فى أنهم ليسوا من الفقراء. وهم يعرفون الفكرة المبتذلة القائلة : "اعمل بجد، وفر نقودك، فتتقدم، وعلى غرار معظم كتابات الحكمة التقليدية، فإن مثل هذه الأمثال السائرة قد تكون صحيحة. ولكنها لا تصدق تماماً. فهى ليست السبب فى العناصر الثقافية والمؤسسات التى جعلت ازدهار الغرب ممكناً. بوسعنا أن نلمس فى الكتابات المماثلة لتقرير ريمينى كيف أنه حتى الفقراء يستطيعون أن يكونوا رأس مال ويصلون إلى مرحلة الحيوية الاقتصادية.

دراسة ريمينى :

عملية "توليد الدخل" والتى تتناولها دراسة ريمينى تمثل نشاط المنظمات غير الحكومية، حيث تقدم باقتراض مبالغ صغيرة من النقود لأناس فقراء يستثمرونها فى مشروعات اقتصادية انتاجية تتضمن هذه المشروعات الصغيرة عمليات التصنيع البسيطة، أو عمليات تجهيز الأطعمة، أو منافذ لتجارة التجزئة. تقام الكثير من هذه المشروعات فى المساكن البسيطة التى يعيش فيها من حصلوا على هذه القروض. وعاده ما يشترى سلعاً لإعادة بيعها أو تشغيلها إلى سلع جاهزة. والقروض عادة ما تكون صغيرة جداً، وفى كثير من الأحوال تكون أقل من مائة دولار أمريكى. وتقوم المنظمات غير الحكومية بوضع جداول مواعيد السداد التى تتناسب وحجم المشروع من جهة وقدرة المقترض من جهة أخرى. وعادة ما تتطلب هذه المواعيد أن يتم السداد على أساس دفعة يومية.

ولقد بينت الدراسات نتائج مختلفة لكنها تتراوح بين جيدة وممتازة وذلك بين الكثير من هذه المنظمات. فمعدل العائد لثلثى المنظمات التى تمت دراستها كان ٥٠٪ فى السنة.

وأظهرت دراسة أخرى لثمانى عشرة منظمة غير حكومية فى بنجلاديش معدلات عائد سنوية بين ٥٠٪ و٢٥٠٪. وكان معدل زيادة الدخل فى الهند ٦٠٪ وذلك لقروض صغيرة عددها ٦٣١ قرضاً. أما منظمة World Vision فى الهند، فكان معدل الزيادة فى الدخل لمائة وخمسين قرضاً صغيراً يتجاوز ١٦٠٪ فى السنة. وكان معدل زيادة الدخل فى الفلبين ٤١٪ من قروض كان متوسط القرض منها ٩٤ دولاراً. كذلك فى الفلبين أيضاً كان معدل الزيادة فى الدخل بين ٧٠٨٩ مقترضاً ٣٣٪، وكان متوسط القرض ١١٢ دولاراً. وفى جافا بأندونسيا، تضاعفت المدخرات بين مجموعة الأعضاء خلال سنة واحدة. أما فى بيرو فإن معدل الزيادة فى الدخل لقروض عددها ٦٢٠٠ قرض كان ٢٩٪ فى السنة، وفى كوستاريكا، فإن معدل الزيادة فى الدخل لـ ٤٥٠قرضاً صغيراً كان يتجاوز ١٠٠٪ سنوياً، وتم خلق وظيفة واحدة لكل ألف دولار تم اقتراضها. وهذه الأرقام عالية بدرجة غير عادية، لأن مجتمع الفقراء يعانى كثيراً من ندرة الاستثمار. وهذا كان من شأنه، بحسب توقيعات، أن النمو فى أرقام الدخل قد هبط وأصبح أكثر قرباً كما نتوقعة من الأنشطة التجارية المصرفية.

والتعبير الذى يستعمله ريمينى للمشروعات التى تقوم المنظمات غير الحكومية بتمويلها عن طريق القروض هو "المشروعات التى تدر دخلاً. وقد وجد ثلاثة أنماط رئيسية عاملة، مع تعديلات مختلفة فى كل منها. الأول يسميه النموذج الذى يعتمد على الأمانة الشخصية. وهذه عملية تتوفى الاعتدال ويعتمد على القروض، فنوع منها يقدم القروض للأفراد، وثمة نوع آخر يقدم القروض لمجموعة متحدة تقوم بالكثير من العمل الإدارى ـ على سبيل المثال إتحاد العاملين بإعادة تشغيل السيارات المستهلكة فى إندونسيا. وهناك نمط آخر يتمثل فى مجموعة الاقراض المرتبطة بالمدخرات. وهذا النوع يستخدم مدخرات الفقراء كعنصر هام فى برنامجة، ويقدم القروض لأعفاء المجموعة كرأس مال عامل. وأحياناً يشكل الفرد جزءاً من مجموعة متضامنة تفرض نظاماً اجتماعياً، وتجعل ايفاء الدين أمراً غير محتمل. وهناك أيضاً

نموذج الاقتراض لحيز المجتمع. وهذا أيضاً يستخدم أساليب معتدلة، ولكنه أكثر توجهاً للعمل من أجل تغيير المجتمع، وكثيراً ما يكون هناك وكيل للتغيير مدفوع الأجر، لتنفيذ المطلوب تغييره. وتُشكل تنمية المجتمع الهدف الرئيسي، حيث يكون تقديم القروض عاملاً مساعداً. وهذا يتضمن "التفويض"، وزيادة الوعي، وبعض النوعيات تعامل الفقراء على أنهم يحتاجون خدمات بعضهم البعض على أساس مستمر. تتعرض المنظمات القائمة على هذا النمط، لمخاطر أخلاقية، حيث تكون هناك فرص كثيرة للابتزاز والسرقة وتكاليف الصفقات المبالغ فيها.

وفوائد هذه القروض أعظم من الهدف الظاهر، وهو أن يزيد الفقراء دخولهم. وبالنظر إلى أن عملاء الملتزمين هم إلى حد كبير من جيرانهم، فإن المجتمعات الفقيرة تكون فرصها أفضل من ناحية توافر السلع والخدمات، وحتى إذا وصلت الأمور إلى حد المنافسة فإن هذا من شأنه أن يؤدى إلى تخفيض الأسعار. وكثير من المشروعات التى تستهدف أن تدر دخلاً قدمت قروضاً مضاعفة لنفس المقترضين حيث نمت مشروعاتهم واستأجروا عاملين. وهكذا تحققت التنمية المهنية لكل من المقاولين والأشخاص الذين يستأجرون وهذا كان من نتيجة أن زاد رأس المال الاجتماعى للمجتمع الفقير. وعلى مستوى يصعب بيانه، فإن الزيادة الظاهرة فى الحيوية والصحة الاجتماعية تبين للناس أن مجهوداتهم يمكن أن تفيد فى الظروف الصحية، وهكذا فإن الانذار من الحسد والبغضاء من قبل الدهماء الموجودين دائماً يمكن مقاومتها بسهولة. ويتم أزدراء الأمور غير الملموسة أزدراؤها بسهولة فى عالم يكاد يكون مادياً دون أن يدرى، وهذه من بين نقاط القوة التى تعرف عليها ريمينى فى دراسته. وهو يتخذ موقعاً صلباً من البرامج الرديئة، والتى يفوق معدل فشلها بكثير جداً تلك التى تعتمد عن قصد على مساهمة المجتمع. وهذا بصفة خاصة يُعد عاملاً هاماً حين يكون حجم القرض صغيراً، لأنه يمكن أن تشكل تكلفة عملية كل قرض بنسبة عالية من قيمتة. لا يمكن قبول قرض بمبلغ مائة دولار

ببساطة إذا كانت تكلفته تماثل تكلفة مؤسسة إقتراض تابعة للقطاع الرسمى. والحل هو أن يقوم المجتمع الذى ينتمى المقترض بأن ينتقى تكلفة العملية والتى تقع على المقرض. والواقع أن ريمينى يعتقد أن من طرق الحكم ما إذا كانت العملية رديئة أو جيدة، معرفة ما إذا كانت تكاليفها تتحملها الوكالة المقرضة أم اختارها المجتمع. حين قمت بزيارة إحدى المنظمات غير الحكومية فى الفلبين، والتى كانت جزءاً من دراسة ريمينى، رأيت متجراً صغيراً للبقالة فى منطقة فقيرة ـ وهو نفسه ممن حصلوا على قرض مضاعف ـ يعمل صاحبه فى نفس الوقت كمندوب تحصيل للمنظمة غير الحكومية التى تخدم المقاولين الصغار فى هذه الجهة. وفيما كان الناس يأتون بأقساط سداد ديونهم اليومية، كانت العمليات تُسجل فى الدفاتر ولم يكن على المنظمة غير الحكومية إلا أن تتعامل مع متجر واحد فقط : وبهذا خُفضت تكاليف العمليات إلى حد كبير، الأمر الذى جعل البرامج أكثر قابلية للتطبيق. كل هذا، فضلاً عن الكفاءة المتزايدة للأعمال الصغيرة التى تسير على سياسة السوق، والتى كانت فى حد ذاتها أكثر قدرة من البيروقراطية المركزية من ناحية التقاط الإيماءات الاقتصادية. ثم إنه كانت هناك ميزة أخرى تتمثل فى زيادة الاحساس بالكرامة، والجدارة التى يشعر بها المقاول الصغير من ناحية عدم توقعه أن يخضع بخنوع للأوامر التى تصدر إلية من مسئول الاقراض أو غيره.

وثمة حقيقة واحدة يتوجب تأكيدها وهى أن العملية التى يصفها ريمينى ليست احساناً، ولو أن النقود التى تُنفق تم الحصول عليها بصفة أساسية إما عن عطاءات خيرية، تُقدم عادة فى جماعات مسيحية، وإما من نقود ضرائب تم الحصول عليها عبر المنظمات غير الحكومية. والمقاولون الفقراء قادرون على سداد معدلات الفائدة بسعر السوق، وهذه هى السياسة المعتادة للمنظمات غير الحكومية. ودفعات الفائدة والدفعات الأصلية، يُعاد تشغيلها بالطبع من خلال برنامج قروض فى مشروعات أخرى. والمشكلة بالنسبة لنظام الإقراض الرسمى لا تكمن فى معدل الفائدة بل فى عدم وجود قروض متاحة بأى سعر. ومن بين أسباب المعدل المرتفع جداً

لأقساط هذه القروض ـ كثيرا ما يقرب من ١٠٠٪ ـ هو أنه ما أن يحصل الفقراء على القرض، فإنهم يكونون على استعداد لتحمل أى شئ فى سبيل الاحتفاظ به. وهناك عامل حاسم جداً فى عملية خلق الوظائف. فالنشاط الاقتصادى فى مجال الاقتصاد غير الرسمى ممتاز بكثافة العمالة ولذلك يمكنه أن يدفع استثماراً صغيراً بحصصاً كبيرة فى توفير فرص العمل. وثمة بحث بين صغار الحرفيين فى نيروبى كشف عن الوظيفة العادية تتطلب إستثمار قدره ١٥,٣٧ دولاراً. نجد أن المشروعات الصغيرة توفر وظائف بمعدل أكبر بكثير مما توفرة المشروعات الكبيرة حتى فى البلدان الغنية وقد أصبح أمراً مألوفاً أن الإنجاز الهائل من ناحية خلق الوظائف فى الولايات المتحدة، إبان العشرين سنة الماضية ـ بمقارنتة احصائية ثابتة لعملية خلق وظائف العمل فى أوربا الغربية ـ قد تحقق فى قطاع المشروعات الصغيرة. ولقد ظهرت شركات جديدة نتيجة المدخرات السابقة. وكان الناس يستثمرون نقودهم الخاصة، أو مدخرات أصدقائهم وأقاربهم، ويستخدمون الأمكنة الزائدة كجراجات، أو حجرات نوم اضافية ـ وهذا شكل آخر من أشكال الاستثمار. وهذه المدخرات غير متاحة للمقاولين المماثلين فى المجتمعات الفقيرة. ولذلك جاءت مشروعات توليد الدخل القائمة على القروض لتوازن الساحة بين الناس الذين يتشابهون فى الظروف الاقتصادية المتباينة.

وعلى وجه العموم، كان سجل مؤسسات المساعدات الخارجية، سواء القومية منها أو الدولية، لا يسبر غورة، وكان ذلك مرده فى ناحية منه إلى الظاهرة التى شرحها ريمينى فى خطته الخاصة بالمشروعات الرديئة، والمشروعات الجيدة. ولا أعتقد أن هذا سيتغير أبداً، لأن العملية السياسية ستميل دائماً إلى محاباة أولئك الذين لديهم بدل لتقديمه ، الأمر الذى على وجه التحديد لا يشمل الفقراء. غير أن هناك استثناءات. فالصندوق الدولى لتنمية الزراعة، وهو وكالة صغيرة تابعة للأمم المتحدة يقدم قروضاً صغيرة لمجموعات من القرويين. وقد تجاهلت الحكومات القومية، الأمر الذى مؤداه ان فرص الفساد والتبديد قد نقصت بشكل كبير

جداً. فالذين يحصلون على القروض هم أناس ما كانت البنوك تعتبرهم جديرين بأن يُعطوا قروضاً، ثم إنه لايُطلب منهم ضمانات. وتُمنح القروض لمجموعات صغيرة من الناس الذين يعرفون بعضهم بعضاً، والذين يتشاركون فى تحمل المسئولية، ولذلك هناك ضغط من قبل المجموعة للدفع لأنه ما من أحد منهم يريد أن يفقد كرامته. وقد حاول مصرف فى بنجلاديش أن يعمل الشيء نفسه، وكان معدل السداد ٩٩٪. وثمة مصرف فى "مالاى كان معدل السداد فيه ١٠٠٪. كان معدل السداد فى مجموعة فى هندوراس ما بين ٨٥و٩٠٪. وجرت محاولات مماثلة فى الولايات المتحدة، ولكن كانت عقلية الرفاهية هناك قد تأصلت بالنسبة للمنتفعين بالقروض، والقوى الايديولوچية ذات النفوذ السياسى، والمصالح الراسخة التى تدعمها الأمر الذى كان يحول دون الحصول على دعم لأى بديل، بغض النظر عن التحسن الذى قد يتحقق بسببه.

التاكيد على أهمية الثقافة :

يقول ريمينى بأنه لاتوجد صيغة أو طريقة يمكن أن تحقق النجاح للمشروعات. أكثر من : العمل الجاد، التكريس، رجاحة العقل، الأمانة، الاستقامة ، والقدرة على التعلم بالخبرة. وهذا قول صادق جداً. وهذه كلها سمات ثقافية، وهكذا وضع ريمينى نفسه فى خندق واحد مع أولئك الذين هم من أمثال : اقتصاديو التنمية بجامعة لندن "ب .ت. بوبير"، الذى يشدد على أهمية الناحية الثقافية للأداء الاقتصادى. غير أن ريمينى يزيد على ذلك قوله : "معظم المعرفة انما هى فى أيدى الفقراء أنفسهم....... ولذلك فأهم سر هو : لاتزدرى بالفقراء، بل تعرف ما فيهم من قوة كأساس النجاح المؤكد. وحتى مع النصيحة التى وصلت إلى حد القول لاتعتبر نفسك متفضلاً على الناس الذين من المفترض أنك تساعدهم ـ ومما لاشك فيه انها نصيحة جيدة ـ غير أنها لاتتضمن الاعتراف بأن النقص فى الأداء الاقتصادى، قد لايشكل فى جانب

منه سوى مشكلة مؤسساتية، ومن ثم لا يمكن معالجته بنجاح عن طريق التسهيلات الائتمانية وحدها. وقد لا يكون حتى فى الحقل المؤسساتى من المستطاع اطلاقاً انجاز أكثر من اللجوء إلى الاحتياطيات دون أى مقاييس، الأمر الذى لاتعرفه المنظمات غير الحكومية، أو الأنشطة التجارية المجاورة، وقد رُوّع المشاركون فى مؤتمر اكسفورد الثانى بالتقرير الذى قدمه هيرناندو دى سوتو، والذى يبين الحالة الفظيعة التى تُركت عليها جماهير الفقراء نتيجة عقلية الدولة فى موطنه"بيرو" والتى وجهت طاقتها بحسب ميول الأغنياء فى الوقت الذى لم يكن بمقدور الفقراء فى الواقع أن يفعلوا شيئاً من الناحية القانونية.

وتجنى سياسات الحكومة ثمار العمل الجاد، والنجاح الاقتصادى عن طريق السجن، المصادرة، الضرائب، والابتزاز. تقع مثل هذه الاحداث فى كثير من البلدان التى زارها ريمينى. وكثيراً ما يلفت انتباه ريمينى هيء سلوكيات يراها غائبة في مجال العمل، والاسرة، والحقيقة المادية، وغيرها من القيم، وهى على هذا النحو تحول دون خروج الناس من براثن الفقر. والدرس المستخلص من هذا هو أن العوامل المؤسساتية والثقافية كعوامل إقتصادية تشبه الإبهام التى تعمل مع الأصابع الأخرى بدقة، ولن تكون هناك نتيجة الا اذا عملت الأصابع بطريقة عادية وفى اطار من التعاون.

والغرض من المشروعات التى تدر دخلاً والتى تقوم على أساس القروض فى دراسة ريمينى هو إزاحة الفقر. وهناك ثلاث دعامات لهذا المعتقد بالذات هى: توفير السيولة المالية، حالة من الحد الأدنى من العدالة تسمح للناس أن ينجحوا، وليحتفظوا بثمار تقدمهم الاقتصادى، وثقافة صحية معقولة (وهذه عوامل غير مادية) ـ والتركيز على واحد من الثلاث نقط لن يصلح كما يبدوا أنه ينفع فى هذه الدراسة. ونحن نعرف من خبرتنا الطويلة ـ بما فى تلك المادة التى تضمنتها دراسة ريمينى ـ أن اغداق المال قد لا يعنى شيئاً على الاطلاق فى أى موقف

اجتماعى، من ناحية الصحة الاقتصادية. فما لم تستطع الثقافة استخدام المال بطريقة منتجة، أو اذا هدمت الحكومة البنية الأساسية للعدل، فسرعان ما يضيع رأس المال هباء، تاركاً المجتمع فى الحالة السيئة التى كان عليها أو ربما فى حالة أسوأ.

ولقد عرض ريمينى لهذه الموضوعات، ولكنه لم يركز عليها بطريقة منصفة. وعلى سبيل المثال، فقد ذكر دراسة لخمسة وعشرين مشروعاً لبنوك عالمية كبيرة، انتهت إلى أن ثمة متغيراً هاماً، وهو تنمية المنظمات العادية لتمكين المنتفعين من القيام بمسئولية متزايدة فى المشروعات التى تعولهم. غير أن تعليق ريمينى على هذه الدراسة لم يتناول موضوع المشروع الذى أُدير على هذا النحو لزيادة قدرة المنتفعين بالإنتفاع بالسيولة بشكل أفضل.

يعتبر التحليل الاقتصادى كثيراً أن رأس المال الثقافى ثابتاً، والسيولة المالية هى نوعية رأس المال الوحيدة التى يحتاجها الفقراء.وبيد أن الافتراض هو أن رأس المال الأخلاقى والثقافى اما أنه لايتصل بالموضوع ،وإماإنة كمية ثابتة يمكن تجاهلها بأمان .وبالنسبة للاقتراح القائل أن رأس المال المادي هو كمية ثابتة ،فلسوف يحتاج الاقتصاديون بأن كل شى نعرفه عن الاقتصاديات يفضح زيف هذه الفكرة. لن تنجح فكرة أن رأس المال الثقافى ثابت على هذا النحو، ولا سيما فى اطار نظرة المسيحيين للموضوعات الاقتصادية.

ولقد أخطأ مؤيدوا اعادة التوزيع بصفة عامة فى تناولهم لهذا الموضوع بيد أن مؤيدى السوق الحر كثيراً ما يبخسون أيضاً العوامل الثقافية المحددة للازدهار. وعرض مايكل نوفاك لكتاب بيتربرجر الذى أحسن استقباله: "ثورة الرأسمالى : خمسون اقتراحاً عن النجاح، والمساواة، والحرية"، على الرغم من أنه كان مواتياً، إلا أنه انتقد تقليل برجر من قدر الناحية الثقافية، وهى غلطة يعتقد نوفاك أنها مألوفة من علماء الاجتماع. ويقول نوفاك علنا أن نأخذ فى الاعتبار، أنه لا يمكن أن توجد ملكية خاصة دون احترام للقانون، ولا اسواق دون

احترام للعقود، ولامشروعات دون الثقة فى عقل عملى خلاّق، أو استثمارات دون الرغبة فى تأجيل الحصول على ربح. إن احترام القانون، العقل، الرغبة فى التأجيل، كل هذه تعبيرات ثقافية لايمكن أن تعطى لمجرد تدبير الائتمان.

تكاد لاتوجد هذه النوعية من التحليل، وليس فقط فى دراسة ريمينى، بل وكذلك فى إعلان اكسفورد. وهذا قول صحيح على الرغم من البحث الذى قرأته عن هذا الموضوع فى مؤتمر اكسفورد الثانى. غير أنه يبدوا أن المشاركين فى المؤتمر لم يكونوا على قناعة أن المحددات غير المادية للحياة الاقتصادية لها أهميتها. ولا أعتقد أنه كان هناك أكثر من حفنه من الماركسيين حاضرين فى المؤتمر، ومع ذلك فالعقيدة الماركسية بأن الاقتصاديات تقوم بالكامل على عوامل مادية قد تأرجحت فيما يتعلق بالإعلان. فقد ذكر الإعلان بكل وضوح أن الكتاب المقدس هو أساس فهم المؤتمر للحياة الاقتصادية، ولكن بالنسبة لهذه النقطة على الأقل لم يأت الأداء متفقاً مع النوايا. ولو كان متفقاً، لأولى بعض الاهتمام للمواعيد واللعنات الواردة فى (تث٢٨)، ونذكر هنا فقرات واحدة من بين فقرات عديدة فى هذا الشأن:

"وإن سمعت سمعاً لصوت الرب إلهك ... ومباركة تكون ... ثمرة أرضك وثمرة بهائمك نتاج بقرك وإناث غنمك....... ولكن إن لم تسمع لصوت الرب إلهك...... ملعونة تكون....... ثمرة أرضك نتاج بقرك وإناث غنمك" (تث ٢٨: ١ و٤ و١٥ و١٨).

أما وأن ريمينى لم يقدر الموضوعات الثقافية عند وصفه لأنشطة المشروعات التى تدر دخلاً والقائمة على القروض، فلا يجب أخذه على أنه يعنى أن مثل هذه الموضوعات ليست هامة بالنسبة للمشروعات التى درسها. وقد ذكر أن كثيرين من المنتفعين تمت الموافقة عليهم على أساس توصيات من الرعاة، ولكنه لم يذكر المزيد عن هذا. فما هو المعيار الذى استخدمه الرعاة فى تقرير ما إذا كانوا يوصفون بالقبول من عدمه؟ وما هى نتائج عملية الاختيار هذه

على بنية مجموعة المنتفعين؟ وهل من المعقول افتراض أن المتقدمين الذين هم فى العادة كسالى، خونة ، قصار النظر، غير اجتماعيين، مجدفين، غير أمناء، جهلة أو سكيرين، سيجتازون الاختبار ويُمنحون قروضاً؟ وإذا كانت العملية ـ على الرغم من أنها غير رسمية وتكاليف ادارتها قليلة، كما يذكر ريمينى، ومع ذلك كانت لها فعاليتها، فى توجيه القروض لأولئك الذين هم أفضل من يستطيعون استخدامها بنجاح. إذاً فهناك شبكة دقيقة تخرق فى مياه المقاولين الكثيرين من أولئك الذين لا تتوافر فيهم السمات اللازمة للنجاح.

حين قمت بزيارة احدى المنظمات غير الحكومية التى شملتها دراسة ريمينى ، فتح لى المدير باباً وأرانى اثنى عشر أو ما يقرب من ذلك من المقاولين المزمعين وهم فى حلقة دراسية، كان الهدف منها أن تطبع فيهم هذه السمات، بما فى ذلك الفضائل الكتابية التى يحتاجون إليها للنجاح. ومن الواضح أن ك. و.تايلور ،رئيس لجنة مؤتمر اكسفورد الذى كان يدير الدراسة، شعر بالحاجة إلى مزيد من التفكير فى مثل هذه الموضوعات. وفى بحثه المنفصل فى دور التبشير، ومنح القيم المسيحية بيّن علاقة هاتين الناحيتين بالحياة الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، اقتبس من قول لإحدى المنظمات غير الحكومية فى الباكستان واسمها "The Bridge Foundation"

نؤكد فى حلقات التدريب التى نعقدها ، وفى المشورة الشخصية التى نقدمها للعملاء، على قيمة الأداء الصحيح فى جميع نواحى العمل : أن نقدم أفضل الخدمات للعميل، أن نتعامل مع المنافسات بطريقة سليمة، وندفع الضرائب عند استحقاقها. وخلاصة القول، نحن نعزز ممارسة أخلاقيات العمل الصحيحة فى جو القاعدة فيه هى الخيانة، والفساد ، والنفعية. واجراءات الغربلة والتقييم التى نقوم بها تستهدف التعرف على العملاء الذين يشتركون فى أكبر قدر ممكن من هذه القيم.

ويقول تايلور إنه على الرغم من أن نسبة الشهادة المسيحية عالية فى التقارير الرسمية إلا أن لها تأثيراً هاماً. ويذكر دليلا قصصياً نتائج التبشير والتعليم فى "الوكالة على موارد الرب، طالبين الله أولاً فى كل ما نعمله وقبل أى شىء آخر.

والقول بأن معظم الناس فى البلدان الفقيرة لا يتوافر فيهم ما يلزم لنجاحهم وهذا لا يعنى أن نحط من قدرهم. فقلة قليلة، فى أى مكان، هى التى تتمتع بالمهارات والسمات المطلوبة. ولاننى ذقت مرارة الفشل، فإنى أتكلم من خلال قدر من الخبرة. والمؤكد أن التعاليم الكتابية الخاصة بالمواهب والدعوة لابد وأن تحملنا على الشك فى أنه لا ينجح الكل فى مهن كثيرة، بما فى ذلك مهنة المقاولات البسيطة، فلن ينجح إلا أولئك الذين هيأتهم مواهبهم لهذه المهنة. ومع ذلك يؤكد ريمينى وعن حق، فهناك تأثيرات ملموسة للعدد القليل من المقاولين فى المجتمع الفقير، منهم يتيحون السلع والخدمات التى ربما كانت تتوافر بدونهم، وإما كانت ستُعرض بأسعار مرتفعة، ثم إنهم يستخدمون أشخاصاً ما كان يستخدمهم أحد، ويحتفظون بمال فى المجتمع، لولاهم لتسرب إلى خارجه، وهم ينشطون حياة المجتمع وبطرق ما كانت لتتحقق سوى عن نشاط تجارى، وهم يحيون الرجاء بين أقرانهم، ويقدمون نماذج من النجاح، وعلى الأخرين أن يسيروا على نهجهم.

معاملة الفقراء باحترام :

من أكثر السمات التى تدعو إلى الغيظ والتى يتحلى بها الكثيرون ممن يستدفئون فى وهج شفقتهم على الآخرين هو تعاليمهم المقيتة فى معاملة الفقراء. ،من النواحى اللطيفة فى البحث الذى قام به ريمينى أنه لم ينزلق إلى هذه الرذيلة. وهو يقول إن الفقراء ليسوا فى حاجة إلى المعونات، وهويدافع عن المزايا التى تنجم عن عدم إعطائهم أية معونات، وفى هذا العدد يقول:

يعيش الفقراء فى مدرسة المحن، ولا يقدرون شيئاً قدر معاملتهم بكرامة وعدل .. وإنهم يسرون عند تسلمهم قيمة نقودهم، ولا يُنكر عليهم حريتهم فى التعامل .... وهم على استعداد لدفع مقابل الخدمات والمساعدة التقنية التى يرون أنها مناسبة وسعرها مقبول، ويسرون بأن يدفعوا الفوائد المستحقة عليهم بأسعار السوق.

وخلاصة القول إن الفقراء ليسوا أطفالاً، ولا هم جهلاء بالفطرة، وبدلاً من الشفقة المصطنعة ـ التى كثيراً ما تشعرهم بتجريدهم من إنسانيتهم، بل وتستغلهم فى الترويج لأغراض ايديولوچية دخيلة وعادة ما تكون ضارة ـ علنا أن نبين لهم الأمور الصحيحة. والفقراء ـ مثل غيرهم من الناس، لهم نقاط قوة، كما لهم نقاط ضعف ونجد بينهم قديسين، ومجرمين، وكل نوعيات البشر. وأفاد تدريب ريمينى كثيراً، من ناحية أنه ادرك أن ثمة علاقة بين الفقر والاقتصاد. ولاريب أن هذه ستبدو فكرة مذهلة لأى شخص لا تربطه أية صلة بالموضوع سوى من قراءته عن الأخلاقيات الاجتماعية أو من قراءته فى اللاهوتيات. ووجود الفقر بالنسبة لكثيرين من أمثال هؤلاء الكتاب يعد فرصة لشرح الايديولوچية التى تركز على الصراع الطبقى. وعلى النقيض من ذلك، فإن الحديث عن الموضوعات الاقتصادية، يبدو تافهاً ويخلو من الاثارة. فمعدلات الفائدة، ومنحنيات الطلب، والقروض بمعدل مائة دولار للقرض، كلها لاتجعل ضربات القلب أسرع. ولكن الايديولوچيات التى يدق لها القلب ثبت أنها لم تفد الفقراء شيئاً فى الماضى، ومن المحتمل انها تفيدهم شيئاً فى المستقبل.

وليس هذا معناه القول بأن الافكار الاقتصادية تشكل خلاصاً لكل الامور، وبمقدورنا أيضاً أن نكون دواء لجميع العلل حين لا تُحفظ فضائلها بإحكام فى المكان الذى تستطيع أن تعمل فيه بعض الخير. ولا يوجد سوى وضع واحد تستطيع المشروعات التى تدر دخلاً والقائمة على القروض، والتى وصفها ريمينى، أن تعالجه، وهو الوضع الذى تندر فيه السيولة ورأس المال،

اللازمين للاستثمار. وهى لم تستطع اطلاقاً أن تقدم القوة الثقافية أو العدالة السياسية وهما أيضاً ضروريتان للازدهار الاقتصادى.

ولقد أدلى ريمينى بتصريح سيبدو لبعض القراء أنه حقيقة بديهية خالصة، بيد أنه فى سياق المناقشات الفعلية كان بمثابة قنبلة شديدة الانفجار. فهو يقول بأن المشروعات التى تخفف بالفعل من الفقر، فإنما تفعل ذلك "باسعى لتحسين ناتج كل شخص. أيتعين زيادة نتاج الفقراء؟ إن هذا ما يذهل الكثيرين فمن يرتبطون بفكرة إعادة التوزيع، أو بأى برنامج تنمية يتبنى فكرة "مساعدة الفقير على تنفيذ أفكاره". ولسوف تفعل لأنه على النقيض من الفكرة العامه القائله بأن مساعدة الناس تكون من خلال ما تعطيه لهم. فهى تقول بأننا نساعد الناس بالحصول منهم على المزيد. وفى مناقشة خاصة بالتخفيف من الفقر تحدث ريمينى عما يقدمه الفقراء.

وليس عما يتلقونه. وعلى الرغم من أن هذا سيبدو أمراً عكسياً بالنسبة للقائلين. باعادة التوزيع، إلا أنه الأسلوب المعقول الوحيد لاستعراض الموضوع. وفكرة رومينى والتى تشاطره فيها الكثير من المنظمات، غير الحكومية التى درسها تقوم على حقيقة أنه لو جعلنا الأمر ممكناً بالنسبة للفقراء لانتاج السلع، والخدمات التى يريدها آخرون، فسوف يكون بوسعهم شق طريقهم بعيداً عن الفقر ـ ويتيحون الوسائل التى تمكن أصدقائهم وجيرانهم بعمل الشىء نفسه. ولن يثير قول الرب :"مغبوط هو العطاء أكثر من الأخذ" (أع٢٠:٣٥) الذين يأخذونه بجدية.

الجانب الروحى والوضع القانونى :

يقول ك.و.تايلور لا تذكر بعض المنظمات غير الحكومية التى واضح أنها مسيحية، توجهها هذا فى تقاريرها الرسمية. وهى تفعل ذلك أحياناً لأنها تحصل على معونات مالية من الحكومة وهى فى حاجة ـ أو تظن أنها فى حاجة ـ إلى أن تقلل من أهمية دواعيها ومقاصدها الدينية. ويقول انهم يظهرون هذا التحفظ أيضاً، لأن شهادتهم، مثل شهادة المسيح، ضمنية اكثر منها صريحة. ولكن هل كانت شهادة المسيح ضمنية على هذا النحو؟ إن المسيح كان صريحاً ومتمسكاً بأكثر مما كان عليه بالنسبة لوجود ملكوت الله وعلاقته بالحياة. ولم يكن هناك الكثير مما نرغب أن نطلق عليه "ضمنياً" فى مجموعة من التعاليم المليئة "بالأقوال الصحية". ومن الجلى أن تايلور كان قلقاً، وهو محق فى ذلك، بالنسبة لمحاولات الفصل بين الرسالة الروحية والرسالة المادية. وكانت تساوره شكوك كبيرة من أن تفسح الرسالة المسيحية وتبقى كفرع من الصليب الأحمر. وهو يسعرٌ على أنه كان للإنجيل تأثير روحى على حياة الناس فى برامج القروض، وهذه الفائدة لم تظهر فى دراسة ريمينى، بل انها لم تظهر أيضاً فى التقارير الرسمية للمنظمات. وأعتقد أنه محق فى هذا تماماً. فهذه المنظمات المسيحية التى تظهر بوجه للجماهير "أ" (المتبرعين المسيحيين) وبوجه آخر أمام الأشخاص "ب" (مراقبى الحكومة) من المحتمل أن تجنى الثمار المرة للظهور بوجهين.

وينبغى أن يكون التعميق للنضج الروحى يسير جنباً إلى جنب مع المشروعات التى تدر دخلاً والقائمة على القروض. ومن أسباب الأهمية البالغة لذلك هو أن أولئك الذين يتلقون عوناً من المنظمات غير الحكومية سيحققون فى العادة دخولاً أعلى من أؤلئك الذين تستخدمهم، ناهيك عن المتعطلين عن العمل، وهذا ما يقدم شوكة محتملة فى شجيرة الورد: وهناك أيديولوچية متفشية فى البلدان الفقيرة والغنية على حد سواء، لاتستطيع تحمل مظاهر

عدم المساواة هذه على أساس أنها أدلة على الظلم. وكل الحجج القائمة على الحسد تنتهى إلى هذا الأمر الذى يوحى بموضوع كنت آمل أن ريمينى قد اهتم به. وليس بوسع القائمة على القروض مساعدة الفقراء دون مؤسسات ثقافية وسياسية تسمح لهم بالازدهار. وإذا سمح الفقراء للحسد أن يسود تحفيزاتهم. فلسوف يولون مزيداً من الاهتمام لمنع شخصاً آخر من التقدم عليهم بأكثر مما يبذلونه لانجاز مهامهم الضرورية. وروح العمل يمكن أن تُخمد بواسطة السياسات التى تأتى وليدة الحسد، مثل فرض المصادرات، والتحكم فى الأسعار، والتعليمات المتنوعة العديدة.

من الشائع فى المجتمعات البدائية أن الناس يرفضون إيجاد وسيلة أفضل لحرث أرضهم، لأنهم لو فعلوا ذلك وحققوا محصولاً أكثر من جيرانهم، فلسوف تتهددهم قوة الحسد بالخراب، بل وحتى الموت. ولا يتطلب الأمر خيالاً واسعاً لندرك أن هذه صورة لمجتمع متحجر تماماً.

وفضلاً عن ذلك فالفساد المتأصل فى معظم البلدان الفقيرة يمكنه أن يربك أكثر المقاولين التزاماً ونشاطاً ويوقعه فى مستنقع من القيود والنزيف المالى نتيجة الرشوة، وبذلك يستنزف المشروع. والمصاعب التى من هذه النوعية ليست سهلة الانقياد للعمل المؤسساتى الذى يفتقر إلى البراعة. وحين سألت مدير احدى المنظمات غير الحكومية ما إذا كان المقاولون الذين يقدم لهم القروض المالية يعملون وفق القانون، تردد لبرهة ثم قال عن مضض : "كلاً. ولكن هذا لايعنى أن هؤلاء الناس كانوا مجرمين. بل يعنى أنهم كانوا يعملون فى إطار من عدم الشرعية الرسمية، حيث الأنشطة العادية التى ينخرط فيها الناس لاعالة أنفسهم، واعلنت اعتباطاً بأنها غير قانونية. وما الذى يحدث لهؤلاء الناس المقاولين حين يعرف رجال الشرطة، والبيروقراطيون، عن هذه الأنشطة ويستغلون ذلك لتحقيق كسب غير مشروع؟ والنتيجة تماثل قطع قاع محفظة المشروع الذى يدر دخلاً ويقوم على الاقتراض : ويستثمر المقاولون ما تبقى

بعد أن أخذ الموظفون الرسميون "نصيبهم". وإذا أخذ نظام الضرائب الكثير مما تبقى، فما هو مستقبل هذا النظام ؟ إن التجربة الروسية الحديثة عن الغضب الشعبى بسبب أرباح "الجمعيات التعاونية" التى أُضيفت عليها الشرعية مؤخراً ـ "أرباح فاحشة" بحسب لغة الدهماء. أدت إلى الضرائب العقابية التى استطاعت أن تهلك البراعم الصغيرة للمشروعات الروسية .

يدرك ريمينى أن العوائق القانونية تضاعف المصاعب وقد ذكرالتكلفةالعالية التي يتحملها الفقير لامتثاله للقانون عند بداية مشروع، وتشغيلة، ومن ثم فقلة منهم هم الذين يفعلون ذلك. وفى نقطة متصلة بالموضوع، قال إن الأخذ من الأغنياء لإعطاء الفقراء أمر له مبرر ـ لغة تدعو إلى الدهشة فى بقية البحث ـ ولكن ذلك فقط حين يكون ما أُخذ هو من الاحتكارات والعوائق الأخرى القائمة فى وجه المشروعات والمبادرات . والعدو هنا هو "المصالح الحصينة" التى تستفيد من ضعف الفقراء بسحق حقوقهم الطبيعية فى ممارسة حياة اقتصادية. وبعبارة أخرى فإن "الأخذ من" ليست لغة اعادة التوزيع التى يسوقها الحسد، والتى أُلحقت ضرراً بالغاً بالفقراء، بل هى استعادة العدالة العادية، مع حماية متساوية لكافة المواطنين.

وما سقته هنا من تحذيرات ليس المقصود بها صرف الانتباه عن اهمية دراسة ريمينى، والتى تُعد جديرة بالإعتبار، ولا عن المشروعات التى تدر دخلاً والقائمة على القروض، والتى تُعد أكبر علامة توحى بالأمل ظهرت حتى الآن تشير إلى أن الجهود المؤسساتية لمساعدة الفقراد يمكن أن تنجح. غير أن هناك مشاكل تلازمها ، بعضها ورد ذكره فى دراسة ريمينى، والبعض الآخر تعرف عليه البحث الذى أعده تايلور. ولم يُقرأ تقرير ريمينى إلا من المشاركين فى مؤتمر اكسفورد الثانى، حيث تبنى الإعلان ما توصل إليه التقرير، وقد جاءت الموافقة بالأحرى، على أساس الحماية التى نجمت عن الموجز الشفهى للتقرير وما تلى ذلك من مناقشة. أما تيلور فقد قدم ملخصاً اكثر ايجازاً عن بحثه ولاأحسب أن ملاحظاته التحذيرية لاقت أى اعتبار. ومع

ذلك، ودون أن نأخذ فى الحسبان التحذيرات التى رأى ريمينى ضرورتها، فضلاً عن اهتمامات تيلور والآخرين أيضاً، يمكن للمشروعات التى تدر دخلاً أن تصبح نفس العلاجات العامة المدمرة التى كانت عليها المعونة الخارجية لما يقرب من جيلين تقريباً.وحقيقة أن هذه المشروعات ذات الحجم الصغير أصبحت بالفعل الكلمة التى تثير ضجة فى مؤسسة المعونة الخارجية لا تُعد علامة صحية. فبوسع تلك المؤسسة أن تدمر البرامج الصغيرة مثلما كانت قادرة على تحطيم البرامج الكبيرة.

ولعل أفضل وسيلة لتجنب مثل هذه الكوارث هى أن نهتم اهتماماً كبيراً بالتحليل الاقتصادى، الذى تضمنته دراسة ريمينى ألى جانب الأسس الروحية، والكتابية التى قام عليها بحث تايلور. وهناك الكثير مما يتوجب عمله فى هاتين الناحيتين. وبالطبع فى تطبيق هذه الافكار التى بالكاد بدأناها.

الباب الثالث

الفصل الأول

نحو إجماع مسكونى

بقلم : ميشيل نوفاك وديريك كروس

اجتمعت مجموعة من العلماء من خلفية انجيلية، فى جامعة اكسفورد بانجلترا، ووضعوا مجموعة من الأحكام تماثل تماماً تلك التى أعلنها الحبر الرومانى الكاثوليكى، البابا يوحنا بولس الثانى، فى رسالته الدورية فى الأول من مايو سنة ١٩٩٢، وتحت اسم "السنة المائة". ومن كان يتنبأ بهذا التناغم الأخوى؟ إنه امر رائع حدث قرب نهاية القرن العشرين.

جاءت الوثيقتان : إعلان اكسفورد، ورسالة البابا الدائرية، متشابهتان فى خمس نواحى هامة.

أولاً : كلتاهما تعطى ولاءها الأساس للإنجيل، وتقيسان أحكامها العملية عن الحقائق الواقعية فى عالم اليوم على أساس التعليم الكتابى.

ثانياً : كلتاهما تخرجا من هذه التعاليم بعض الدروس الأساسية عن كرامة كل إنسان مخلوق على صورة الله، والحرية، والمسئولية الكامنة فى هذه الكرامة. وعلى هذا الأساس، أعطوا موافقة مشروطة للاقتصاد الحر الذى وُضع ليضمن الصالح العام وليفرز الخير العام فى حدود القانون والأخلاق والعدل.

ثالثاً : كلتاهما اهتمتا بالأمر المسيحى بأن يُولى اهتمام خاص لاحتياجات الفقراء المهمشين فى العالم. وفضلاً عن ذلك، وقد وضحت الوثيقتان فى تقديمهما لحجمهما وفى الوصول إلى نتائجهما، حكمة عملية كبيرة وحكماً فنياً رفيعاً، وكان الأمر سيبدو غريباً لو أن مثل هاتين الوثيقتين توصلتا إلى نتائج كل منها تعارض الأخرى تماماً. فقد كانت وراءهما

جدية مسيحية بالغة، تأتيان من مصادر مسيحية متماثلة. وكان من الممكن بالطبع أن يأتى الأمر على هذا النحو. وبينما كان هناك بعض المخلصين وبعض المصادر أمناء لنفس التطلعات التى كانت لنفس واضعى الوثيقتين ، لكان بوسعهم أن يستخدموا مفاهيم راديكالية متباينة لحقائق الاقتصاد المعاصر، حتى إن تحليلهم العملى الأخير، مهما كان متماثلاً فى الأصل اللاهوتى، إلا أنه كان سيأتى إلى نتائج جذرية مختلفة فى الواقع . لأنه كثيراً ما يحدث بالفعل أن مسيحيين من نفس الجدية والتفانى، يصلون على الرغم من ذلك بالفعل إلى تحليلات مختلفة جذرياً للحقائق المعاصرة، أو قرارات مختلفة بشكل جذرى "لعلامات الأزمنة". وهذا فى حد ذاته لايجب أن يزعجنا. وعلى أى حال، فإن الإنجيل المسيحى لا يحرم الأفراد من مسئولية استخدام عقولهم، واستخدام الوسائل الفكرية المتاحة بطريقة تمكن للمسيحيين أصحاب النوايا الطيبة (مثل أى أناس آخرين من ذوى النوايا الطيبة) أن يصلوا إلى أحكام عملية متباينة. أما الذى هو رائع حقاً فهو أنه فى هذه الحالة لم تقع مثل هذه الاحتمالية.

قد لا يكون سبب ذلك يصعب ادراكه. فلانهيار الواضح لما وصفه الاشتراكيون أنفسهم بأنه "الاشتراكية الحقيقية القائمة" (فى الاتحاد السوفيتى سابقاً وفى إمبراطورية فى وسط أوروبا) قد علّم العالم كله دروسا معينة. وفضلاً عن ذلك، فلم تحقق الاشتراكية فى النجاح فى اختبارات الحياة فى الأمم الاشتراكية فقط، بل إنه على غرار ذلك، نجد أن الاشتراكية الديموقراطية، والأحزاب الاشتراكية الديموقراطية فى أوروبا الغربية قد جاءت أيضاً مواجهه لحقائق اقتصادية معينة فى غاية الصعوبة. ومن أهم ما تضمنته الاعتراف بحدود سياسات مثل التأميم، التخطيط المركزى، الانفاق الحكومى، وبرامج المساعدات الاجتماعية. وهذه حدود يتوجب أن تحترمها حتى الاشتراكية الديموقراطية، والديموقراطيون الاشتراكيون.

وتتكون الاقتصاديات الحديثة من مواطنين أفراد ـ وكلاء اقتصاد مستقل ـ وهذه الحقيقة وحدها تأتى فى إثرها بنتائج معينة معقدة. وإلى الحد الذى تكون فيه لهؤلاء المواطنين الأحرار خياراتهم الحرة الخاصة بالسوق، فإن تحقيق الصالح العام يعتمد على ملايين من العمليات الاقتصادية الحرة. وبالحصول على بعض المعلومات عما يريده أشخاص أحرار، وعن مدى العرق والجهد اللذين هم على استعداد لبذله للحصول على هذه الاحتياجات، لم يوجد سبيل آخر يعمل تقريباً بهذا القدر من الكفاءة، والعدل والذكاء مثلما هو الحال فى نظام السوق.

وإذا اخذنا فى الاعتبار مثل هذه الدروس الكبيرة الكاسحة من خبرة زماننا، فأين التناغم بين إعلان أكسفورد، ووثيقة "السنة المائة" قد لا يكون أمراً مستغرباً للغاية. ودعنا نرى مدى التشابه بينهما.

بعض المقارنات :

لم يعط ما قرأناه فى بداية إعلان اكسفورد حول الإيمان المسيحى والاقتصاد فى الفقرة السادسة ما يلى : السلطان الذى أعطاه الله للإنسان على الخليقة (تك١ : ٣٠) تصريحاً لسوء استغلالها. بل وقيل لنا أيضاً أن الناس قد خُلقوا على صورة الله بالنسبة للمجتمع وليس كمجرد أفراد منعزلين (تك١:٢٨)، فإن عليهم أن يمارسوا السلطان بطريقة تتسم بمسئولية قبل احتياجات العائلة البشرية قاطبة، بما فى ذلك الأجيال القادمة. وهذه الفقرات المأخوذة من إعلان اكسفورد تذكرنا بالفقرة ٣٧ من وثيقة العام المائة :

إن رغبة الإنسان أن يملك ويتمتع، وليس فى أن يكون وينمو، وقد استهلك ثروات الأرض بل، وحياته بطريقة مشوشة ومبالغ فيها. وفى عمق هذا التخريب الذى لا معنى له للبيئة الطبيعية يكمن خطأ أنثروبولوچى، انتشر مع الأسف فى أيامنا هذه. والإنسان الذى اكتشف

قدرته على التغيير، وبمعنى وبطريقه معينه على خلق العالم من خلال عمله ، نسى أن كل هذا قام فى الأساس كعطية الله السابقة وأصل للأشياء الموجودة. ويحسب الإنسان ان بوسعه أن يستغل الأرض بطريقة أعتباطية، حيث أخضعها لإرادته دونما قيد، كما لو أنه ليس لها متطلباتها ، كما لها قصد سبق أن أعطاه الله، والذى بمقدور الإنسان فى الواقع أن ينميه، ولكنه لا ينبغى عليه أن يخونه. وعوض أن يقوم بدوره كمتعاون مع الله فى عمل الخليقة، وضع الإنسان نفسه مكان الله وبهذا انتهى بأن حفز الطبيعة على التمرد ، الأمر الذى يعد أكثر استبداداً من سلطانه عليها ... وفيما يتعلق بهذه النقطة على الانسانية فى أيامنا هذه أن تعى واجباتها والتزاماتها قبل الأجيال القادمة.

وثمة قليل من الأمثلة قد تساعد على توضيح المقارنة. فقد قيل لنا فى الفقرة الثامنة من الإعلان إن "الانتاج ليس ضرورياً فحسب لدعم الحياة، وجعلها ممتعة، بل إنه يتيح أيضاً للبشر فرصة للتعبير عن ابداعاتهم فى خدمة الأخرين". قارن هذه الفقرة بما جاء فى الفقرة ٣٢ من وثيقة "السنة المائة" : ... وإلى جانب الأرض، فثروة الإنسان الرئيسية هى الإنسان نفسه. ذلك وأن ذكاء الإنسان يجعله أن يكتشف قدرة الأرض الانتاجية، والطرق العديدة المختلفة التى من خلالها يمكن الايفاء بحاجات الإنسان. إن عمله المنظم فى تنسيق وثيق مع آخرين هو الذى يجعل من الممكن بصفة دائمة خلق المزيد من مجتمعات عاملة موسعة، يمكن الاتكال عليها من ناحية تغيير بيئة الإنسان الطبيعية والبشرية. وثمة فضائل هامة تضمنها هذه العملية ...

وعلى النسق نفسه، نجد أن الفقرة التالية فى الإعلان (وهى الفقرة ٩) تخبرنا أنه قد تم التعبير عن "المقدرة الابداعية للإنسان فى تصميم الوسائل التى تُستخدم فى المناسبات وفى العمل. وتساعدنا التكتولوچيا فى الايفاء بالاحتياجات الأساسية لسكان العالم، وأن نعمل

ذلك بطرق تنمى الامكانات الابداعية للأفراد، والجماعات. والفقرة ٣٢ من وثيقة "العام المائة" تقدم لنا شيئاً مماثلاً:

كان العامل الحاسم فى الانتاج يتمثل فى الأرض وبعد ذلك رأس المال ـ يُفهم على أنه "كل ما يتعلق بأدوات الانتاج ـ أما الآن فالعامل الحاسم وبشكل متزايد هو "الإنسان نفسه"، أى : معرفته، ولاسيما معرفته العلمية، وقدراته على إدراك احتياجات الأخرين، والعمل على اشباعها.

هنا أيضاً، قد يعين لنا أن نعتبر الفقرة ٥٩ من الإعلان، والتى تتناول النزعة الاستهلاكية، كما فى العبارة : تُعد "النزعة الاستهلاكية الطاغية للمجتمعات الغربية شهادة على حقيقة أن النجاح المادى للرأسمالية يشجع قوى وسلوكيات من المعترف به أنها ليست مسيحية. وهذه الفقرة، وفقرات تالية يجب أن تُقارن بما جاء فى الفقرة ٣٦ من وثيقة "العام المئة"

إذاً ـ قد وُجهت مناشدة مباشرة لمواهب الإنسان ـ فى حين أنه يتم بطرق عديدة تجاهل حقيقة الإنسان، كشخص ذكى وحر ـ إذاً سلوكيات المستهلك وأسلوب حياته يمكن أن تُخلق بحيث تكون من الناحية الموضوعية خاطئة، وكثيراً ما تضر صحته البدنية والروحية. لا يمتلك النظام الاقتصادى فى حد ذاته، معايير للتمييز على نحو صحيح بين أشكال جديدة، وعالية لإشباع حاجات الإنسان، والحاجات الجديدة الزائفة التى تعوق تكوين شخصيه ناضجة. وهكذا تبدو الحاجة ملحة إلى قدر كبير من العمل التعليمى، والثقافى، بما فى ذلك تعليم المستهلكين على الاستخدام المسئول لقدرتهم على الاختيار، رتكوين احساس قوى بالمسئولية فى أوساط المنتجين والشعب وفى وسائل الإعلام بصفة خاصة.....

وأخيراً، يمكن أن نقارن الفقرة (٦٠) من الإعلان وهى "على الأنظمة (الحكومية) أن تحترم

المبدأ القائل بأن القرارات الهامة المتعلقة بالمجتمعات المحلية لكى تكون على أفضل وجه، فإن إصدارها يتم عادة على مستوى حكومى يكون مسئولاً مسئولية مباشرة أمام الشعب الذى تؤثر فيه هذه القرارات ـ قارن الفقرة ٤٨ من "العام المئة".

يجب احترام مبدأ المعونة : ولا ينبغى على المجتمع الأعلى مرتبة أن يتدخل فى الحياة الداخلية لمجتمع من مرتبة أدنى، فيحرمه من وظائفه، بل عليه بالأحرى أن يدعمه عند الحاجة ويساعده على تنسيق نشاطه مع بقية أنشطة المجتمع، ودائماً بهدف الصالح العام.

بداية المشروعات الصغيرة :

ليست هذه التشابهات الملفتة للنظر بالنسبة للمبادىء الاجتماعية مجرد ملاحظات طنانة، أو ايديولوچية لتبرير الذات، فهى تفرض على المسيحيين التزامات من بينها الالتزام بالسعى نحو اجراءات فعلية للتخفيف ن الفقراء، والأكثر من ذلك، كسر قبضة ثقافة الفقر التى تُمسك بخناق الفقراء، وذلك عن طريق تغيير الهياكل المؤسساتية. ونقرأ فى الفقرة (٦٥) من إعلان اكسفورد ـ على سبيل المثال ـ أن "المتطلبات الأخلاقية كثيراً ما تكون لها فعالية لأنها لا تُنفذ إلا بحسب الضمير الشخصى". كما نقرأ أن "إعلان القيم المسيحية يجب أن يصاحبه عمل لتشجيع التغييرات المؤسساتية والثقافية ....".

وتصر وثيقة "العام المئة" على الرابطة الكاملة بين تحليلها بالواقع الفعلى لحياة الإنسان برمتها. ويعلن القسم ٤٨ أن الدولة التى تنفذ حق العمل لكل المواطنين ستصبح بالضرورة ديكتاتورية مستبدة ولسوف تسحق كل المبادرات الحرة. ومع ذلك، وبعد ذكر المنشور البابوي الدائرى هذا ، إلا أنه لم يصل إلى حد أن يكون تأكيد مجرداً لمجتمع سُلم بشكل تام وبكل أبعاده السياسة عدم التدخل. فالدولة تنتمى بشكل كامل للحياة الاقتصادية، والمشكلة تتمثل

فى كيفية تنظيم عناصر المجتمع على أفضل وجه. وبين هذه العناصر، وبالضرورة، جهاز للدولة له كفاءته السياسية، وكذلك منطقه لاقتصاد السوق الحرة. وبالنظر إلى أن "النشاط الاقتصادى فى الواقع ما هو إلا قطاع ضمن أنشطة متنوعة كثيرة، ومثل أى قطاع آخر، فهو يتضمن الحق فى الحرية ، وكذلك واجبه فى أن يستخدم هذه الحرية فى اطار من المسؤلية (الفقرة ٣٢)، والمنشور البابوى العام يرفض فكرة أن "الدولة ليست لها كفاءة فى المجال الاقتصادى".

ومن بين وظائف الدولة المناسبة، حسبما جاء فى المنشور البابوى ـ تنسيق وتوجيه الاقتصاد النامى : فمن واجب الدولة دعم الأنشطة المتعلقة بالأعمال المختلفة وذلك بخلق الظروف التى تضمن فرص العمل وذلك بتحفيز تلك الأنشطة عند نقصها أو بدعمها عند الأزمات (الفقرة ٤٨). وهكذا فإن الدولة فى الواقع لاتنزوى بعيداً، وذلك بالابتعاد ببساطة عن الأنشطة الخاصة بالمشروعات والأعمال التى يقوم بها مواطنوها، أو تفرض السيطرة عليها بحجة التوجيه الاقتصادى. ودورها هو التمكين والتسهيل والدعم.

فقد أضاف مؤتمر اكسفورد إلى إعلانه حول الإيمان المسيحى والاقتصاد"، بياناً عن "المشروعات التى تدر الدخل"، واستناداً إلى فكر مماثل فى دور الدولة من ناحية دعم النشاط الاقتصادى، وهو موجه لنوعية المبادرة التى قد تُتخذ من قبل الدولة والمجتمع لخدمة احتياجات الفقراء فى البلدان النامية. ويوضح البيان بكل جلاء ـ مثلما فعل المنشور البابوى ـ أن هوية العاملين الحقيقيين فى المجال الاقتصادى يجب وبصفة أساسية أن تتمثل فى الفقراء أنفسهم. والفقر ليس مشكلة يمكن بكل بساطة أن نلقى لها بالمال ثم ندعها تذهب إلى حال سبيلها. وهذا البيان جاء نقلاً عن دراسة تمت بتكليف من الموتمر. وإذا يدعو المؤتمر إلى "نهج جديد" يتجنب التحكم فى الاستراتيجيات الاقتصادية، فقدأصدر هذا التفويض المهم: "سياسات

محاربة الفقر يجب أن تسخر حيوية وامكانات المشروعات الخاصة لتحقيق الأهداف الاقتصادية لآلاف المشروعات الصغيرة التى تعمل لخدمة الاحتياجات الاستهلاكية اللازمة للفقراء.

والسؤال العملى الملح الذى أثاره هذا البيان هو كيف تُعزز تنمية المشروعات الصغيرة حتى يمكن للفقراء أن يعملوا فى المقاولات الصغيرة معتمدين على أنفسهم . وفيما يتعلق بالحكومة نفسها، فإن "التمكين" يُعد وإلى حد كبير من وظيفة العملية التشريعية. يشير البيان، وعن حق، إلى "متاهات القواعد والاجراءات التى تعوق مبادرة المقاولين الملتزمين ومن تهمش أولئك الذين تنفيهم إلى "قطاع غير قانونى".

لم يذكر البيان أية تفصيلات عن ما هى نوعية التغييرات التشريعية اللازمة للقضاء على هذه المتاهات ولتنظيم "العمليات غير القانونية" لتطابق القانون - ومن الجلى أن الهياكل القانونية تشكل شرطاً أساسياً لايقاف عملية تهميش العمليات غير القانرنية. ويتوجب تقديم اقتراحات عملية أخرى: الرسوم اللازمة لتأسيس المشروعات الصغيرة لا يجب أن تتجارز أجر يوم واحد. وعملية التأسيس يجب تبسيطها حتى يمكن التعامل مع موظف تسجيلات واحد بالنسبة لأوراق التأسيس. ولا يجب أن تتطلب عملية تسجيل التأسيس أكثر من تقديم طلب واحد، وتبادل الأوراق يكون عن طريق البريد. ويجب ألاتستغرق عملية استيفاء الإجراءات اللازمة أكثر من أسبوعين.

وثمة ناحية أخرى يمكن أن يقدم للإصلاح التشريعى من خلال تسهيلات للفقراء، وهى عملية منح براءات الاختراع وحقوق التأليف. وقد أشار أبراهام لنكولن إلى هذا العامل الاستراتيجى الهام فى بناء الحضارة، الانجلوأمريكية:. بدأت قوانين براءة الاختراع ..... فى انجلترا سنة ١٦٢٤، ثم فى هذه البلاد، مع عملية تبنى دستورنا. أما قبل ذلك، فقد كان بوسع أى شخص أن ينتفع فى الحال بما إخترعه شخصاً أخراً، ولذلك لم يكن للمخترع أية ميزة خاصة

يفيد بها من اختراعه. ولكن نظام تسجيل الاختراعات غيّر هذا الوضع، وضمن للمخترع، ولوقت محدد، أن يستخدم اختراعه لوحده، وبهذا أضاف وقود "الفائدة" لنار العبقرية، وذلك بالنسبة لاكتشاف وانتاج أشياء جديدة ونافعة. (١١فبراير سنة ١٨٥٩، من محاضرة عن الاكتشافات).

فمن ثم سيصبح الفقراء أكثر قطاع خلاق فى المجتمع وإذا أُتيح لهم فرصة الاستفادة من نبوغهم، واختراعاتهم، ويؤكد إعلان اكسفورد أيضاً أهمية تغيير القواعد والاجراءات الخاصة بالمؤسسات المالية بحيث تستطيع أن تقدم القروض للفقراء. وتوافر القروض بإجراءات ميسرة يمكن الفقراء من الحصول على الممتلكات، وخلق المشروعات الصغيرة وتحسينها، وتمويل تدعيم التعلم، او توسيع الفرص الاقتصادية المتاحة لهم.

ويتضمن الاعلان اقتراحات إضافية تستحق مزيداً من الدراسة. على سبيل المثال، يقدم على الحكومات والمؤسسات المالية فى البلدان المقرضة (الدائنة) أن تسمح باستخدام الدين الذى لايستعمل فى البلدان المدينة لتمويل برامجتدر دخلاً تقوم على أساس القروض. ثم إنه يقترح أيضاً أن تقدم حكومات البلدان الصناعية إعفاءات ضريبية للأفراد لمساهماتهم التطوعية فى تمويل مشروعات تدر الدخل تقوم على أساس القروض كأعمال صغيرة فى بلدان العالم الثالث.

وتركيز الإعلان على المنظمات غير الحكومية جاء متمشياً مع مناقشات دور الهياكل التوسطية فى المجتمع والتى نُفذت فى الولايات المتحدة وفى أماكن أخرى. وطبقاً للإعلان فإن "المنظمات غير الحكومية يجب أن تصبح قناطر بالغة الأهمية بين قطاعى الاقتصاد الرسمى وغير الرسمى. ونشر فكر إنسانى مسيحى يؤكد الذاتية والكرامة الشخصية للعامل مع كل

محاربة الفقر يجب أن تسخر حيوية وامكانات المشروعات الخاصة لتحقيق الأهداف الاقتصادية لآلاف المشروعات الصغيرة التى تعمل لخدمة الاحتياجات الاستهلاكية اللازمة للفقراء.

والسؤال العملى الملح الذى أثاره هذا البيان هو كيف تُعزز تنمية المشروعات الصغيرة حتى يمكن للفقراء أن يعملوا فى المقاولات الصغيرة معتمدين على أنفسهم . وفيما يتعلق بالحكومة نفسها ، فإن "التمكين" يُعد وإلى حد كبير من وظيفة العملية التشريعية. يشير البيان، وعن حق، إلى "متاهات القواعد والاجراءات التى تعوق مبادرة المقاولين الملتزمين ومن تهمش أولئك الذين تنفيهم إلى "قطاع غير قانونى".

لم يذكر البيان أية تفصيلات عن ما هى نوعية التغييرات التشريعية اللازمة للقضاء على هذه المتاهات ولتنظيم "العمليات غير القانونية" لتطابق القانون - ومن الجلى أن الهياكل القانونية تشكل شرطاً أساسياً لايقاف عملية تهميش العمليات غير القانرنية. ويتوجب تقديم اقتراحات عملية أخرى: الرسوم اللازمة لتأسيس المشروعات الصغيرة لا يجب أن تتجارز أجر يوم واحد. وعملية التأسيس يجب تبسيطها حتى يمكن التعامل مع موظف تسجيلات واحد بالنسبة لأوراق التأسيس. ولا يجب أن تتطلب عملية تسجيل التأسيس أكثر من تقديم طلب واحد، وتبادل الأوراق يكون عن طريق البريد. ويجب ألاتستغرق عملية استيفاء الإجراءات اللازمة أكثر من أسبوعين.

وثمة ناحية أخرى يمكن أن يقدم للإصلاح التشريعى من خلال تسهيلات للفقراء، وهى عملية منح براءات الاختراع وحقوق التأليف. وقد أشار أبراهام لنكولن إلى هذا العامل الاستراتيجى الهام فى بناء الحضارة، الانجلوأمريكية:- بدأت قوانين براءة الاختراع ..... فى انجلترا سنة ١٦٢٤ ، ثم فى هذه البلاد ، مع عملية تبنى دستورنا. أما قبل ذلك، فقد كان بوسع أى شخص أن ينتفع فى الحال بما إخترعه شخصاً أخراً، ولذلك لم يكن للمخترع أية ميزة خاصة

مضامين هذا الفكر، ويشجع الإعلان أيضاً تكوين الموسسات الأهلية القائمة على القروض. وهدفها الحكيم هو "الاستقلال التام والاستغناء عن الدعم الأجنبى. من الضرورى البحث عن سبل تضمن توافر القروض للنهوض بالفقراء. وإنه لمن الأهمية البالغة أن يُستثمر "رأس المال البشرى" ويذكر المنشور البابوى بأنه. "يوجد فى أيامنا بالذات شكل آخر من الملكية أصبح لايقل أهمية عن ملكية الأرض : ألا وهو ملكية البراعة، والتكنولوجيا، والمهارة. وتقوم ثروات الأمم الصناعية على هذه النوعية من الملكية بأكثر مما تقوم على الثروات الطبيعية (الفقرة٣٢).

ورأس المال البشرى الذى طُور من خلال التعليم هو اليوم السبب الرئيسى لثروات الأمم. وإقامة تعليم شامل، يجب أن يكون هدف الاستثمار الكبير علي المستويين الخاص والعام. بل ولا يجب إعاقة إقامة المدارس الخاصة، ولاسيماالمدارس الثانوية والجامعات، فالتعليم الذى تقدمه هذه المؤسسات سيعمل وبشكل سليم على توثيق الصلات بالفنون، والعلوم العملية اللازمة للتنمية الاقتصادية.

ويُختتم إعلان اكسفورد باعتراف حسن بخطية فكرية (الفقرة٦٥):"نعترف بأننا فى كثير جدا من الأوقات سمحنا للمجتمع أن يشكل آراءنا وأعمالنا، وأخفقنا فى تطبيق التعليم الكتابى فى هذه الحقبة الهامة من حياتنا، ونحن نأسف لذلك عظيم الأسف".

والله الذى خلقنا، إنما خلقنا لنكون مبدعين. إننا بالفعل نأسف، على السنوات التى كنا فيها نسلك سبل التأمل الأخلاقى فى حياتنا الاقتصادية، وكنا تابعين عوض أن نكون قادة. أما اليوم، فقد بدأ العالم كله فى العيش فى ظل نفس القوانين الاقتصادية. وهذه الحقيقة لا يجب أن تثير دهشة الذين يؤمنون أن إلهاً واحداً خلق كل الأشياء وهوضابط الكل.

الفصل الثانى

إعلان اكسفورد مساهمة فى الحوار المسكونى

بقلم : روب ڤان دريميلين

أطلق على الثمانينات حقبة البيانات، والإعلانات والرسائل الرعوية التى تتناول الموضوعات الاقتصادية. ومعظم هذه البيانات كُتبت فى الشمال، والبعض جاء من الجنوب، وكانت تركز على موضوعات معينة مثل أزمةالديون، ثم إن عدداً منها صدر عن هيئات عالمية مثل الڤاتيكان، مجلس الكنائس العالمى، ومؤتمر اكسفورد حول الإيمان المسيحى والاقتصاد. وهَبّة الوثائق هذه والتى تتناول الحياة الاقتصادية تشير إلى الأهمية التى يعلقها المسيحيون فى جميع أنحاء العالم بالنسبة للموضوعات المطروحة. ولم يكن فى هذا ما يدعو إلى الدهشة لأن الموضوعات الاقتصادية تتعلق بحياة الناس اليومية، ومن ثم فهى موضوعات يهتم بها المسيحيون. والإيمان المسيحى لا يستطيع أن يفرق بين الحياة الروحية والمادية. فقد تجسد الله فى يسوع المسيح ليشاركنا حياتنا البشرية، والصلاة الربانية التى علمها لنا المسيح إنما هى عن الحياة الروحية، وأيضاً عن موضوعات مادية مثل خبزنا اليومى، ومسامحة الأخرين بالنسبة لديونهم. والخبز، والديون ربما كانا من أكثر الموضوعات إلحاحاً والتى كان يهتم بها الإسرائيليون، ومازالت تشكل موضوعات ملحة تلقى اهتمام الكثيرين من الناس فى عالم اليوم. ولا يمكن عمل تقسيم بين الناحيتين الروحية والمادية، فإذا كان الناس يتضورون جوعاً، فهذه تعد مشكلة دينية بقدر ما هى مشكلة اقتصادية. والمسيحيون، عبر القرون، طوروا تقليداً غنياً، متعدد الاشكال من ناحية ادراك كيف ان إيمانهم يتصل بالحياة الاقتصادية، وكيف يمارسوا طاعتهم فى هذا المجال. وجه الأباء منذ عهد الكنيسة الأولى دعوات صارمة للاغنياء لكى يتقبلوا مسئوليتهم نحو الفقراء، والمحتاجين.وفى العصور الوسطى، ذكّرت حركات مثل الفرنسيسكان والوادانيين، الكنيسة القائمة بكلمات الأنبياء وتعاليم يسوع فيما يتعلق بالحاجة الماسة للبحث بكل نشاط عن حلول عملية للقضاء على الفقر، واقامة العدل. وظهر

أيضاً مصلحون مثل كالڤن، ولوثر، وكافحوا ليكتشفوا بجلاء أساليب مسيحية للتعامل مع سلوك الإنسان فى المجال الاقتصادى، وتنظيمه، الأمر الذى أخذت أهميته تتزايد فى أوروبا على ايامهم.

وعلى الرغم من أن الصدع فى الكنيسة، والذى وقع على مدى قرون، لم يتأت فى الغالب من موضوعات اقتصادية، إلا أن هذه الموضوعات تؤثر بالفعل فى السبل التى عولجت بها هذه المسائل بمعرفة التقاليد التباينة التى ظهرت فى غضون ذلك. ويعتقد المنتمون إلى الحركة المسكونية أنه ليس من بين تقاليدنا المنفصلة،أو مجتمعاتنا ما هو كاف فى حد ذاته. ومن المحتمل أن نكون قادرين بالأكثر على تبين حق الله ومحبته والتعبير عنها والتصرف على ضوئهما إذا ما استطعنا أن نفعل ذلك على بينة من الكنيسة كلها بمختلف استعلاناتها فى جميع أنحاء العالم. وهكذا يجب أن تُطرح كل تقاليدنا فى حوارات يمكنها أن تضمن اختباراً، وإثراء فكرياً متبادلاً. ويعد إعلان اكسفورد اسهاماً رفيعاً ومرحباً به فى هذا النقاش. وهذا الفصل الموجز يلتقط قليلاً من الموضوعات التى ورد ذكرها فى إعلان اكسفورد فى جهد يستهدف استمرار الحوار.

التنوع :

جاءت معظم الرسائل الرعوية الاقتصادية الصادرة فى السنوات الاخيرة من كنائس فردية، وكُتبت فى سياقات قومية معينة. ولقد ثبت أنه أمر فى غاية الصعوبة أن نعكس وبشكل كاف الاوضاع الاجتماعية، والثقافية، والسياسية لأولئك الذين يعيشون فى بيئة قومية معينة، وان نعطيها حقها فى هذه الوثائق. ولقد تضخمت هذه المشكلة حين حاولت هيئات دولية مثل إعلان اكسفورد أن تتناول مثل هذه الموضوعات المعقدة كسياسات،

ونظم اقتصادية. وفى عالم تسوده خلافات تاريخية وثقافية هائلة، فإنه لمن الصعوبة حقاً الذهاب إلى أبعد من الملاحظات التى لا قيمة لها، وقول شىء له مغزى فى كل سياق.

قد يصلح موضوع الثقافة لأن يكون مثالاً لهذه الناحية. فالثقافة تؤثر فى السبل التى تُستخدم فيها عناصر الانتاج ـ العمل، ورأس المال، والأرض. والثقافة تؤثر فى استبيانات لمن يخدمون، أو يعملون يوم الأحد، كما أنها تؤثر فى تقسيم العمل ـ على سبيل المثال ـ بين النساء والرجال ـ وكذلك نوعية العمل الذى يجب مكافأته مالياً، وعلى سبيل المثال، ربة البيت التى تهتم بالبيت وتربية الأطفال لا تعطى مكافأة، غير أن المدرس يُعطى أجراً مقابل عمله. ومنطق تكريس رأس المال الذى يسيطر على المجتمعات الغربية هو أيضاً ليس بديهياً بحد ذاته. وهناك ثقافات ومجتمعات لا ينتج فيها الناس أو يجمعون سوى احتياجاتهم الضرورية، بل وتوجد ثقافات يتنافس الناس فيها على العطاء بدلاً من التكديس(وفى هذا المجال نذكر أيضاً القصص التى وردت فى أع٢و٤).

يتأثر استخدام العامل الثالث للإنتاج، وهو الأرض، بالثقافة بصورة قوية. فى بعض الثقافات الفطرية يصلى الناس لآلهتهم أولاً قبل أن يقطعوا شجرة، وهذا يكاد يكون اعتذاراً لحاجتهم إلى الشجرة أو إلى الأرض. وبعض مناطق معينة من الأرض قد تكون مقدسة لأن الأجداد مدفونين فيها. وأيضاً احترام الطبيعة، والذى تتسم به معظم الحضارات الفطرية، وهو ما يتناقض مع الفكر السائد فى المجتمعات الحديثة. ولهذه السباب فإنه من الصعوبة الوصول إلى اتفاق ما دمنا قد جئنا من حضارات متباينة. وليس هناك وصفات، أو مخططات صحيحة أو عالمية شاملة قابلة للتطبيق بالنسبة للنظم، والسياسات والاقتصادية، ولنفس السبب، ما من نظام اقتصادى سياسى معين يمكن أن يوصف بالذات على أنه مسيحى

(الفقرتين ٥٤ ، ٥٦). يجب أن تأخذ السياسات الاقتصادية، في الحسبان، البيئة الثقافية، والتاريخية المعينة التي يزمع تطبيقها فيها. وثمة موضوع متصل بهذا، وهو أن الاقتصاد دائماً يتضمن تقديرات للقيمة" والإقتصاد ليس مجالاً مستقلاً للحقيقة تسيطر عليه قوانينه المحادية والشاملة. فمصطلح مثل "القوانين الاقتصادية"، أو عبارات مثل: يتطلب الاقتصاد عمل كذا وكذا تخفي وراءها حقيقة أن الخيارات قد تمت بواسطة شخص أو أشخاص على أساس تقديراتهم للقيمة. وجزء من مهمة نظم الاختيار والسياسات الاقتصادية طبقاً للحق الكتابي هي اكتشاف القيمة الأساسية و"تسلسل القيم" التي على أساسها تمت الخيارات بواسطة العوامل النقدية.

نقطة الالتقاء :

بقدر ما تدعو الحاجة إلى اكتشاف تسلسل القيم المستخدمة في العوامل النقدية في الحياة الاقتصادية، فإنه من الضروري أيضاً تعريف المعايير، والأحكام الى نقدرٌ بها القيمة والتي ربما دون وعي منا، نستخدمها حين نختبر النظم، والسياسات الاقتصادية، والتحليلات، التي لايمكن أن تكون محايدة على الإطلاق أو بعيدة عن القيمة، وبذلك فإننا نعزز الحوار حين نقول بوضوح من خلال أي نظارة ننظر بها إلى ما يدور حولنا. والحوار الأمين المثمر يتطلب منا أن نضع أوراقنا على المائدة ونوضح من أي موقف نتكلم. وثمة جهد في هذا السبيل بذله مجلس الكنائس العالمي في وثيقة الدراسة التي تبناها حديثاً، وهي بعنوان : "الإيمان المسيحي والاقتصاد العالمي اليوم". كانت وثيقة الدراسة هذه نتيجة دراسة استمرت أربع سنوات تمت عن طريق المشاركة، فثمة مسوَّدة للوثيقة تمت مناقشتها بمعرفة اللجنة المركزية لمجلس الكنائس العالمي سنة ١٩٩١، وأرسلت لجميع الكنائس الأعضاء للتعليق عليها. وكان من شأن ذلك أن المسوَّدة تم تنقيحها بدقة، وقد تبنت اللجنة المركزية النص النهائي سنة١٩٩٢. وقد عرّف

مجلس الكنائس العالمى أربعة معايير (سُميت "معالم" فى الوثيقة) يمكن أن تُستخدم كمحك وخطوط ارشادية فى كل موقف، بمعزل عن الخلفية الاجتماعية، والتاريخية ، والثقافية،

١) جوهر الصلاح لنظام الخليقة، المسئولية التى أنيطت البشرية بشأنها.

٢) القيمة والحرية المتأصلة فى كل إنسان والبشرية كلها.

٣) إن اهتمام الله، والعهد فى المسيح، مع كل البشرية، يلاشى أى حواجز نقيمها بيننا.

٤) يمكن اكتشاف المعيار الأعلى للعلاقات المتبادلة بين الناس، وسلوكهم، عدالة الله من خلال الاختيار التفضيلى للفقراء. وعلى الرغم من أن إعلان اكسفورد لم يذكر بوضوح معاييرة ، إلا أنه ليس من الصعب أن نستخلصها من النص. وقد يرى البعض فى هذا حكماً متحيزاً، بيد إنني أرى تقارباً كبيراً بين أراء إعلان اكسفورد ، وتلك التى تضمنها وثيقة دراسة مجلس الكنائس العالمى :

أ) القناعة بأن الله قد أعلن أن كل الخليقة جيدة (الفقرة١)، وأننا دُعينا لكى نعمل كوكلاء لله (الفقرتين٢و٦٥) كما أن ذلك أُشير إليه أيضاً فى المحك الأول المذكور فى وثيقة مجلس الكنائس العالمى.

ب) يؤكد إعلان اكسفورد أن العدالة أمر أساسى فى المفهوم المسيحى للحياة الاقتصادية.

حـ) يذكر إعلان اكسفورد أنه فى نظم التقييم الاقتصادى،ومن منظور مسيحى، يجب أن نتأمل قدرتها على توليد وتوزيع الثروة والدخل بعدل(الفقرة٨). وقد وُضح هذا بعد ذلك فى الإعلان، بالقول إن العدالة تتصل بصفة خاصة بما هو مستحق لمجموعات مثل الفقراء (٣٨) لأن الله هو حامى الفقراء (٣٣). وهذه الآراء تتفق مع تلك التى عُبر عنها فى المحك الرابع

الذى استخدمه مجلس الكنائس العالمى.

د) التأكيد على المشاركة، والكرامة الإنسانية (٤٠و٥٤) لا يجب أن يشكل التمييز فى المكانة والطبقية، والمميزات عوائق تحول دون الوصول إلى المؤسسات الاقتصادية، والاجتماعية (٥٥)، تتفق يقينية أن الله خالق الناس كوكلاء أحرار من الناحية الأدبية (٥١) مع ما جاء فى المعيارين الثاني والثالث من وثيقة مجلس الكنائس العالمى وعلى مستوى آخر، يتفق إعلان اكسفورد ومجلس الكنائس العالمى على أنه ما من نظام سياسى، أو اقتصادى معين جاء وصفه مباشرة في الكتاب المقدس (الفقرتان٥٤و٥٦)، وأن العمل حقيقة غامضة (٢٠) غير أنه فى ذات الوقت أمر أساسى لقصد الله للبشرية (٢٥و١٧)، وأن النزعة الاستهلاكية الطاغية فى المجتمع الغربى هى بالقطع غير مسيحية(٥٩) وأن العادة التى تستحوذ على الإنسان فتدفعه للسعى وراء المادية هى من بين أكثر صور الوثنية المدمرة فى تاريخ الإنسان(٣٤)، وأن هناك خطورة فى أن يُفترض نموذج السوق على أنه وثيق الصلة بنواح أخرى للحياة، ويعتقد أن الناس ترتيباً على ذلك أن ما يشجعه السوق هو الأفضل والأكثر صحة(٥٩)، وأن هناك حاجة لتدعيم الارتباطات التطوعية القوية (٦٣).

ومع الأخذ فى الاعتبار الاجماع الأساسى على هذه الموضوعات فإنى أود أن أبرر بعض النقاط التي من الضرورى أن نوليها مزيداً من التأمل، والحوار.

طبيعة البشر :

على غرار الكثير من الرسائل الرعوية الاقتصادية، يؤكد إعلان اكسفورد أن الله هو خالق كل شيء. ومع ذلك يصف الإعلان قول الإيمان هذا بأنه لايعنى أن الخليقة نفسها مقدسة (الفقرة١) وهذا تحذير مفيد ضد خطر إخفاء الطابع الرومانسى على القوانين الاقتصادية أو

تقديسها باعتبارها القوانين المعطاة من الله والتى لا يمكن ، بل ولا يجب أن ينتهكها الناس (كما يفعل الأسبان من أتباع الفلسفة السكولاستية). ثم إنه تحذيراً بعدم التسرع بوصف الكوارث الطبيعية بأنها من مشيئة الله. والواقع، وكما يذكرنا الإعلان (الفقرة٣) أن الله خلق العالم وأعلن أنه "حسن جداً"(تك١: ٣١). ولكن الله لم يقل إن الخليقة "كاملة". والمعنى الحقيقى للحياة فى كل ملئها، وبحسب ما وعدنا بها فى إنجيل يوحنا(١٠: ١٠)، بأنها لن تصبح ظاهرة إلا بعد أن يُقام حكم ملكوت الله بالكامل فى سموات جديدة وأرض جديدة.

ويؤثر نقص الخليقة أيضاً فى الإنسان. ولقد أعطينا المسئولية والقدرة الأساسية لأن نشارك الله فى عملية الخلق، إلا أن الجانب المقلوب فى هذا هوأنه بمقدورنا أيضاً أن نرفض دعوة الله. وتعد المظالم السائدة فى هذا العالم، وانتهاك الانسان لخليقة الله الحسنة، شهادات على انتشار، وشمولية ـ السمة "الأساسية"، للخطية. ويصارع بولس الرسول مع هذا فى رسالته إلى رومية حين يكتب ويقول إنه حينما يريد أن يفعل الحسنى يجد أن الشر حاضر عنده، وهو يشعر أنه أسير تحت ناموس الخطية الذى يتحكم فى سلوكه(رو٧: ٢١ الخ). وكلمات بولس ، ومعرفتنا أن الإنسان يمكنه أن يرتكب الخطية بسهولة ، وهذا عليه أن يدفعنا إلى التواضع حين نحاول أن نتناول موضوعات معقدة كالاقتصاد.وعلى الرغم من أن إدراكنا لمقدرة الإنسان على عمل الخطية يعد سمة لكل فكر لاهوتى مسيحى، إلا أن تقاليد مختلفة تضع تأكيدات متباينة بالنسبة لهذا الموضوع. فهناك تقاليد لاهوتية يُعد الناس فيها أنهم فى الأساس صالحون، بيد أنهم يُغرون على عمل الشر، وهناك من يبدأون من افتراض أن البشر ميالون لعمل كل الشرور، كما ذكر على سبيل المثال فى التعليم المسيحى فى هايدلبرج. والسياسات والنظم الاقتصادية التى يحاول الناس أن يخططوها تعتمد على فرضيات لاهوتية وأنثروبولوجية يضعونها بالنسبة لمستوى الثقة التى يمكن أن يولوها لطبيعة البشر. وأولئك الذين يعتقدون فى صلاح الطبيعة البشرية فى أساسها تراهم يتركون مجالاً كبيراً لحرية

الفرد فى عالم الاقتصاد ، بيد أن أولئك الذين هم أقل ثقة فى الميل الأساسى للإنسان فى أن يتصرف بعدل تراهم بالأحرى يبحثون عن نظم، وضوابط، ومقاييس قانونية . فكيفية نظرتنا لطبيعة الإنسان تُعد والحال هكذا موضوعاً هاماً حين نعرض للموضوعات الاقتصادية.

حرية الفرد والمجتمع :

يشير إعلان اكسفورد إلى أن الناس خُلقوا على صورة الله للمجتمع، وليس ببساطة كأفراد منعزلين (الفقرة٦). وهذه تذكرة نرحب بها، وخاصة بالنسبة لأولئك الذين يعيشون فى مجتمعات تتسم بتزايد النزعة الفردية بها. وهذه التذكرة فى ذات الوقت تثير السؤال الجوهرى فيما يتعلق بالصلة بين الحرية الفردية والجماعية، أو "Koimonia". ويرفض إعلان اكسفورد كلاً من الفردانية الأنانية، والتى تهمل المجتمع الإنسانى، والجماعية المتصلبة التى تخنق حرية الإنسان (الفقرة٤).

وطبقاً لما جاء فى الإعلان، فإن الاهتمام بالمصلحة الشخصية لا يكون مشروعاً، إلا فى إطار يتسم بالسعى من أجل خير الأخرين أيضاً، وهاتان الناحيتان متكاملتان (الفقرة٢٢). أما السؤال الذى يدور حول أى من الأنشطة السياسية الاقتصادية تقدم "اطاراً يتسم بالسعى لخير الأخرين" فيظل دون إجابة، إلا أنه، ولأسباب سبق ذكرها، كان من الحكمة ألاّ يجازف الإعلان بتقديم مخططات. ومع ذلك، يجب أن يولى مزيد من التفكير للقول بأن السعى للمصلحة الشخصية أمر مكمِّل للسعى من أجل الصالح العام. وقال فى هذا الشأن اجتماع مجلس الكنائس العالمى الشهير لدراسة موضوع "الكنيسة، والمجتمع، والدولة "والذى انعقد سنة١٩٣٧ فى اكسفورد أيضاً.

جاء وقت ساد فيه الاعتقاد أن تنمية هذا النظام الاقتصادى الجديد (الرأسمالية) لن

يحسّن فحسب الظروف المادية للحياة، بل إنه سيرسخ العدالة الاجتماعية أيضاً. وكان هذا التوقيع متأصلاً فى الاعتقاد أن تناغماً يؤسس مسبقاً سوف يحكم المصالح الشخصية للأفراد بحيث يخلق أعظم تناغم ممكن فى المجتمع ككل."فكل رجل، يسعى لمصلحته، سوف يخدم بالتالى الصالح العام". ولكن هذا الاعتقاد أصبح مشكوكاً فيه، وإلى درجة كبيرة فى أيامنا هذه.

تأتى هذه الأفكار على النقيض من وجهة نظر من يعتقدون أن القول :"ماهو صالح للعمل، صالح لأمريكا" ليس مجرد كلام منمق، بل إنه يعبر عن حقيقة. ومع ذلك، بوسعنا أن نتساءل كيف نصل إلى الحالة التى نسعى فيها إلى باهتمامنا الشخصى من أجل الصالح العام لتكون مفهومة لدى العاملين فى صناعة السيارات فى الولايات المتحدة الأمريكية، الذين يخشون من أنهم سيفقدون أعمالهم ودخلهم (مصالحهم الشخصية)، لأن انتاج السيارات قد ينتقل إلى المكسيك لخدمة "الصالح العام" لمنطقة التجارة الحرة بأمريكا الشمالية. وبوسعنا أن نتساءل أيضاً ما إذا كان مثل هذا الوضع سيُقنع العاملين بقصب السكر فى جزيرة (نيجروس) الفلبينية، الذين فقدوا وظائفهم لأن منتجى المشروبات الخفيفة استبدلوا قصب السكر ببدائل أخرى. ويستفيد مجتمع من انتاج المشروبات الخفيفة (والعملاء نتيجة خفض الاسعار؟) فى حين أن مجتمع آخر وهم العاملون بقصب السكر- (محرومون) لا يستفيدون وهذا يوضح العلاقات المعقدة بين الأفراد، والمجتمعات، وبين المجتمعات المختلفة. اذاً فما هو الصالح العام الذى نتحدث عنه؟ وفيما قطعت بعض البلدان شوطاً طويلاً فى الديموقراطية فى اتجاه "سياق يتسم بالسعى من أجل خير الأخرين"، نجد أن الاقتصاد العالمى يفتقر إلى الديموقراطية، والمؤسسات ذات الكفاءة ، يمكن أن تُوصف، وعن حق، بأنها غاية، حيث يسود فيها السعى من أجل المصلحة الشخصية للأقوياء. وإنه لمن المهم بالنسبة لهذه الناحية أن إعلان اكسفورد يشير إلى أن القيم الكتابية، والخبرة التاريخية تدعو المسيحيين للعمل للمساهمة الكافية لكل

الناس فى عمليات اتخاذ القرار بالنسبة للموضوعات التى تؤثر فى حياتهم (الفقرة٥٤) ،وعلى النسق نفسه، يذكر الإعلان أن القرارات الهامة المتعلقة بالمجتمعات البشرية المحلية عادة ما تأتى على أفضل وجه، عندما تكون على مستوى جانب حكومى، وتكون مسئولة بصفة مباشرة عن الناس، من تؤثر فيهم هذه القرارات (الفقرة٦٠). ومع ذلك ، نجد أن عمليات التنمية الدولية تأخذ اتجاهاً على النقيض من ذلك ، فعمليات التدويل المتزايدة للاقتصاد العالمى تميل إلى أن تنقل مراكز صنع القرارات السياسية والاقتصادية بعيداً عن المستويات المحلية. ولا نستطيع أن نفهم هذه الموضوعات ، ونتعامل معها إلا إذا عملنا تحليلات جادة لعلاقات الفقرة. فالاقتصاد دائماً يكون مجالاً تعمل فيه القوة بطرق عديدة متباينة. ولا يوجد خطأ فى قوة على هذا النحو، بيد أن الأمر يتطلب بحث موضوعات تتعلق بكيفية تحقيق القوة، واستخدامها، والسيطرة عليها، وتحليل هياكل القوة والتعرف على العوامل الحاسمة، قد تخفف من مشاعر الضعف فيما يتعلق بموضوعات معقدة مثل النواحى الاقتصادية.

قد توضح الأسئلة والموضوعات التى سبق ذكرها الحاجة إلى مواصلة دراسة مجموعات المواضيع الخاصة بالعلاقات بين حرية الأفراد ، ومصلحته، والمشاركة، المجتمع، والصالح العام، والقوة، على المستوى النظرى، والفكر اللاهوتى، وكذلك على المستوى العملى.

التجارة الحرة :

تنظر بعض الجهات إلى التجارة الحرة، والمشروعات الحرة على أنها الديوان العام لكثير من المشاكل. بل إن بعض الناس يذهبون إلى حد القول بأن الكتاب المقدس يعلم بكل وضوح بنظام التجارة الحرة فى الأسواق. ولكن إعلان اكسفورد يختلف عن ذلك حين يقرر أن الحرية الأكثر،

والتجارة بين تشكلان جزءاً هاماً للتقليل من الفقر على مستوى العالم. وقليلون هم الذين قد يعارضون ذلك، ولاسيما حين يأتى هذا القول فى إطار أسلوب الحماية المتزايد فى الشمال (الفقرة٤٣).غير أنه يمكن التساؤل ما إذا كان يجب أن تُؤخذ مثل هذه الأقوال بحسب نتيجتها المنطقية لتشير إلى أن حرية الحركة بالنسبة للناس يجب تدعيمها أيضاً للذين يسعون وراء مصلحتهم الشخصية.

وثمة سؤال آخر، وهو كيف تدعم ما يطلق عليها مناطق حرة للتجارة ـ المجتمع. من المؤكد أن التجارة حرة فى هذه المناطق بيد أن العمال ليسوا احراراً ـ فغير مسموح لهم بتكوين نقابات ـ وظروف عملهم لا تتناسب تماماً مع كرامة حياة الإنسان. فأية حرية هذه ، وأية حرية هى تلك التى نتحدث عنها ؟ لقد ناضل كلٌ من هيرمان دالى، وچون كوب مع هذا الموضوع واقترحا نظام "تجارة متوازنة" كحل وسط بين التجارة وحكم الفرد (السياسة المطلقة).

ومع ذلك هناك سؤال أخر بالنسبة للعلاقة بين التجارة الحرة والبيئة.هل يجب وضع قيود على التجارة الحرة، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالنفايات الخطرة، أو النوعيات المهلكة، كى نحمى البيئة؟ كيف يمكننا التعامل مع حقيقة أن الشروط المفسدة للتجارة للعالم الثالث، تحفز الطرق المدمرة بيئياً فى الانتاج والاستهلاك؟ وماذا عن التجارة الحرة فى المخدرات (الكوكايين، الأفيون، وما إلى ذلك) والسجائر والأسلحة؟وعلى أى أساس من أحكام القيم، والتحاليل تصل إلى نتيجة أن التجارة فى منتجات معينة يجب أن تكون حرة ، أم لا ؟ ومثل هذه الأسئلة توضح أن القول بأن الحرية التامة والتجارة بين الأمم أمر مرغوب فيه، يحتاج إلى إثبات. وفضلاً عن ذلك يجب أن نولى المزيد من التفكير فى الكيفية التى تؤثر بها التجارة الحرة على المجتمعات المختلفة.

ويرتبط بهذه الأسئلة موضوع النمو الاقتصادى. وإنه لمما يدعو إلى الدهشة أن إعلان

اكسفورد لا يتساءل فى أى موضع منه ما إذا كانت هناك حدود للنمو الاقتصادى. لكن الإعلان يشير بالفعل إلى الدمار البيئى فى علاقته بطمع الإنسان (الفقرة٣)، وهويحذر من النزعة الاسهلاكية الطاغية (٥٩) ،ويشير إلى مهمتنا ناحية المساعدة على دعم الخليقة (٦). ثم إنه تضمن بعض الأشياء العظيمة التى تحدث بها عن دورالتكنولوچيا (الفقرات٩-١٣) لكن لا موضع لسؤال هام ومن جهة نظر بيئية، أن هناك حدود غير منضبطة للنمو الاقتصادى ومع ذلك، فإن هذا الموضوع فى غاية الأهمية، كما تم توضيحه أيضاً أثناء مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة، والتنمية، والذى عُقد فى ريودى چانيرو سنة ١٩٩٢. وهل يمكن للخليقة أن تتحمل وضعاً يتمتع فيه العالم ككل بنفس مستويات المعيشة، ومستويات الانتاج، والاستهلاك، كما هو حادث الأن بالنسبة لأغلبية أولئك الذين يعيشون فى البلدان الغنية؟ فهل تكون التطورات التكنولوچية كافية للحد من الدمار البيئى لضمان تنمية مؤزرة ؟

تؤكد وثيقة الدراسة الخاصة بمجلس الكنائس العالمى، أن هناك مناطق كثيرة فى هذا العالم لا تزال فى حاجة إلى مستوى من الانتاج يوفر فرص العمل ، والدخل حتى يتيح حياة كريمة للجميع، وبالنسبة لهذه المناطق يظل النمو الاقتصادى حاجة ماسة. والواقع أن إنتاج السلع يمكن أن يكون بركة، كما يستشف من كلمة "حسن" فى الواقع. بيد أن طلب وامتلاك المزيد من السلع لا يؤدى بالضرورة إلى سعادة أكثر بالنسبة لأولئك الذين سبق لهم أن تمتعوا بمستويات عالية من المعيشة. فالزيادة المستمرة فى الإنتاج، والاستهلاك يمكنها، وهذا ما يبدو متناقضاًأن يؤديان إلى زيادة الندرة وليس زيادة الثروة والسعادة. أصبحت الأشياء مثل الهواء النقى، والماءالنقى، والهدوء، والوقت تزداد ندرة والندرة التى لا تُقدر بثمن لما يطلق عليها سلعاً غير اقتصادية آخذه فى الزيادة وفى الوقت الذي يبدو فيه أننا ـ من خلال الإنتاج المتزايد ـ نتحرك فى اتجاه عكسى. وطبقاً لما يقوله الاقتصادى "بوب جودزوراد"، فأن ظهور الندرة

بشكل عام يرجع إلى حقيقة قدرتنا على تحقيقها. وحين يحدث هذا، وحين نزعم أن احتياجات الإنسان فى الواقع الأمر لا حد لها، هنا تزداد الندرة، بغض النظر عن المستوى الحالى من التقدم المادى، ويبدو أن الكثيرين لم يعودوا يدركون معنى كلمة "كاف". فهناك حدود مادية وروحية للنمو الاقتصادى. وحال يولد فى الإنسانية احساس بالمطالبة بحد أدنى من الاستهلاك لضمان حياة كريمة، فإنه علينا أيضاً أن نفكر أين تقع الحدود القصوى، وكيف يمكن تطبيقها، قبل أن يؤدى بنا الافراط إلى كارثة ـ لا يمكن تطبيق الأقوال المأثورة التى تقول "عش ببساطة أكثر حتى يمكن للأخرين أن يعيشوا ببساطة". لا يجب على أحد أن يضيف إلى وفرته حتى تتوفر لكل واحد ضرورياته، بسهولة فى ظل الظروف التى ورثناها الآن، ولكنها تظل حقيقية وملحة. وذكرنا اجتماع مجلى الكنائس العالمى فى "كانبرا" سنة ١٩٩١ أن "النمو من أجل النمو ذاته هو استراتيجية الخلية السرطانية"، ولذلك يجب أن تتصدر جدول أعمالنا أسئلة من قبيل: ما الذى يتعين انتاجه، فى ظل أية ظروف، وبواسطة من، ولمن، وبأى تكلفة.

القطاع الخاص والعام :

وُجد ميل للشعور بالنصرة بعد انهيار النظم الاقتصادية المخططة مركزياً فى وسط ، وشرق أوروبا، بانسبة للنتصار على نظم السوق الحرة، وان ينظر إلى هذا على أنه يمثل نهاية التاريخ. ولحسن الحظ لم يقع إعلان اكسفورد فى هذا الفخ. فالنظام "المنتصر" له كثير من النقائص، ذكر بعضها فى الإعلان. يتمثل التحدى الأساسى اليوم فى معرفة كيف يمكن الخمع بين الحرية السياسية، وحرية كافية فى المجال الاقتصادى فيما تكفل شبكات فعالة ذات كفاءة للأمن الاجتماعى. والمناقشة الحقيقية لا تدور حول ما إذا كان يتم الاختيار بين النظم الاقتصادية المخطط لها مركزياً، أو نظم عدم التدخل. ولا يشكل أى منها موضوع ما إذا كان يتوجب اتخاذ القرارات الاقتصادية بواسطة الدولة وحدودها، أم بواسطة السوق والقطاع الخاص.

وكلاهما له دور يؤديه فيما يتعلق بالأمور الاقتصادية. ومن المهم فى كل موقف أن نقرر كيف يتحدا لتحقيق نظام عادل، يتسم بالمشاركة ويمكن تدعيمه. يجب أن تكون الإجابات على كثير من هذه المشاكل، والموضوعات من خلال عمليات المشاركة السياسية، ويشير إعلان اكسفورد على نحو صحيح إلى الدور الهام الذى يجب أن يقوم به المجتمع المدنى فى هذا الخصوص (الفقرة ٦٣).

وتضع والتصريحات حول البرامج التى تولد الدخل بين الفقراء فى البلدان النامية تأكيداً، مرحباً به على الحاجة إلى زيادة فرص بدرجة كبيرة الفقراء فى الحصول على القروض ومصادر التنمية الأخرى من خلال البرامج التى تدر دخلاً والقائمة على أساس القروض. والمنح للفقراء، والمحتاجين ربما ستدعو الحاجة إليها باستمرار، بيد أنه حيثما كان ذلك ممكناً يجب ايجاد سبل للفقراء ليقوموا بمساعدة أنفسهم. وهذه بصفة عامة أكثر فعالية وأيضاًأكثر إحتراماً لكرامة الإنسان. ولذلك، يطالب البيان بنهج جديد، نهج يحترم، ويستخدم الطبيعة المجزأة للمنافسة فى اقتصاد البقاء الخاص بالفقراء.

وهذا البيان يثير سؤالاً أساسياً : هل التحفيز المرشد يشكل منافسة أم تعاوناً؟ وهل يعتمد الذين يثقون فى السوق على المنافسة كقوة إيجابية، وهم مستعدون لاعتبار الأخرين من السذج لأنهم يتوقعون تعاوناً في العمل في عالم خاطىء محطم. سوف يضر أولئك الذين كانت لهم اختبارات مشجعة من التعاون، على أن المنافسة لابد وأن تثبت أنها مضرة إذا ما أتيح لها أكثر من حيز محدود. وهنا أيضاً يتعلق هذا السؤال بالكيفية التى ننظر بها إلى طبيعة الإنسان. وهذا، فى جزء منه يعد مناقشة لاهوتية بين أولئك الذين يثقون في الخلاص الذي سبق أن قدم لنا في المسيح، ويريدون أن يعملوا هذها من خلال التعاون، والذين يعتقدون أن تحقيق الخلاص "سيأتى بعد" وفي غضون ذلك يجب على السلوك البشرى أن يأخذ فى الحسبان

سقوط البشرية كلها.

وطبقاً لوثيقة دراسة مجلس الكنائس العالمى السابق الإشارة إليها، كل منهما له حجتة : فلا يستطيع المسيحيون سوى الاستمرار فى السياحة فى هذا العالم، كأولئك الذين يسعدون لأن يكونوا "حكماء كالحيات" (يدركون تماماً الخطية وقوتها)، "وودعاء كالحمام" (دائماً يتوقعون ويرحبون أن ينكروا ذواتهم، محبة للآخرين). وقد يعنى هذا فى الممارسات الاقتصادية السماح بكلتا الحالتين : المنافسة فى المجالات المناسبة، على أن يُمنع دائماً الغش والاحتيال، إلى جانب الترتيبات التعاونية للمجالات الأخرى، وفى جميع الأحوال يكون ذلك فى إطار المسئولية الديموقراطية.

وثمة ضعف فى هذا البيان، وهو أنه يركز جل اهتمامه على السبل التى من خلالها تتجاهل الدولة ،بل وتعوق المشروعات الصغيرة، والقطاع غير الحكومى، وفيما أنه من المؤكد أن هذا يحدث فعلاً، (ويمكن ذكر أمثلة عديدة لذلك)، فأن القطاع الخاص والهياكل الاقتصادية الدولية قد تكون مدمرة جداً للمشروعات الصغيرة (وعلى سبيل المثال) بعد أن دخل استعمال المساحيق فى كينيا، انهارت فى الواقع صناعات الصابون المحلية). وعلى ذلك، فإن الحاجة تدعو إلى قراءة هذا البيان إلى جانب إعلان اكسفورد، والذى يعترف بالفعل بهذه المشاكل، وعلى سبيل المثال، حيث يشير إلى مؤسسات انتقالية، يمكنها أن تمارس نفوذ كبيراً علي بعض الاقتصاديات (الفقرة٥٧)، وحيث يشير إلى أمم ومؤسسات كبيرة تغرى دائماً على استعمال التكنولوچيا لتسيطر على الضعفاء تحقيقاً لمصالحها الخاصة الضيقة (٩). حيث تدرك الحاجة إلى إعادة هيكلة كل من سياسات الاقتصاد القومى، والعلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك بشكل جذرى(٤٢).

وإنه لمما يؤسف له أن البيان لم يتناول البرامج التى تدر دخلاً والتى يستخدمها

الفقراء، أية إشارة فى أى موضوع منة إلى المبادرات الهامة التى سبق أن اتخذتها الكنائس، والمنظمات التابعة لها فى هذا المجال. وبمقدور البيان، وبسهولة أن يعطى الانطباع أن أهمية هذا الموضوع لم تكتشفها سوي الكنائس والمسيحيون منذ عهد قريب. ومع ذلك،فسبق في الاربعينيات أن أسس مجلس الكنائس العالمى "صندوق القرض الكنسى المسكونى"، والذى يعمل أساساً برأس مال دائر، ومع بداية السبعينيات أخذ مجلس الكنائس العالمى المبادرة وقام بتأسيس الجمعية التعاونية المسكونية للتنمية، والتى من أهدافها الرئيسية :

١ ـ العمل مع الفقراء فى جهود للاعتماد على الذات، من خلال خلق الوظائف والمال عن طريق تقديم القروض، والضمانات أو تقديم رأس مال للاستثمار.

٢ ـ أن تكون مثالاً لنظام اقتصادى أكثر عدلاً، وتبين أن أى مشروع يمكن أن يقوم على أساس مبادئ مستحقة، ومساعدة الفقراء، ومع ذلك يكون قابلاً للتطبيق.

٣ ـ توفير أداة للكنائس للمساهمة فى توزيع أكثر عدلاً للثورة وذلك باستخدام رأس مالها فى التنمية الاقتصادية بين الفقراء.

تطالب الكنائس والمسيحيون، من خلال الجمعية التعاونية المسكونية للتنمية بأن يستثمروا جزءاً من مدخراتهم ورؤوس أموالهم التى يستثمرونها، فى هذه المؤسسة. وفيما يقبلون عائداً مالياً أقل مما كان بمقدورهم الحصول عليه من الاستثمارات "العادية"، إلا أن عائداً اجتماعياً عالياً قد يتحقق من خلال ذلك. وأصحاب الأسهم فى الجمعية التعاونية المسكونية للتنمية لكل منهم صوت واحد بغض النظر عن عدد الأسهم التى يمتلكونها، وبهذا يعبرون عن اراتهم فى المشاركة فى سلطة صنع القرار. ورأس مال الأسهم يبلغ حوالى ٦٢ مليون دولار أمريكى، على مر السنوات كانت الجمعية التعاونية المسكونية للتنمية أداة نافعة فى المساعدة على

فى المساعدة على تحسين الوضع الاقتصادى لمائتى ألف من الفقراء من خلال المشروعات التى كانوا يمتلكونها أو يديرونها، أو يعملون فيها. وإذا كنا نعترف بأن هذا ليس سوى نقطة فى محيط، إذا ما وضعنا حجم الاحتياجات الهائلة التى لا تزال مطلوبة، إلا أنه يُعد هذا علامة للرجاء تُعد مثل هذه المبادرة هامة بما فيه الكفاية لأن تُذكر فى هذا السياق.

وقد يبدو غريباً، للوهلة الأولى، أن وثيقة مثل البيان الخاص بالبرامج التى تولد دخلاً بين الفقراء، تذكر الحاجة إلى المزيد مما يتوجب عمله فى مجال المسائل الخاصة بالإرساليات. ومع ذلك فإن هذا ليس غريباً جداً حسبما يبدو. وبالنسبة لمن لهم عيون ليبصروا، يكون واضحاً فى الحياة الاقتصادية، نحن محاطون بعدد كبير من الألهة الزائفة، والأوثان فى الحياة الاقتصادية، تُقدم لها العبادة، وتطلب ذبائح هائلة. وإذا كانت الرسالة عن دعوة الناس للرجوع عن الأوثان، والاتجاه لعبادة الإله الحى، فإن الحياة الإقتصادية تمثل حقلاً واسعاً للإرسالية. ولكن يتضمن حقل الإرسالية هذا الكنائس، التى كثيراً ما تشكل جزءاً لا يتجزأ من النظم القائمة. وطبقاً لما يقوله الأساقفة الرومان الكاثوليك فى الولايات المتحدة، فإن الإقتصاد السياسى يُعد من المناطق الرئيسية التى نحيا فيها إيماننا. ويشكل إعلان أكسفورد دعوة قوية لنا جميعاً لأن نعترف بهذا وأن نعيش إيماننا المسيحى فى النطاق الإقتصادى بطريقة ينطبق عليها القول : الشجرة تُعرف من ثمارها، وذلك حتى يؤمن العالم.

الفصل الثالث

ما الذى يطلبه الرب ؟

بقلم : دونالد هاى

ثلاثة بيانات حول الإيمان المسيحى والحياة الاقتصادية.

اعيد كتابة جدول الأعمال للجزء المختص بانهيار الشيوعية فى أوربا الشرقية الذى كان يُعرف سابقاً بالاتحاد السوفيتى، وما تبعه من هجر سياسات، ومؤسسات التخطيط الاقتصادى المركزى لصالح النظم القائمة على السوق ـ وعلى الأقل جزئياً ـ فى اعادة كتابة جدول الأعمال، كان ينبغى أن يناقش علماء الأخلاق المسيحيين صلته بالحياة الاقتصادية. غير أن أجزاء أخرى من جدول الأعمال ظلت دونما تغيير، ولاسيما التباينات الدولية فى الدخل وتأثير السياسات الاقتصادية غير الموضوعات التى كانت ستنبر عليها المناقشة. وأصبحت "الحلول" التى على أساس السوق فى المقدمة، والموضوعات الوحيدة هى كيفية تطبيق هذه الحلول، وتصميم الآليات المؤسساتية المناسبة.

ولذلك كان من المناسب على وجة الخصوص أن شهدت السنوات الثلاث الماضية ظهور التصريحات الكبرى المتعلقة بالموضوعات الاقتصادية من قبل الهيئات المسيحية التى تمثل ثلاثة اتجاهات من الفكر اللاهوتى، والأخلاقيات. وأول هذه التصريحات كان فى المنشور البابوى الذى اصدره البابا يوحنا بولس الثانى سنة ١٩٩١، والذى يشرح فيه التعليم الرسمى للكاثوليكية الرومانية. أما الفصل الثانى فيتمثل فى وثيقة الدراسة التى أعدها مجلس الكنائس العالمى حول "الاقتصاد كموضوع للإيمان"، تعكس الأخلاقيات الليبرالية للفكر اللاهوتى البروتستانتى. أما الثالث فهو إعلان اكسفورد عن الإيمان المسيحى والاقتصاد"، والذى قام على أساس منظور إنجيلى يتناغم مع الموقف العقيدى لمعاهدة لوزان.

والوضع الأساسى لهذه الوثائق الثلاث مختلف للغاية فإعلان اكسفورد ليس له نفوذ فى الدوائر الإنجيلية، أكثر من الموقعين عليه. وكان نتاج مبادرة خاصة من قبل مركز اكسفورد لدراسة الارساليات.وقد دُعى المشاركين ولم يكونوا يمثلون أية هيئآت على الرغم من المجهود

العظيم الذى يمثل كل وجهات النظر فى الدوائر الإنجيلية. ولعلنا نتساءل، لماذا لزم أن تكون المبادرة خاصة : لعل لجنة لوزان شعرت بأن مثل هذه المناقشات "سياسية" جداً، أو أنها ليست أساسية بالنسبة لاهتماماتهم.

أما وثيقة مجلس الكنائس العالمى فكانت من عمل مجموعة استشارية فى الموضوعات الاقتصادية تابعة للمجلس. وقد قُدمت بعد اجتماع "كانبرا" سنة ١٩٩١ استجابة لبعض المخاوف التى عبر عنها ذلك المجلس. وف« حين أنها عكست اجماع أمانة مجلس الكنائس العالمى، إلا أنها إستُبدلت بتصريح كان مختلفاً بشكل جوهرى على الرغم من أنه قام أساساً على الوثيقة الدراسية. وهذا التصريح الختامى تبنته اللجنة المركزية لمجلس الكنائس العالمى سنه ١٩٩٢. أما "العام المئة" فيشكل وثيقة مختلفة جداً : وهى كمنشور باباوى كانت تحمل كل سلطة التعليم الرسمى للكنيسة الكاثوليكية الرومانية. وفيما أنه ليس ثمة شك فى أن كثيرين من اللاهوتيين وعلماء الأخلاق الكاثوليك قاموا بدور كبير فى بحث وصياغة مسودّته، إلا أنه صدر باسم البابا يوحنا بولس، الذى كان له تأثير كبير على الوثيقة، سواء فى وضعها العام أو فى ما تضمنته من تفاصيل.

وإنه لمن المناسب المقارنة بين هذه الوثائق الثلاث تحت أربعة عناوين رئيسية : الأسلوب والسياق والمضمون والتطبيق. وهذه المجالات الأربعة تمكننا من التعرف على تميز كل منها ونقاط الاتفاق بينها.

الأسلوب :

إعلان اكسفورد

يعكس التباين فى الأساليب الأخلاقية آراء لاهوتية مختلفة عن أساس سلطة البيانات الأخلاقية المسيحية. والمشكلة الجوهرية للأخلاقيات الاقتصادية، تتمثل فى كيفية عمل النقلة من العقيدة الأساسية، أو الأفكار الأخلاقية، إلى عالم الظواهر الاقتصادية المعقدة. وثمة حلول مختلفة لتلك المشكلة من المؤكد أنها تكاد تعكس الفروق بالنسبة للسلطة فى الكنيسة. وإعلان اكسفورد واضح من جهة هذه المسألة : "....الكتاب المقدس، الذى هو كلمة الله الحى الحقيقى*، هو دستورنا الأعلى فى كل ما يتعلق بالإيمان، والسلوك، ومن ثم فنحن نلجأ للكتاب المقدس باعتباره مرشدنا الذى نثق فيه ..." (المقدمة). ويوضح الإعلان الوسيلة: هنا التعليم الذى تضمنه الكتاب المقدس فيما يتعلق بالحياة الاقتصادية وادرج تحت عناوين مثل: "الخليقة والوكالة" و"العمل ووقت الفراغ". ولاتُجد مناقشة للمشاكل التفسيرية التى نجمت عن استخدام المواد الكتابية بهذه الطريقة، ولم تتم أية محاولة لتبرير هذه الطريقة. غير أن الملخصات كانت أكثر من مجرد سرد النصوص. فكل منها قول له مايبرره عن المبادئ الأخلاقية التى قيل إنها تشكل أساس النصوص. وتطبيق هذه المبادئ يأتى بعد كل قسم من الإعلان. ونموذج التطبيق يمثل نقداً لنواح معينة من الحياة الاقتصادية يُتبع (أحياناً) اقتراح بالسياسة التى يتوجب انتاجها، ولو أن هذه النقطة الأخيرة نادراً ما تتحقق.

وثيقة دراسة مجلس الكنائس العالمى :

تبدأ وثيقة مجلس الكنائس العالمى بقصص فردية عنْ الصعاب الاقتصادية. وهى تبدأ بقسم كبير حول موضوع "السباق الاقتصادى فى أيامنا هذه" : فشل الانظمة القديمة. وتُوجد

مذكرات كل الوثيقة، تذكر بأنه على الأخلاقيات الاقتصادية أن "توضع في سياق" - بمعنى أنه يجب وضعها فى سياق مشاكل عملية، وفى أطر ثقافية، ولا تُعتبر نظاماً فكرياً مجرداً. وبعد أن وصفت القرينة وتبع ذلك قسم عنوانه "بعض المعتقدات الأساسية عن الحياة الاقتصادية، وهذه المعتقدات مأخوذة من التأكيدات اللاهوتية عن حياة الإنسان وأهميتها. بعضها يتسم بطابع العمومية، على سبيل المثال، فكرة أن بنى الإنسان يجب أن يُنظر إليهم كأفراد فى مجتمع، فى حين أن الأخرى جاءت أكثر من المعتقدات تحديداً، إلا أنها قُدمت أيضاً كقائمة تسويق من الأمنيات وليس كبيان متماسك عن الحياة الاقتصادية أو كفكر أخلاقى كامل ... ومن هذه الأهداف والرؤى، جاء قسم تحت عنوان : "الحاجة إلى سياسات اقتصادية" وعاد إلى بعض من الموضوعات المعاصرة والتى بدأ بها البحث، وحدد الموضوعات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية، ومع ذلك، دون أن يذكر على وجة التفصيل الاستجابات المناسبة لهذه السايسة. وقد تم التعبير عن الشكوك حول ما إذا كان من عمل الكنيسة أن تقدم سياسة أكثر تفصيلاً فيما تقترحة. ومن بين النقد الموجة للنهج الذى اتبعته وثيقة دراسة مجلس الكنائس العالمى هو أن المناقشة تمت فى إطار مهلهل، سواء داخل أقسام الوثيقة أو فيما بينها. من السهل اتباع الاتجاه الرئيسى للحجة المقدمة ولكن أى تفصيلات التطوير من "معتقدات أساسيه". ولعل جاء هذا الضعف نتيجة قناعة من كتبوها بأن الأخلاقيات الاقتصادية يجب أن تؤخذ من مشاكل حقيقية وليس من أمور نظرية.

العـــــام المئـــة :

يحمل المنشور البابوى كل السلطة التى تتمتع بها الكنيسة الكاثوليكية الرومانية نتيجة السلطان الذى مُنحة القديس بطرس وخلفاؤه فى كرسى روما. والعيد المئوى المشار إليه فى عنوان المنشور البابوى هو المنشور الخاص بـ Rerum Nowarum، الذى نشرة البابا "كيو"

سنة ١٨٩١. يوصف "العام المئة" Rerum Nowarum على أنه يشكل بذرة التطور فى تعليم الكنيسة الاجتماعى، أو "العدل الاجتماعى". والاشارات المفصلة فى الوثيقة تخص حد كبير منشورات باباوية، أو تصريحات صدرت عن الكنيسة أو الباباوات.

وحجة المنشور الباباوي واضحة ومتصلة. وبالضرورة تكون ونقطة البداية هى التعليم المسيحى عن الإنسان، على الرغم من أنه عند النقاط المناسبة كان يُشار إلى التعليم الخاص بالخليقة. وقد استخلصت من تعليم حقوق العمال، حق الملكية الخاصة، ومبدأ التضامن، ومبدأ حرية الإنسان (ومن ثم حكومة محدودة فقط). وقد استخُدمت هذه المبادئ حينئذ لتقييم الحياة الاقتصادية، واقتراح سياسات اقتصادية عامة لتصحيح المظالم التى تم وضعها. ومع ذلك، فأن هذا التطبيق ليس مجرداً، أو عاماً : بل وُضع بالأحرى فى سياق تعليق على أحداث اقتصادية وسياسية حديثة.

يُسجل للمنشور تقديمة تحليلاً للأحداث والمشاكل المعاصرة وبالمقارنة مع المنشور الباباوى مع الوثيقتين الأخرين، (وبذلك جاء فى سياق كامل)، ومبادئ أخلاقية لآهوتية قوية الحجة. قامت الوثيقة على أساس السلطة التى عليها الوثيقة بصورة جداً، إذا ما قُورنت بالاستكشافات غير القاطعة فى وثيقة دراسة مجلس الكنائس العالمى. وبالنسة للقراء من غير الكاثوليك الرومان فلربما تكون هناك بالطبع علامة استفهام بالنسبة للسلطان المزعوم للتصريحات الباباوية، على الرغم من أن المضمون يحوى الكثير مما يمكن قبوله. ولكن تعود للظهور ثانية الموضوعات المنهجية بدون الرجوع للسلطان البابوى فى تطور الأخلاقيات الاجتماعية المسيحية. ومن المحتمل أن تظل نفس الموضوعات ولفترة قادمة موضع مناقشة.

الســـياق

العـــام المائـــة

قُدمت السـيـاقـات التى أثرت فى مضـمونها وأهدافها الوثائق الثلاث. وهذا واضح للغاية فى حالة "العام المائة" ترى الادعاءات التى تضمنها المنشور البابوى أن سقوط الشيوعية فى أوربا الشرقية يعد انتصاراً وتبريراً لنقد الاشتراكية التى بدأها البابا "ليو" فى "Rerum Nowarum". فهى تواصل الحوار، وليس من شك، والنموذج البولندى فى الذهن، بأن التعليم الاجتماعى للروم الكاثوليك، والشهادة الأمينة التى قدمتها الكنيسة لهذا التعليم كانا مفيدين فى زوال الاشتراكية، على الرغم من أنها تعترف بأن هذا الادّعاء، والتحليل الذى يدعمه ليس لهما مصداقية بنفس المعنى مثل "العدل الاجتماعى".

ويذكر المنشور البابوى أن "Rerum Nowarum" كُتبت كتحليل الموضوع العامل" ؟ الصراع بين رأس المال والعمل الذى برز فى أواخر القرن التاسع عشر، ولا سيما مشاكل الأجور المنخفضة، وظروف العمل، والبطالة التى أصبحت من الاقتصاديات الصناعية. وكان صراع الطبقات، وإلغاء الملكية الخاصة، وحكم البرولوتاريا هو الحل الاشتراكى لهذه المشاكل. وتمثل مساهمة "Rerum Nowarum" فى تأكيد أن الكنيسة الكاثوليكية الرومانية كان لها دور فى تناول موضوعات الاقتصاد السياسى، وادعاءات الاشتراكيين، وهى البدء فى تطوير أخلاقيات مناسبة للحياة الاقتصادية وقائمة تعاليم مسيحية، واستخدام هذه الأخلاقيات للمواجهة:

ولقد طور البابا "ليو" فى "Rerúm Nowarum" مبادئ رئيسية من التعليم المسيحى. وأكد حقوق العمال الأساسية فى عملهم، والقائمة على أساس كرامة الإنسان الذى خُلق على

صورة الله. وهذه الحقوق تضمنت حق الاشتراك الحر فى النقابات العمالية، التى نُظر إليها كوسيلة لممارسة قوى مكافئة للرأسماليين، ولتحسين أحوال الطبقة العاملة، والحق فى الراحة يوم الأحد للترويح والعبادة. ولحقوق العمال هذه، أضاف البابا الحق فى الملكية الخاصة، وهذا بالتناقض مع ادعاءات الاشتراكيين. ومع ذلك لم يكن يُنظر إلى هذا الحق على أنه مطلق، فلا تكون الملكية من أجل النفع الشخصى فقط، بل وعن أجل نفع الأقارب أيضاً. وتدعى وثيقة "العام المئة" أن تعاليم الكنيسة فيما يتعلق بهذه الحقوق كانت نافعة من ناحية تمكين نقابات العمال من الحصول على ظروف، وأجور أفضل لعمالها على الأقل فى أوربا الغربية، الأمر الذى حفز على اصلاحات أخرى - نظم التأمين الاجتماعى، والمعاشات، والرعاية الصحية - والتى قُدمت على نطاق واسع إبان القرن العشرين فى الاقتصاديات الصناعية. وصف النقد فـــى "Rerum Nowarum" السياسة الإنسانية الخاطئة للاشتراكية على أن من عيوبها الرئيسية تنكر الالحاد، والعقلانية عند الاشتراكين، والتعليم المسيحى عن الإنسان، ومن ثم الكرامة الأساسية وقيمة كل إنسان. وعوضاً عن ذلك فإن الشخص ليس له وجود إلا بالنسبة للطبقة التى ينتمى (أو تنتمى) إليها. وهذا يجعل قرارات الفرد غير ذات موضوع، وتخضعه لمصالح طبقية. أما الملكية الفردية فليس لها مكان فى هذا التفكير، وهى فى أيدى الطبقة البرجوازية تعد عائقاً فى سبيل التنمية الاقتصادية، وتحسين ظروف العمال. ولكن تحسّن ظروف العمال، لابد من صراع الطبقات وطرد الرأسماليين عن طريق العنف. وعلى النقيض من ذلك، يسعى تعليم الكنيسة الكاثوليكية الرومانية لتعزيز التفسير الاجتماعى والاقتصادى من خلال احتجاجات بعيدة عن العنف، وقائمة على تعاليم أساسية عن كرامة الإنسان، والثروة، ومحاولة اقناع أولئك المسئولين عن الاقتصاد، والمساوئ الاجتماعية، ولكنها لا تسعى لتدميرهم أو طردهم.

وثيقة دراسة مجلس الكنائس العالمى :

يختلف سياقات وثيقة مجلس الكنائس العالمى، فقد كان تحليل مجلس الكنائس على مر السنين متعاطفاً مع الحلول الاشتراكية. وكان نبذ التحليل الاشتراكى، وزوال النظم الاشتراكية المخططة لابد وأن يشكل قدراً من الاحراج لكتبة الوثيقة. ولذلك فاستراتيچية الوثيقة هى الانخراط فى نقد لاذع لنظم السوق، تتضمن فيما أن الاعتراف بأن حلول المشاكل الاقتصادية فى المستقبل تبنى الأسواق بدلاً من استبدالها بالتخطيط. ولا تشرا الوثيقة إلى الطبقة، الصراع، أو إلى نوعيات ماركسية أخرى. وأقرب ما تحصل علية هو مناقشة "تفويض" من يقومون بتنظيم الفقراء والمظلومين لممارسة قوى معادلة ضد مضطهديهم. تُعد وثيقة الدراسة أكثر من الوثائق السابقة لمجلس الكنائس العالمى وضوحاً، من الناحيتين اللاهوتية والكتابية : وهذا تطور مفرح فى تفكير مجلس الكنائس العالمى فى هذه الموضوعات، ويقدم وعداً بتحليل مسيحى أكثر وضوحاً فى المستقبل.

إعلان اكسفورد :

إن إعلان اكسفورد هو سياق الخلاف الكبير والحوار بين الكنائس الإنجيلية حول موضوعات اقتصادية، وسياسية. ولقد أتخذ الكاتبون الإنجيليون الذين يتناولون الحياة الاقتصادية مواقف متنوعة حيث أوفوا الموضوع بحثاً وتدقيقاً بدءاً من الجناح اليمينى ممن يؤيدون الأسواق، والاقتصاد الحر إلى الجناح اليسارى وتحليلاته التى استخلصت على الأقل بعض الالهام من النظرية الاشتراكية، وتطبيقها. ويشكل هذا الاختلاف بالطبع قدراً من الحرج إذا أخذنا فى الاعتبار أن هؤلاء جميعاً يَدعون أن المواقف التى يتخذونها ويدافعون عنها تستند إلى سلطان الكتاب المقدس. ولذلك كان الهدف من عملية الدراسة ومن المؤتمر الذى أصدر الإعلان هو

معرفة ما إذا كان لمن المستطاع الوصول إلى أية درجة من الاجماع لهذه الآراء التى تتباين بشكل حاد.

وقد كان بعض المشاركين فى العملية بصفة مبدئية متشككون حول ما يمكن انجازة، ولقد دهشوا، وتشجعوا بدرجة كبيرة من المدى الذى تقاربت فيه الآراء. ويمكن تحقيق التقارب بطرق مختلفة : ومن بينهما العمل من أجل "المضاعف المشترك الأصغر" من التصريحات التى إما أن تكون فى أدنى حد من ناحية المضمون، أو مقيدة للغاية فى مداها حتى أن "الاتفاق" يغطى الكثير من الخلافات الأكبر حول موضوعات لم تتضمنها الوثيقة. مع ذلك لم يكن هذا الحال بالنسبة لإعلان اكسفورد، وعلى الأقل بالنسبة لمعتقداته الكتابية الأساسية فيما يتعلق بالحياة الاقتصادية. حيث كان أقل وضوحاً فى تحليل موضوعات اقتصادية معينة، وفى المعالجات التى يتعين اللجوء إليها. من المحتمل أن تكون الخلافات أكثر حدة. ومع ذلك، لا يتعين أن ننظر أن المسيحيين يتفقون على أن البطالة، على سبيل المثال، تُعد شراً اجتماعياً، إلا أنه يبدو أن هناك مبرراً قوياً قد يدعوهم إلى الاختلاف حول العلاجات المناسبة. ولم يكن التحليل الاقتصادى بأى حال على مستوى الاجماع سواء من ناحية أسباب البطالة أو من ناحية التأثيرات الناجمة عن سياسات مختلفة. والسعى لتعريف سياسة اقتصادية "مسيحية" للبطالة ربما يكون نشاطاً غير مجز.

المضمون :

بمقارنة مضمون الوثائق الثلاث، قد نركز على ما تقوله كل منها عن القناعات المسيحية بالنسبة للحياة الاقتصادية، وما يصفونة على أنه موضوعات كبرى تتعلق بالسياسة الاقتصادية يتعين طرحها على بساط البحث، وكيف ينظرون إلى دور الدولة ودور الكنائس فى السعى نحو عدالة اقتصادية.

الحياة الاقتصادية :

تُوجد فى المبادئ المسيحية للحياة الاقتصادية درجة كبيرة من التقارب على الرغم من اختلاف المواقف اللاهوتية التى عبرت عنها هذه الوثائق الثلاث.

أولاً : الموضوعات اللاهوتية عن الخليقة والوكالة نجدها فى كل الوثائق الثلاث كأساس للحياة الاقتصادية، وكجزء من دعوة الإنسان، وكتحذير بألاّ ندمر الخليقة التى هى لله وأنه أقامنا وكلاء مسئولين عنها.

ثانياً : الوثائق الثلاث تؤكد بشدة على الفكر اللاهوتى لطبيعة الإنسان. ويشكل العمل جزءاً من دعوة كل شخص، والغرض من العمل بصفة أساسية، ليس فقط تدبير احتياجات الإنسان. ولذلك هناك حق أساسى فى العمل، ويجب أن تحترم ظروف العمل كرامة الإنسان، كما أن المكافأة نظير العمل يجب أن تكون كافية لإعاله العامل وزويه. وتنظيم العمل يجب أن يُنظر إليه كتعبير عن الشركة بين الذين يعملون فى مكان معين : وبحسب كلمات المنشور الباباوى، يجب أن يكون العمل مجتمعاً من الأشخاص، وليس مجتمعاً من السلع الرأسمالية. وفضلاً عن ذلك، فإن حق العمل تحت موازنة بالحق فى الراحة والاستجمام، وقد ارتبط ولاسيما فى وثيقة "العام المائة" بالحق فى تخصيص يوم الأحد للعبادة.

ثالثاً : تعطى الوثائق الثلاث كلها أهمية "للاختيار التفضيلى للفقراء" والذى وُصف كموضوع كتابى كبير. وهناك ناحية اقتصادية محضة : أولئك الذين لا يستطيعون إعالة أنفسهم من خلال عمل انتاجى، يتوجب أن تُقدم لهم المعونة، والدعم من قبل المجتمع الذى يعيشون فيه. وثمة ناحية أخرى وهى أن الضعفاء والمحرومين يحتاجون إلى حماية خاصة حتى يتم التأكد من أنهم لا يُظلمّون، وأن حقوقهم محمية، وأنهم يلقون كل تشجيع كى ينخرطوا فى

حياة المجتمع.

وعلاوة على ذلك، يُعد تأثير طبيعة الإنسان الخاطئة على الحياة الاقتصادية موضوعاً مشتركاً: كل منطقة من الحياة الاقتصادية - وكالتنا على الخليقة، طبيعة عملنا، وموقف الضعفاء والمحرومين - قد أتلفته الخطية، مع تدمير البيئة، والتغرب فى العمل، وظلم الفقير، كل هذه كانت عاقبة الخطية. وعلى الرغم من اتساع منطقة الاتفاق، إلا أنه هناك أيضاً بعض الخلافات الملحوظة التى يُشدد عليها. وعلى سبيل المثال، تشدد وثيقة الدراسة الخاصة بمجلس الكنائس العالمى على أن الوكالة المسئولة تتطلب من أولئك الذين فى أيديهم السلطة الاقتصادية أن يكونوا مسئولين، ليس أمام الله فقط، بل وأمام مجتمعهم أيضاً. ويضفى هذا القول أيضاً تأكيداً أكبر على "Koinonia" (العلاقة بين حرية الشخص، والمجتمع) كمبدأ بالنسبة لحياة الإنسان برمتها، وهو الوحيد الذى انتفع بالمفهوم الكتابى لليوبيل. ويشرح إعلان اكسفورد بقلم الوكالة كتفويض ايجابى باستخدام قدرة الإنسان على الابداع والمبادرة لتكوين الثورة، بيد أنه يحذر من أنه يتوجب اخضاع التكنولوچيا لغايات الإنسان ولا يجب تركها لتنمو، بشكل مستقل دون اعتبار دقيق لنتائجها بالنسبة للإنسان وغير ذلك من نتائج. تتضمن وثيقة "العام المائة" عدداً من التأكيدات الواضحة - فهناك، على سبيل المثال، مناقشة طويلة عن العائلة باعتبارها أمراً أساسياً لازدهار الإنسان (مرتبطة بالمواقف المألوفة للكنيسة الكاثوليكية الرومانية بخصوص منع الحمل والاجهاض). لاقت الملكية الخاصة التأييد، والدفاع عنها على نهج الحجج الواردة فىRerum Nowarum، ولو أنها تخضع للقيد الخاص بأن السلع المادية، والموارد يتوجب استخدامها لصالح الجميع وليس بطريقة أنانية. وثمة تأكيد واضح آخر على دور معرفة الإنسان ومهاراتة المكتبية، وعلى تقسيم (أو تعاون) العمل فى العملية الانتاجية.

موضوعات خاصة بالسياسة الاقتصادية :

وإذا تحولنا بعد ذلك إلى قضايا السياسة الاقتصادية، نجد أن هناك اتفاقاً كبيراً بين الوثائق بالنسبة للمساحات الكبيرة من الحياة الاقتصادية التى يجب تناولها. وعلى الرغم من أن اقتصاديات السوق أعتُبرت نسبياً أكثر فاعلية من ناحية تأمين حسن استخدام الموارد ، الا أن هناك قلقاً كبيراً تم التعبير عنه بالنسبة لايديولوجية السوق، وثقافته. وهكذا كانت هناك تحذيرات ضد معاملة السوق كمعبود يستطيع أن يحل كل مشاكل المجتمع، وضد ثقافة الأنانية، والنزعة الاستهلاكية التى يمكن أن تتولد عنها. والغربة فى العمل نُظر إليها على أنها مشكلة جاءت وليدة معاملة العمل كمجرد مداخل للإنتاج، حيث أهمل احترام كرامة الإنسان، وشعور الإنسان بالدعوة. وقد أُدينت البطالة على أنها شر اجتماعى مستطرد. ووجود الفقر المستمر إلى جانب الوفر الكبير فى البلدان، وبين بعضها البعض، تم بابرازهما كموضوع رئيسى للكنائس. وهناك فرق ما فى التأكيد بالنسبة لتعريف الفقر. ووثيقة " العام المائة" تعطى ثقلاً أكبر للفقر المدقع (توفير الاحتياجات الأساسية للعائلة) ، فى حين أن إعلان اكسفورد ، ووثيقة مجلس الكنائس العالمى تحدد الفقر بعبارة مناسبة بالأكثر، على أنه معيار للحياة، يعوق بفاعلية المشاركة فى الحياة الكاملة للمجتمع. والوثائق كلها تبرز مشكلة ديون العالم الثالث، وتعطى أولوية مطلقة للبحث عن حلول لها. وأخيراً تشدد الوثائق الثلاث على مشكلة العالم البيئية الوشيكة، تحث على أنه يجب اتخاذ اجراء ما قبل أن يصبح الضرر بالنظام البيئ لا علاج له.

وبعيداً عن هذه الاهتمامات المشتركة، توجد بعض الخلافات فى النواحى التى يجب التركيز عليها. تظهر وثيقة "العام المائة" اهتماماً أكبر بالمؤسسات الاجتماعية وهيا كلها ـ العائلة، جهة العمل، والمؤسسات الوسيطة مثل تقلبات العمال، والمنظمات التطوعية ـ فى سياق الحياة

الاقتصادية. تعطى وثيقة مجلس الكنائس العالمى أولوية لسباق التسلح والتجارة العالمية فى الأسلحة. كما أنها تؤكد، مع إعلان اكسفورد، على أن أولئك الذين يمارسون سلطة إقتصادية (على سبيل المثال فى المؤسسات التى تعمل بين الدول) يجب أن يكونوا مسئولين عن اعمالهم، مع الآخرين بخلاف حملة الأسهم. يتضمن إعلان اكسفورد التضخم، تجارة المخدرات، التمييز، والاهمال النسبى للقطاع غير الرسمى فى البلدان النامية كموضوعات كبرى أخرى تتعلق بالسياسة.

وجدول الأعمال الذى ستتم مناقشتة عامر بالموضوعات المعقدة جداً. وليس ثمة وثيقة من الوثائق الثلاث استطاعت أن تحقق تقدماً بعد تحديد المشاكل الاخلاقية، وربما أشارات قليلة إلى الجهة التى يجب البحث عن حلول فيها. والتراجع عن التحليلات المفصلة والسعى وراء الحلول، قد يكون بالطبع استراتيجية مناسبة للكنائس. ووثيقة مجلس الكنائس العالمى على وجه الخصوص تتجنب تعريف التوصيات الخاصة بسياسة معينة، على أساس أنه يجب السماح لكل مجتمع بالبحث عن الحلول المناسبة لثقافتة وتقاليده.

دور الدولـــة :

ولكن من الذى يتوجب عليه أن يتصرف ؟ لم تتعرض وثيقة مجلس الكنائس العالمى لهذا الموضوع بصفة مباشرة، غير أنه من الواضح أنها تقبل بأن حل المشاكل الاقتصادية يُعد من مسئولية الحكومة. ففى داخل قطر ما، يجب أن تكون الحكومة مسئولة بالكامل أمام مواطنيها بالنسبة للسياسات التى تنتجها وعلى المستوى الدولى، تقترح الوثيقة اعطاء سلطات أكبر لمنظمات مثل هيئة الأمم المتحدة، ولكنها تقول بأنه يجب أن تقل سيطرة الدول الغنية، والقوية على مثل هذه الهيئات، كما يجب أن تكون أكثر استجابة لاحتياجات البلدان الأكثر فقراً. وتفترض وثيقة مجلس الكنائس العالمى، ومن ثم لعلها توافق على الحكومات

القوية التى تنهج سياسة التدخل. ويتضمن إعلان اكسفورد قسماً كاملاً خُصص : للحرية، والحكومة، والاقتصاديات، ولعل ذلك مرده أن هذه كانت تشكل منطقة خلاف كبرى بين الإنجيليين أنفسهم. ويستكشف الإعلان مفهوماً مسيحياً لحقوق الإنسان قائماً على التعليم القائل بأن الناس خُلقوا على صورة الله، ويؤيد حكومة ديموقراطية تحترم هذه الحقوق، ويحذر من تركيز القوى الاقتصادية فى أيدى غير مسئولة مسئولية كاملة.

وتؤكد وثيقة "العام المائة" مسئوليات الحكومة فى عدد من المجلات : اقامة اطار قضائى للنشاط الاقتصادى، وتأكيد الظروف الملائمة فى العمل، وضمان أجور كافية، واتخاذ اجراءات لمحاربة البطالة اتاحت ما يلزم لخير الشعب وبمستوى كاف، واتخاذ الاجراءات التى تدعم الحياة العائلية. ومع ذلك، إذا أخذنا فى الحسبان أن الوثيقة تعبر عن الفرحة لسقوط الأنظمة الشيوعية الدكتاتورية، فلا نجد حماسة للحكومات القوية التى تنهج سياسة التدخل. وهى تعترف بأن التدخل فى الأسواق يكون أحياناً من الأمور اللازمة، ولكن هذا يجب أن يكون فى أضيق الحدود. تم تأكيد مبدأ تقديم المعونة. ويجب اتخاذ اللازم لعدم مركزية العمل بقدر الامكان. ولا يجب أن تكون المسئولية على أى مستوى حكومى أو بمعرفة مستوى حكومى أقل من الحكومة، أو فى الواقع بمعرفة مؤسسات أخرى (الجمعيات التوسيطية)، بما فى ذلك العائلة أو الكنائس. وثمة نقطة مماثلة أثارها إعلان اكسفورد بإشارته إلى "النظم الوسيطة" التى ليست عامة أو خاصة (بمعنى النزعة الفردية). وفيها اتفقت الوثائق الثلاث جميعاً، على أن الحكومة يجب أن تكون ديمقراطية مسئولة، إلا أنه يوجد فرق محدد فى الرأى من ناحية مدى التدخل المناسب فى الحياة الاقتصادية. ولعل وثيقة مجلس الكنائس العالمى أكثر من يوافق على التدخل، ووثيقة "العام المائة" أقلها موافقة.

دور الكنائس :

تحتوى وثيقة مجلس الكنائس العالمى على فصل ختامى مفصل عن اعتقادها بالنسبة لكيفية تصرف الكنائس إزاء الموضوعات الاقتصادية. ومن الواضح أنها تحث على وجوب أن تكون الكنائس "ملتزمة بالتعامل مع الموضوعات الاقتصادية من منظور إيمانى"، وقد نُظر إلى هذا القول باعتباره مساهمة فى تلك العملية. وفضلاً عن ذلك فإنها تحث على وجوب أن يقوم المسيحيون والكنائس بعمل فحص دقيق لأساليب حياتهم، وأولوياتهم، ونظمهم، وانخراطهم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر فى الحياة الاقتصادية، وما لم تستطيع الكنيسة إصلاح نفسها على ضوء التعاليم المسيحية، فمن ثم لايكون لها حق فى مخاطبة السلطات الدنيوية. والأكثر من ذلك، أنه يتعين على الكنيسة أن تنخرط فى "الخدمات التحويلية". وهذه تتضمن اتخاذ موقف نبوى فى تعريف الظلم الاقتصادى، وتقديم رؤى بديلة للحياة الاقتصادية، والانخراط فى الدفاع عن موضوعات معينة، وفى خدمات "التقوية" مثل تنظيم الفقراء، والمظلومين كى يمارسوا قوة موازية للقوى التى تظلمهم. وهذه الخدمات لا يُدافع عنها بسهولة : والواقع أنها وُصفت بأنها "تعهدات هائلة" بالنسبة للكنائس.

وعلى النقيض من ذلك لاتقول وثيقة "المائة" إلا القليل عن الآليات التى تسعى بواسطتها الكنيسة الكاثوليكية الرومانية للتأثير فى السياسة الاقتصادية، وتذكر أن وثيقة "Rerum Nowarum" كانت مفيدة فى الاصلاحات التى استهدفت تحسين ظروف العمال من الاقتصاديات الصناعية فى القرن العشرين، وأن دور الكنيسة كان حاسماً فى انهيار الشيوعية فى أوربا الشرقية. وهى تفترض بجلاء أن ما سيضطر المنشور البابوى الجديد إلى قولة سوف يتخذ بجدية ليس داخل الكنيسة الكاثوليكية الرومانية فحسب، بل من جماهير أكثر من ذلك بكثير. ولعل هذه الثقة تعكس معرفة أن الكنيسة الكاثوليكية الرومانية لها

بالفعل تواجد مؤثر فى مجالات كثيرة من الحياة السياسية والاقتصادية وبعض من هذا التواجد هو تمثيل رسمى معترف به، والبعض من خلال جماعات ضغط حذره ولكنها جيدة التنظيم، وجزء يتمثل فى حقيقية أن الرومان الكاثوليك يشغلون مواقع رئيسية فى المؤسسات الدنيوية، وهم على استعداد للسماح بتعاليم الكنيسة لأن تؤثر فى سياسة القرارت التى يتخذونها. وهذا التواجد المؤثر لايجب أن يُنظر إليه على إنه بمثابة "مؤامره" كما تؤكد بعض الجماعات البروتستانتية التى تنحو إلى المغالاة. بل يعكس بالأحرى نجاحاً فى تعزيز التعليم الاجتماعى للكنيسة الكاثوليكية الرومانية، والتى تود جماعات مسيحية أخرى أن تقلده. وثمة سؤال هام يدور حول الكيفية التى ستستجيب بها الكنيسة الكاثوليكية الرومانية لمفهوم مجلس الكنائس العالمى عن خدمات "التقوية" ومن يقرأ تعريف هذه الخدمات فى وثيقة مجلس الكنائس العالمى يُصدم فى الحال للتشابه مع الدور الذى تقوم به الكنيسة الكاثوليكية الرومانية فى تعزيز قضية جبهة التضامن فى بولندا. فلماذا والحال هذه يكون الڤاتيكان متشككاً فى خدمات التقوية التى تقدم للمجتماعات الدنيا فى أمريكا اللاتينية ولاسيما تلك الموجودة فى البرازيل، إذاما أخذنا فى الاعتبار هذا القول المذكور فى وثيقة "العام المائة" : "محبة الأخرين، وفى المقام الأول محبة الفقراء ....تكمل فى تعزيز العدل"؟

لا يتضمن إعلان اكسفورد برنامج عمل للكنائس. ويستطرد قائلا : "ولذلك سنحاول انتهاز أية فرصة للعمل من أجل تنفيذ المبادىءالتى حدودها هذا الإعلان ...." وقد يعكس هذا حقيقة أن الإعلان كان فى الأساس مبادرة خاصة دون اعتراف رسمى من قبل أى من الطوائف الإنجيلية. ومن حيث المبدأ على الأقل، ممكن أن تنشر وثيقة مجلس الكنائس العالمى عن طريق الكنائس من أعضائه (ولو أننا نتشكك فيما إذا كانت هذه الآلية على وجه الخصوص لها فعاليتها). وهذا الخيار لايتوفر لإعلان اكسفورد، وبعيداً عن الوضوح حيث ما

تمض اليه العملية. من الذى سيقرؤها، ويدرسها ويعززها؟ والروم الكاثوليك عليهم أن يهتموا بالاطلاع على المنشور البابوى : ولكن ليس هناك التزام مماثل على الانجيليين على أن يأخذوا إعلان اكسفورد بشكل جدى.

ما الذى بمقدورنا أن نتعلمه من هذه الوثائق الثلاث؟

أولاً: إنها توضح بكل جلاء الاختلاف المستمر بين الروم الكاثوليك، والبروتستانت الليبراليين، والتقاليد الانجيلية حول مصدر وسلطة الأخلاقيات المسيحية الإنجيلية. وثمة صورة تقول إنها تمثل على التوالى سلطة تقاليد الكنيسة، وأولوية المنطق، وسلطة الكتاب المقدس. وهذا تبسيط: فالتقليد، والمنطق، والكتاب المقدس كله موجود فى الوثائق الثلاث. ولكن الصورة لم توضح بفاعلية طبيعة الوثائق. ومن بين نتائج ذلك، أن وثيقة "اليوم المائة" وإعلان اكسفورد تم وضعها ومناقشتها بأكثر مما كان عليه الحال بالنسبة لوثيقة مجلس الكنائس العالمى، والأساس الواضح والموثوق به للأخلاقيات الاجتماعية يسمح بتفسير يتسم بمزيد من العمومية.

ثانياً: توضح الوثائق الثلاث درجة كبيرة من الاتفاق حول ما يمكن تسميته المبادىء المسيحية للحياة الاقتصادية. غير أن المنشور البابوى يولى المؤسسات الاجتماعية، والاقتصادية اهتماماً أكثر مما توليه لهما الوثيقتان الأخريان.

ثالثاً: يوجد أيضاً اتفاق كبير على الموضوعات الاقتصادية، والسياسية التى يجب أن تتناولها الكنائس بعد انهيار الاقتصاديات الشيوعية المخططة.

رابعاً: هناك اتفاق على أن الحكومات عليها أن تشترك فى وضع السياسة الاقتصادية، وأنه عليها أن تكون مسئولية بشكل ديموقراطى عما تتخذه من قرارات. ويبدوا أن الاتفاق

كان أقل حول المدى المناسب للتدخل فى الحياة الاقتصادية.

كانت ثمة رغبة فى اعطاء الوكالات الدولية مزيداً من السلطة لاصلاح المظالم وتعويضها فيما يتعلق بالموضوعات الاقتصادية العالمية.

خامساً: كان هناك اتفاق على أن الحياة الاقتصادية، والسياسية هى مجالان شرعيان (والواقع لازم) لانخراط الكنائس فيهما، وحتى إذا كانت وثيقة مجلس الكنائس العالمى فقط التى توضح كيفية تنفيذ ذلك. وهناك تفاوت كبير فى نوعية هذه الوثائق. فوثيقة "العام المائة" تنفرد بأنه بُحثت، ونُوقشت وكُتبت بشكل أفضل من الوثيقتين الأخريين. ملاحظة الموقف المعاصر ، وتحليله بشكل دقيق. وهناك اللجوء إلى التقليد، أو الأخلاق الاجتماعية التى بُرئت بعد سقوط الشيوعية، ويوجد افتراض ضمنى أنه حين تقول الكنيسة الكاثوليكية الرومانية أى شىء فأنه سيتم فى الواقع (كما يدعون أن هذا ما حدث فى الماضى). وثمة تعجب ماإذا كان البروتستانت الليبراليون، أو الإنجيليون سيكونون قادرين فى يوم من الأيام أن يتعاملوا مع هذه الموضوعات بهذا السلطان الواضح. ولكن هذا يثير السؤال ما إذا كنا نريد أن تكون لهم هذه القدرة.

وأولئك الذين يردون بالإيجاب قد يستخدمون تشبيه الأقوال الاعتراضية، أو العقيدة المتفق عليها. وعلى سبيل المثال، يمكن للإنجيليين أن يصيغوا أقوالاً إيمانية متفقاً عليها مثل مؤتمر لوزان، أليس من المناسب أن نسعى فى سبيل اتفاق مماثل حول الموضوعات الاقتصادية، وحول كيفية التعامل مع هذه الموضوعات حتى لو استغرق ذلك سنوات عديدة من الدراسة والمناقشة للوصول إلى فكر مشترك، والإجابة الواضحة هى أن الأقوال العقيدية تقوم على حقائق أساسية عن الله، معلنة فى الكتاب المقدس، فى حين إن ما تناولته المسيحية للموضوعات السياسية

والاقتصادية ينظر إليه دائماً على أنه ثانوى. ولكى نجابه هذه الإجابة، كان يجب ايضاح أن الفرق بين المعتقدات الدينية، والموضوعات الاقتصادية ليس كتابياً.

وثمة سؤال آخر يدور حول النواحى التى تستخدم فيها هذه البيانات المتفق عليها. من الواضح أن الاتفاق حول الموضوعات العقيدية والإلتزام بالعمل معاً فى الكرازة والإرساليات. ويبدوا أنه من غير المستحسن أن يستخدم بطريقة مماثلة أى إتفاق حول الأراء المسيحية فى الموضوعات الاقتصادية. ولذلك قد يكون من المناسب بالأكثر أن ننظر إلى إعلان اكسفورد كملخص للنقطة التى توصل إليها الإنجيليون فى تحليلهم للأخلاقيات المسيحية للحياة الاقتصادية. ولكن فى هذه الحالة، لماذا يُوجد تأكيد كبير على قول متفق عليه، يُشك فى أنه قد يُفسر بشكل مختلف تماماً، بواسطة مشاركين مختلفين فى العملية؟ ربما كان من الأجدى، على الأقل بالنسبة لمن هم منا من الإنجيليين ممن يسعون إلى المساهمة فى المناقشة، فى أن يعينوا مناطق الاتفاق، والخلاف كأساس لعمل آخر. وتحديد المصدر، يمكن أن يشكل أكبر دلالة محتملة على نوعية الاستعمال الذى يمكن أن يستخدم فيه الإعلان.

الفصل الرابع

الوكاله فى التسعينات

بقلم: لورانس آدم، فردريك چونس

ثمة رأيان فى هذا الموضوع

قبل الاحتفال بيوم "Earth day" فى ربيع سنة ١٩٩٠ لكى يصبح وعياً بيئياً متجدداً، كان المسيحيون ممن ينتمون إلى تقاليد مختلفة يعملون للوصول إلى مفاهيم عصرية لما يعنيه أن نكون وكلاء فى الارض. وثمة محاولتان لصياغة أقوال جديدة عن العلاقة بين الإنسان، وبقية الخليقة، تلمس موضوعات سياسية، واقتصادية حساسة.مع ذلك فكل منهما يمثل جهوداً كبيرة، وبداية مختلفة لكى تربط الفكر اللاهوتى بموضوع استخدام الإنسان للعالم المادى.

أما الاجتماع الذى عقده مجلس الكنائس العالمى حول العدل، والسلام، ووحدة الخليقة فكانت تحثه حاجة العالم المسكونى إلى الخروج بشكل جذرى من الصيغ الحالية للأخلاقيات المسيحية لان احساساته أن أزمة من صنع الإنسان ستؤدى إلى بدايه رؤيا اقتصادية وبيئية. وقد أحس إعلان اكسفورد عن الإيمان المسيحى والاقتصاد بأن الموضوع ملح إلا أنه تحفز بالأكثر نتيجة ثقة جديدة فى قدرة المسيحيين على ربط "الدروس" الحديثة المستخلصة من الأحداث الجارية بفكر لاهوتى قويم. ولقد قام هذا على أمل متجدد فى احتمالية عمل مسيحى مسئول فى العالم.

بالطبع فإن الإجماع على الرأى كان أمراً صعباً، فمهما كان الموضوع، وصغر المجموعة التى تناقش، فالأمر غير مألوف لكنه فتح الباب للوصول إلى إجماع، واتفاقات مشتركة.

خلفية : الحاجة إلى نُظم جديدة

ضمّ مجلس الكنائس العالمى ممثلين من كنائس مختلفة ومن تقاليد غير مسيحية من جميع أنحاء العالم، وتجمعوا فى "سول"، بكوريا الجنوبية فى مارس سنة ١٩٩٠ بقصد تأكيد العدل، والسلام، ووحده الخليقة، كنهج جديد وشامل لفهم العالم، والله الذى خلقه. وتستهدف الوثيقة التى جاءت وليدة هذا الاجتماع إلى إعادة تحديد المعنى القويم للإنجيل. ومن هذا الإطار العريض، مطلوب من أولئك الذين سيشاركون فى تأكيداته المسكونية أن يسرعوا فى اتخاذ مواقف تتعلق بسياسة عامة ملحة وواضحة.

وبالمقارنة، نجد أن المناقشات التى دارت حول إعلان اكسفورد، جاءت نتيجة التزام أقل طموحاً، ولعل عدداً قليلاً من المشاركين اعتقدوا أن الأمر سينتهى إلى شيء على هذا النحو من الشمول. وكثيرون عزوا النجاح فى صياغة مسودة الوثيقة ـ التى استطاع فى الواقع كل مشارك أن يشير إلى السياق الجديد للحياة الدولية ـ بما فى ذلك حالة الشعوب الفقيرة الأكثر يأساً وضعفاً، والفشل الذريع لهياكل سياسة معينة (الاشتراكية بصفة رئيسية) فى أن تعمل أى شيء سوى أن تزيد الأمور سوءاً. ولعل الحد من التوترات بين القوى الكبرى جعلت كل واحد حراً فى أن يتخذ نظرة جديدة لهذه الحقائق التى لايمكن الأن دحضها، ثم إن نبذ الحكومات الشيوعية فى أوربا أسهم فى تقدير متجدد لحرية الإنسان.

وإنه من المناسب وإلى حد بعيد أن نعمم ونقدم تناقضات بسيطة، فيمكن القول إن مجموعة العدالة، والسلام ووحدة الخليقة ذهبت إلى "سول"وهى تحوى الفكر اللاهوتى المتعدد، والوحدة الاجتماعية السياسية، وقد توجهت مجموعة اكسفورد إلى لندن بفكر اجتماعى سياسى، واعمق وحدة من ناحية الفكر اللاهوتى. وهذا واضح فى الوثيقتين : فوحدة العدالة، والسلام،

ووحدة الخليقة انتقائية وشاملة من ناحية الفكر اللاهوتى، ولكنها كانت واضحة ومخلصة عند تحليل ظروف العالم الاقتصادية، والبيئية ووصف السياسا ت المقترحة. وكانت مجموعة اكسفورد مركزة، ومتفردة عند نقاط لاهوتية معينة، بيد أنها كانت غامضة بالنسبة لموضوعات اجتماعية، وسياسية عامة ـ كما لو كانت تحاول أن تتضمن مشاركين كانوا على وشك التراجع. تمثل كلتا المحاولتين تقارباً واقعياً فى الفكر فى كل مجتمع مميز. غير أنه فى حين أن ذروة "مجموعة العدالة، والسلام ووحدة الخليقة" كان تمثل توجيهاً واضحاً عن الكيفية التي تسلك بها الكنائس، والحكومات، نجد أن اكسفورد كانت تميل إلى التحدث بصفة أساسية بلغة الفكر اللاهوتى وغموض إعلان اكسفورد فيما يتعلق بالاعتراف ، وبتأكيد المسئوليات الواضحة للمؤسسات الثقافية المتنوعة يجعلها تبدوا وكأنها لاتوجهات لمكان معين.

العدل، والسلام ووحدة الخليقة : إعلان للعصر الجديد :

يشكل العدل، والسلام، ووحدة العالم حركة ورسالة كُشف عنها فى مارس كجزء من "عملية" صادرة عن مجلس الكنائس العالمى، القصد منها توضيح أرثوذكسية جديدة، ولكى تنتهى إلى "إعلانات وأعمال عامة وملزمة حول الموضوعات الملحة المتعلقة ببقاء الجنس البشرى. و"الوثيقة النهائية" التى جاءت نتيجة اجتماع سول، كانت المسودة الكبرى الثالثة، كما كانت تشكل أيضاً ذروة سنوات من عمل استهدف إعادة تجديد الإيمان المسكونى، وممارسته. وفى حين كانت النتيجة أقل مما كان المنظمون يرجونه، إلا أن أهدافهم تحققت بشكل كبير.

تنبأت المسودة الأولى لوثيقة العدل، والسلام، ووحدة العالم بظهور نظاماً يوحد الاهتمامات البيئية على مستوى العالم فى عدل قائم وحركات سلام فى الكنائس ـ وحدة لاهوت تحرير وفكر لاهوتى جديد "للخضر". دعت وثيقة العمل إلى أهمية الدخول فى معاهدة من قبل

الكنائس مع "شعوب"، وحركات، حركات تحرير، مجموعات السلام، وجمعيات الأرض، ستعطى هذه المعاهدات "وضعاً اعترافياً "لأعمال معينة مثل تغيير "النظام الاقتصادى الدولى الراهن، وأزمة الديون" "تجريد العلاقات الدولية من الصفة العسكرية"، "وحماية الغلاف الجوى للأرض، وارتفاع حرارة الجو"، (محاربة) تأثير الصوبات، "ومشكلة الطاقة". فضلاً عن اعتبار القيام بهذه الأعمال مساوياً لتحقيق ملكوت الله. وقد ذكرت المسودة الثانية: "تأكيد العدل، والسلام، ووحدة الخليقة كجزء لايتجزأ من اعتراف إيماننا بالله مثلث الأقانيم معناه إعلان ملكوت الله".

ومع ذلك، لم يستطع اجتماع "سول" أن ينفذ بالكامل الإيمان الشامل الذى قُدم له ـ ولقد اعترض المندوبون الأرثوذكس على بعض العبارات اللاهوتية النقديه، وكان من شأن ذلك أن نتجت فى الوقت الحاضر. أشارت وثيقة "العدل، والسلام، ووحدة الخليقة" إلى قيادة الفكر اللاهوتى الذى يوجه تطوير الوثائق، سيعود إلي السطح لتناول واضح فى المناقشات المستقبلية. والنقاط اللاهوتية الرئيسية التى يدور حولها النزاع هى :(١) وضعت أقوال جماعة "العدل، والسلام، ووحدة الخليقة" مفهوم الحلول بالنسبة لله، والذى يربط وظائف الله الثلاث (خالق، حافظ، محرر) بالخليقة، اكثر من سيادة الله على الخليقة. والمسودة الثانية تعلن: "العمل الاساسى لله مثلث الأقانيم هى أن يفتح الطريق أمام تحقيق الخليقة الجديدة "فى تاريخنا" والكون كله. ووثيقة "العدل، والسلام، ووحدة الخليقة" تتحدث عن الآب الذى أعلن عن نفسه، وكإله شخصى، والابن والروح القدس الذى هو الرب، وبالأحرى، سُمع صوت الله بصفه أساسية فى "صرخات الأرض".

(٢) ووثيقة "العدل، والسلام، ووحدة الخليقة" أنكرت فى مسوداتها الأولى تفرد الإنسان باعتباره "تاج الخليقة، وعلى صورة الله، والأهم من ذلك كله أن البشرية أصبحت "حافظة

الأرض". وقد وُضعت صورة الله ليست كسمة لطبيعة الإنسان، بل كوظيفة. فالإنسان مخلوق أعطى "مواهب معينة" ـ العقل، الحرية، النطق، البراعة اليدوية ـ ليس لرفعة فوق مخلوقات الله العجيبة الأخرى.... بل لكي يصور ويعكس ـ فى إطار الخليقة ـ عناية الخالق وعطفه ورحمته.

وينكر فكر وثيقة "العدل،والسلام، ووحدة الخليقة" أى رأى إيجابى عن سيادة الإنسان. والخطية ليست فساد ممارسة أو فهم كتابى، بل الخطية هى العقيدة التقليدية عن البشرية نفسها طبقاً لهذه الوثيقة. وفى إشارة إلى مقالة كتبها المؤرخ "لين وايت" سنة ١٩٦٧، والتى كان لها تأثير كبير فى لفت انتباه الكنائس للموضوعات البيئية" ذكرت مسودة المقالة إنه " قيل مع شىء من التبرير إن تكويننا الإنسانى "الحالى" يشكل العامل الرئيسى من "الجذور التاريخية لأزمتنا البيئية".

(٣) ذكرت المسوَّدات الأولى أن الأرض مقدسة بطبيعتها" وساوت الفداء بتجديد الأرض، فى الوقت الذى أنكرت فيه الكفارة الشخصية. والسقوط متأصل فى انتهاكات الطبيعة، وأنشطة استغلالية معينة، ترجم الأقنوم الثانى من الثالوث القدوس على أنه يماثل الخليقة ويتحدى انتهاكاتها، ولم يُقدم كشخص صالح البشرية من خلال موته كذبيحة عنها. وفكر، وثيقة العدل، والسلام، ووحدة الخليقة لايذكر الصلب أو القيامة.

ثم أن التغييرات السياسية، والاجتماعية ـ مثل الأحداث التى شهدتها أوربا الشرقية، التقنية الجديدة للتنبؤات الخاصة بالكارثة البيئية ـ تتحدى أيضاً بعض التحليلات السياسية، والاقتصادية المعينة. والمجموعات التى لها اهتمامات خاصة ـ توحيد كوريا، وتأييد اقامة دولة فلسطين، وإدانة العنصرية ـ فرضت هذه الموضوعات على جدول الأعمال. وكل الحدود الكامنة فى كتابة مسوَّدة متعددة اللغات، وعملية التصحيح، والتى انخرط فيها مئات

المندوبين تم استعراضها. وكانت النتيجة إعلاناً ضعيفاً إلي درجة كبيرة ـ ولكنه احتفظ فى صيغة خرساء بكل التوجهات اللاهوتية، والسياسية التى تضمنتها المسودات السابقة. لم تجعل المجادلات الفكر اللاهوتى أكثر استقامة. وعوض ذلك، جنبت الموضوعات التى كانت محل نزاع وذلك لوقت لاحق.

سمح الفكر اللاهوتى أيضاً لكاتبى المسوَّدات القيام بنقد جذرى للنشاط الاقتصادى، وعدت الوثيقة وكل الأنشطة التالية التى تشير إليها بأن تضع مسودة لجدول أعمال العالم المسكونى لسنوات قادمة.

تختتم المسودة النهائية بمواثيق بتكليفات بالعمل فى أربعة مجالات :

١) ايجاد "نظام اقتصادى عادل"، و"صيغة تحرير من إغلال أزمة الديون".

٢) خلع الصفة العسكرية من العلاقات الدولية.

٣) حفظ الغلاف الجوى للإرض وبصفة خاصة من ارتفاع حرارة الأرض والانبعاثات الضارة.

٤) القضاء على العنصرية. وفى اطار هذه النوعيات نجد التزامات معينة للعمل مثل : القبول بحدود للنمو الاقتصادى لصالح " الإعالة" فى الموارد ، واستثمار بمعرفة كل الكنائس، والغاء الديون التى على الدول الفقيرة، والغاء الأسلحة النووية، تحريم chloro fluorocarbons، ضريبة دولية على انبعاثات ثانى أكسيد الكربون، ومحاربة التصحر.

ولقد قُدمت هذه السياسات كالتزامات تضمها معاهدة فى اطار اعتراف كلى جديد بالإيمان،

والعمل فى التسعينات وما بعد ذلك. ولقد صيغت كأثر للاهتمامات الخطيرة التى تواجه البشرية والكنيسة. ويعطى الاعتراف وضعاً جديداً للرأى الذى يصف تهذيب الإنسان، وتنميته على الأرض المقدسة. والأمر يتطلب إعادة تنظيم شاملة للعالم كله، وأخرويات تُفهم بوضوح "ذات عواقب عميقة، أوربما ثورية. وهذا التوجه يضمن أن التحليلات الاقتصادية، والسياسية الدقيقة، والمتوازنة لن تلغى الإ اهتماما قليلاً، وأن أسوأ الحالات ستسود أيامنا.

وتعلن عملية أكسفورد عن نفسها كمناقشة للمبادىء الاقتصادية من منظور مسيحى، غير أن وثيقتها النهائية تبدى وحدة بالنسبة للفكر اللاهوتى بأكثر مما هو الحال بالنسبة للاقتصاديات والإعلان ذاته هو بالضرورة مناقشة للموضوعات اللاهوتية ذات الصلة، والتى تشكل نقطة انطلاق لتأمل تنمية نظام عام عادل. وليس بمقدورنا سوى أن نخمن الأسباب التى جعلت الوثيقة محدودة فى ما انتهت إليه من نتائج اقتصادية. ولعل من بعض العوامل، عدم وجود وقت كاف، والافتقار إلى اجماع فى الرأى، واخفاق الإنجيليون بوجه عام فى ترجمة الفكر اللاهوتى إلى مناقشة اقتصادية، وسياسة معينة، وذكية. ولحسن الطائع، وعلى مستوى الفكر اللاهوتى، يقترب إعلان اكسفورد من اشباع رغبة أولئك الذين يبحثون عن طريقة ليربطوا معاً كثيراً من بدائل الفكر عن شكل المسئولية المسيحية فى العالم. وإعلان اكسفورد، ودونما خجل، أرثوذوكسى وإنجيلى فى تأكيداته اللاهوتية. وقد أُخذ الكتاب المقدس كسلطة عليا بالنسبة للإيمان والسلوك. وتركيز الفكر اللاهوتى اللاحق كان على العلاقة بين الله وخليقته من البشر: يتأتى الكثير من اعتداءات الإنسان على الخليقة نتيجة فهم خاطىء لطبيعة الخليقة ودور الإنسان فيها. ففيما قُصد بالناس أن يمارسوا سلطاناً على الأرض، إلا أنه لم يُرفض لهم بسوء استغلالها. وهذا يشير إلى الحاجة إلى إقامة نظام صحى بيئى دائم. وإهمال ممارسة هذه الوكالة عادة ما ينتج "الفردانية الأنانية" التى تهمل المجتمع، أو "الجماعية الاشتراكية" التى تخنق حرية الإنسان.

ومن الجلى قد صمم هذا الاطار بحيث يسمح لاحتمالية الإبداع وزراعة الأرض بطريقة منتجة مع استخدام التكنولوچيا. وأُعطيت مع ذلك توجيهات معينة لوضع حدود لاستعمال التكنولوچيا لحماية البيئة، ومنع تفسخ اشكال عديدة من النبات، والحيوان. والأمر الهام هو أن الناس متاح لهم أن "يعبروا عن قدرتهم الإبداعية فى خدمة الآخرين".

وبحسب تحديد وثيقة اكسفورد فإن العمل صالح فى أساسه، وليس كمجرد، وسيلة لغايات أخرى. وهذا ما يجب أن يعرفه كل عامل وكل صاحب عمل. ولايجب التقليل من شأن العمال، واعتبارهم "نفقات" أو"مدخلات للعمل"،بل ويجب أن يمكنوا من المساهمة بشكل هادف فى عمليات اتخاذ القرار وتُتاح لهم فرصة تحسين أحوالهم من خلال عملهم. وقد ذهبت وثيقة اكسفورد إلى حد أن اقترحت "حق" العمل، إلى جانب "التزام" مماثل على المجتمع بأن يوفر فرص العمل ـ على الرغم من أن الكيفية التى يجب أن ينفذ بها المجتمع هذا غير واضحة.

ونجم عن مناقشة العمل مناقشة الفقر. وقد ذُكر أن الله هو المدافع عن الفقير والمسكين ويبدو إذا من تعرضوا للظلم ـ قصُد به أن كل حالات الفقر لا ترجع بالكامل إلى أسباب خارجية أو فى البناء الداخلى، وأن هناك من الفقر ما هو راجع بصفة أساسية إلى مسئولية شخصية. و"أسباب الفقر كثيرة ومعقدة (وهذا ما تؤكده وثيقة أكسفورد). والتحدى بالنسبة للمستقبل هو القيام بأمرين : تحليل وشرح الظروف الخاصة بتعزيز خلق الثروة ـ وهو تركيز عبر عنه بشكل نمطى أولئك الذين فى جانب الأخلاقيات الاجتماعية السياسية المحافظة ـ "وكذلك أولئك الذين يحددون توزيع الثروة" ـ وهذا تركيز نمطى لمن يتبعون الأخلاقيات الاجتماعية السياسية الليبرالية. وما بدا أنه يجمع بين هذه الأراء، التى كانت متباعدة فى السابق، وفى وثيقة اكسفورد هو التأكيد على أن العدالة لا يجب أن يُقلل من شأنها وتستخدم كحرمان مالى أو استهلاكى. وبالمعنى الأوسع، جذور الفقر متأصلة فى "الضعف". وهكذا، فإن

موضوع تقوية الفقراء ليأخذوا مكاناً فى المجتمع، ويقوموا بمسئولياتهم تجاهه، يشير إلى "مساعدة الفقراء على مساعدة أنفسهم وأن يعملوا على تنمية أنفسهم".

والأمر الجوهرى لمعنى المجتمع هذا، وجود حكومة تقوم على أساس الحقوق البديهية ـ فى الحياة والحرية والديانة، وحرية القول والاجتماع.

وتذكر وثيقة اكسفورد أن الكتاب المقدس لم يصف بطريقة مباشرة أى نظام سياسى، إلاّ أن الديموقراطية تلقى دعماً كبيراً بسبب العناصر المختلفة التى تكاد تكون مرتبطة بها دون سواها ـ وهى: حكومة محدودة، التمييز بين الدولة والمجتمع، حكم القانون، وكمية كبيرة من الملكية غير الحكومية، وهذه، ضمن أمور أخرى. والملكية المبعثرة "لوسائل الإنتاج" فى السوق، أو"الاقتصاد المشترك) ذُكر أنه" مكون رئيسى من مقومات الديموقراطية، التى لها القدرة على منع الديكتاتورية. وتفضيل عدم تركيز القوى هذا تم دعمه بالتأكيد على "النظم الوسيطة" (العائلة، الكنيسة، الخ) التى توفر "فرصاً أخرى للولاء". وقد أكدت هذه باعتبارها حيوية، ومع ذلك فلم تلق إلاّ قليلاً من التنمية بالنسبة لأدوارها المعينة فى الخليقة.

وبالرغم من هذا الاعتراف بتعددية المؤسسات التى تكون النظام العام، إلا أنه جاءت وثيقة اكسفورد خالية من أية اقتراحات فيما يتعلق بالمسئولية المناسبة لكل منها لصالح النظام العام. ويبوا أن الإعلان يستعمل أيضاً الضمير "نحن" للإشارة إلى احساس بالمسئولية المشتركة. غير أنه لم يُقل سوى القليل عن الوسائل، أو المؤسسات التى تُنفذ بها هذه المسئولية على أفضل وجه. فعلى سبيل المثال، تقول وثيقة أكسفورد إن "المصلحة الشخصية للفرد يمكن تحقيقها بشكل مشروع، وإذا كانت فى سياق يتسم بالسعى لخير الآخرين أيضاً. وهذا تأكيد متوازن لخلاصة إيجابية محتملة للاقتصاد السياسى، بيد أنها لاتقول شيئاً عن الشروط والملابسات التى يجب أن تتوافر فى الباعث للمصلحة الشخصية، وممارسة ذلك حتى تفرز

وبشكل مشروع "خير الآخرين".

هل للحكومات دور فى تسهيل هذا الأمر؟ هل هناك دور لنقابات العمال ؟ أو الأحزاب السياسية ؟ وهل سيتصرفون كلهم بنفس الطريقة ؟ لايمكننا أن نجد إجابة فى وثيقة اكسفورد. والقول السابق ذكره يفتقر إلى فهم عطاء المؤسسات الثقافية المختلفة، ويمكن أن يؤخذ فى اتجاهات متغايرة على مستوى السياسية بحيث ينكر اتفاق "الليبراليين" و"المحافظين" عليه.

وعلى الرغم من كل أوجه القصور هذه فى إعلان اكسفورد ، إلاّ أن المحاولة تستحق ثناءً عظيماً. وعلى الرغم من أن استخدام الوثيقة محدود ، إلا أن ظهورها يوضح الحاجة إلى تدريب القيادة على هذه الأمور فى اطار مجتمع إنجيلى بعيد جداً عن المركزية. وفضلاً عن ذلك، فإن طابع العملية الذى يتسم بالانضباط المتبادل والشمولية وفى التمثيل الجغرافى، وكذلك فى القناعات المتعلقة بالسياسة، يجيء كنموذج لمحاولات المسيحيين الأخرى لتناول الموضوعات المعاصرة من وجهة نظر مسيحية قويمة وعلى مستوى العالم. وعمل المشاركين، الذى كانت تراعى فيه مشاعر الأخرين وحقوقهم، ومن المؤكد أن كثيرين منهم كرسوا الكثير من حياتهم للموضوعات المطروحه، يجيء موقعهم على النقيض من البدع، والتعاويذ، والتى كثيراً ما كانت هى أيضاً تسود فى أنحاء كثيرة من العالم الإنجيلى فى أمريكا.

مقارنة بين إعلان اكسفورد

ووثيقة العدل، والسلام، ووحدة الخليقة :

أتاح الحوار بين مؤيدى كل من إعلان اكسفورد ، ووثيقة العدل والسلام ووحدة الخليقة فهماً اكبر للموضوعات التى يطرحها كل جانب. وبعض نقاط التمييز الهامة بين الوثيقتين تبرز الموضوعات البالغة الأهمية التى ترشدهم تشير نقاط التمييز بينهما هذه أيضاً إلى الفروقات

الجوهرية بين "الثقافات" الكنسية واللاهوتية، والفلسفات العامة المتنازعة داخل العالم المسيحى ـ ولاسيما بين تلك التى تتسم بأنها عارضة ومرنة وتلك التى تشير موضوعاتها الجازمة إلى أنها سامية ودائمة.

وبالنظر إلى أن مثل هذه المناقشة لم تحدث، فمن ثم نقدم التناقضات التالية لنشير إلى الصيغة التى قد تتخذها. وهذه المجالات الستة قد تشكل أيضاً أساس مناقشة هاتين الوثيقتين، والحركات التى يمثلونها فى الأوضاع التعليمة، وأوضاع المجموعة التى ينتمون إليها.

الإعلان الإلهى :

فيما يبدأ إعلان اكسفورد بالخضوع للكتاب المقدس، والتقليد المسيحى نجد أن وثيقة العدل والسلام ووحدة الخليقة تنصت إلى "صرخات" الأرض العاجلةالتى تجبرهم على العمل. يظل الله ـ بالنسبة لوثيقة اكسفورد ـ إلهاً شخصيا. أُعلن كأب والابن والروح القدس، أما وثيقة العدل، والسلام ، ووحدة الخليقة فتتحدث عن إله ثلاثى الخواص فهو "الخالق، الحافظ، والمحرر لكى تؤكد روابط الله بالخليقة. يرى مؤيدو وثيقة العدل والسلام ووحدة الخليقة أن إعلان اكسفورد ضيق الأفق بالنسبة لمصادره، فى حين أن اكسفورد يشير إلى أن وثيقة العدل، والسلام ووحدة الخليقة هى وثيقة شاملة إلى حد الارتداد.

الأنثروبولوجيا ونشاط الإنسان :

يرى إعلان اكسفورد أن الناس مميزون لأنهم خلقوا على صورة الله وأنيطت بهم مسئولية خاصة قبل الخليقة. وعلى النقيض من ذلك نجد أن وثيقة العدل والسلام ووحدة الخليقة، ترى أن "سيطرة" الإنسان على الثقافة أمر استغلالى، ويشير إلى أن الإنسانية، تحتاج إلى أن ترى

نفسها مساوية لكل الأشياء المخلوقة الأخرى. وكلاهما يعتبر البشرية مسئولة عن حالة الأرض، غير أنهما يختلفان بشكل أساسى بالنسبة لطبيعة تلك المسئوليات، وأمام من نحن مسئولون.

الخطية والشر:

تُوجد الخليقة فى وثيقة "العدل، والسلام، ووحدة الخليقة" بصفة أساسية فى النظم التى تأتى، وليدة ثقافة الإنسان والتى تفرق وتظلم. ويجب أن نرفض النظم بكل بساطة لصالح. وعن ثورى جديد قائم على أساس ترابط كل الأشياء. أما إعلان اكسفورد فيعترف بانتشار الشر وتعبيراته الاجتماعية لكنه يسعى لاصلاح الحياة الاجتماعية القائمة طبقاً للمعايير المعطاه من الله. نجد فى إعلان اكسفورد أن المؤسسات تواجداً صحيحاً، فى حين أنه فى وثيقة العدل، والسلام تمنع مثل هذه الابتكارات الإنسانية العودة إلى الحالة الأصلية. ويرى إعلان اكسفورد أن تغرب الإنسان الشخصى عن الله أمر جوهرى بالنسبة لحقيقة الشر، وترى وثيقة العدل، والسلام، ووحدة الخليقة، أن التغريب ما هو إلا نتيجة، وليس سبباً فى الانكسار فى الخليقة.

الفداء :

تحدد وثيقة "العدل، والسلام، ووحدة الخليقة"، مجالها بالنسبة لتجديد الأرض، واستعادة "السلام والعدل" الأرضيين. وليس لعمل المسيح الكفارى أى مكان خاص فى هذا الاطار، بل وليس فيه مكان أيضاً للخلاص الشخصى. ويبدأ إعلان اكسفورد بالاعتراف بالفداء الخاص الذى فى المسيح، والذى يؤثر فى حالة الخليقة، ومسئولية الإنسان عنها.

الفقــر :

ترى وثيقة "العدل، والسلام، ووحدة الخليقة" الفقر على أنه جاء وليد ظلم النُظم التى اخترعها الإنسان. ومن ثم فهى تؤكد على إصلاح هذه النظم ـ مثل النظام المالى العالمى الذى يُزعم أنه السبب فى أزمة الديون. ولم يذكر إلا القليل عن تقوية الفقراء بصفة مباشرة، كما لم يُذكر شيء عن مسئولياتهم. والفقر فى إعلان اكسفورد له أسباب معقدة لا يمكن تقليلها ونسبتها إلى النظم الظالمة التي يتسيدها الأثرياء. ويقول إعلان اكسفورد إن جذور الفقر الاقتصادى كامنة فى الضعف. وبالنظر إلى أن "العمل" ـ تهذيب الخليقة ـ هو فى أساسه عمل صالح، وإنسانى، ومن ثم يحتاج الفقراء إلى أن يقدم المجتمع لهم المساعدة كى يتمكنوا من مساعدة أنفسهم ويسهموا فى المجتمع.

السيــاســة :

حققت وثيقة "العدل والسلام ووحدة الخليقة" قفزات واسعة من الافتراضات اللاهوتية إلى نظم سياسية معينة، دون أية خطوات متداخلة لتبين علاقتها. وهى تفترض ببساطة أن التحليل المقدم يتطلب قياسات جذرية. وإعلان اكسفورد على نفس المنوال أخذ قفزة كبيرة من الفكر اللاهوتى ليختار قائمة بالموضوعات الملحة، بيد أنه لم يبذل أية محاولة لوضع سياسات عامة معينة. وبالنسبة لوثيقة "العدل والسلام ووحدة الخليقة" فإن السياسة الصحيحة أمر أساسى بالنسبة للإيمان، والاعتراف. أما إعلان اكسفورد، فيشكل وضع السياسة كجزء من استجابة أمنية أكبر لعمل الله المتواصل فى التاريخ، ولم يطلب امكانية أو وجوب الحصول على الاجماع بالنسبة لقواعد معينة.

تشكل كل من الوثيقتين معلماً كبيراً فى حوار مستمر، ودراسة فى المجتماعات التى

ظهرت فيها. وهما بالنسبة للمسيحيين تناول أمرين مختلفين للمشاكل الحديثة، وجدولي أعمال متباينين للعقد التالي. وأعظم مغزى لظهورهما أنهما يشيران إلى الظروف الجديدة للإشكال المتبادل، والحساسية الاقتصادية، والنتائج البيئية لأعمال في غاية التنظيم قام بها الإنسان، والطبيعة المتغيرة للنشاط الدولي السياسي الذي تواجهه الكنيسة ورسالتها. وهذه التعهدات تستحق التحليل، والاهتمام المستمر، فيما تقيم الكنيسة دعوتها للأمانة إبان الحقبة التاريخية التي وضعها الله فيها.

ومع ذلك تمثل كلتا الوثيقتين حدود الإعلانات التي تصدر باجماع. فهي ترمي إلى إظهار الوحدة، والتقليل من أهمية مناقشة الاختلافات المشروعة التي ربما تثري في الواقع النتائج المرجوة. وهي تميل إلى أن تكون عامة: ولم يذكر إعلان اكسفورد أية أعمال بحث معينة كان هناك تعهد بإنجازها، ولم تطرح أي من الوثيقتين أية أسئلة لدرلستها مستقبلاً.

وتوسع وثيقة "العدل والسلام ووحدة الخليقة" هذه الضعفات إلى ما بعد الاجتماع الذي أكدها. وبطلب الوحدة والعلاقات المتبادلة، فإن الوثيقة لاتطلب مناقشة وحواراً، بل تطلب تناغماً وموافقة. ولقد أخذت موقف الاعتراف الرسمي، ولن تُطرح أية أسئلة أخرى. وهي تطلب قبول استنتاجات علمية وسياسية واقتصادية مازالت قيد البحث. وتسعى لكي تطلب من كنائس العالم أن تركز الموارد والتعليم في جهود كبيرة على أساس مذهب الفعالية فيما يختص بالبيئة.

وما كان سيصير له نفع في احساس وثيقة "العدل والسلام ووحدة الخليقة" بإلحاح بالنسبة للحاجة إلى معالجة موضوعات جارية معينة ضاع في ثبوتها الهيستريا الرؤيوية واستبدادها. الإيديولوچي. أما إعلان اكسفورد، فهو على النقيض من ذلك، يقدم أقصى وعد بعمل أمين.

وهو يفتح احتمالية الحوار، حتى وهو يفتقر إلى تعيين الخطوة التالية لعمله. ويحتاج الموقعون والمشاركون فى مؤتمر اكسفورد إلى وضع الأعمال العامة، وإعداد الأبحاث الاقتصادية والسياسية، والموضوعات التى تقوم عليها. ولايتعين عليهم أن يكونوامكتفين إلى أبعد الحدود بفرحهم أنهم وجدوا أساساً مشتركاً، كما حُفزوا على التحرك، والعمل بطرق تواصل ايجاد فكر للمسيحيين العاملين فى مجالات، ومؤسسات مختلفة ـ بما فى ذلك الكنائس، والتى تُعد مسئولة عن تغذية الفكر المسيحى لعمل عام حكيم إلي جانب الثقافة، والعلم.

الباب الرابع

بداية طيبة، لكن الحاجة إلى مزيد

بداية طيبة، لكن الحاجة إلى المزيد

يجب أن يحرض إعلان اكسفورد المسيحيين على التفكير الإبداعى حول العدل الاقتصادى مع نهاية القرن العشرين. وربما تكون طريقة جديدة فى سبيلها أن تنفتح أمام الاعتبارات النقدية للموضوعات الاقتصادية من منظور مسيحى ـ وجهة نظر تفوق مجرد التكيف مع الليبرالية أو الماركسية. ولقد انهارت التجارب الشيوعية إلى حد كبير بسبب الفشل الاقتصادى. واستمرت ليبرالية السوق الحرة مدة أطول وكانت لها فرص أكبر لتثبت نفسها. بيد أنه على الرغم من ذلك، لا تزال فى الغرب ـ كما فى أماكن أخرى فى العالم ـ مشاكل اقتصادية واجتماعية كثيرة، ظلت بدون حل فى ظل النظم الرأسمالية ـ وهى مشاكل تتعلق باستنزاف البيئة، والبطالة التى تجثم على صدر الفقراء وغير المتدربين، والحركات الدولية الخاصة بالتكنولوچيا ، والمال والعمل.

يقدم كثير من الموقعين على إعلان اكسفورد كتابات، وأبحاث جادة، ولذلك جاءت الوثيقة نتاج ما يفوق أكثر من مجرد محادثات لأيام قلائل. لنتأمل على سبيل المثال، ما كتبه منظم المؤتمر "رونالد سايدر: "أثرياء مسيحيون فى عصر الجوع"، وما كتبه "بوب جودزواد": "الرأسمالية، والتقدم"، وماكتبه "رونالدناش": "الفقر، والثروة : والمناقشة المسيحية للرأسمالية، وما قدمه ريتشارد تشيوننج فى سلسلة من أربع مجلدات عن المبادىء المسيحية، والاقتصاد ، "المسيحيون فى ساحة السوق".

يبدأ الإعلان بالاعتراف بالايمان بالمسيح، ويؤكد ـ ضمن أمور أخرى ـ أن الكتاب المقدس هو "السلطة العليا التى نلجأ إليها فيما يختص بالإيمان، والسلوك، وأن الله "خلق عالماً

كاملاً للإنسان كي يعيش فيه في شركة مع الله". وفضلاً عن ذلك، وكأهمية قصوى، تؤكد الوثيقة الشهادة الكتابية أن "العدل أمر أساسي في المنظور المسيحيي للحياة الاقتصادية". والعدالة تعبر عن أعمال الله لاستعادة تدبير الله لأولئك الذين حُرموا، ولمعاقبة أولئك الذين انتهكوا معايير الله.

الخليقة والوكالة :

يبدأ أول قسم كبير في الإعلان بالخليقة. وقد لُخصت مبادىء أساسية كتابية عديدة - الكل حسن تماماً. والله هو الخالق ومالك كل الأشياء - وقد دُعى الناس ليكونوا "وكلاء" على ما يمتلكه الله."وعظمة الخليقة - سواء الشر أو غيرهم من الخلائق - إنما في وجودها كي تمجد الله.

والخطية أساس الطمع، ودمار البيئة، وإهمال الفقير، وشرور اقتصادية أخرى. ونجد أسس الاقتصاد السليم في النظام الصحيح لعلاقة الخليقة بالله - وتبعاً لذلك، الخطية هي تسويه العلاقات الصحيحة بين كل الخلائق - بسبب عصيان الله.

لم يعط السلطان الذى أعطاه الله للإنسان على الخليقة فرصه لإساءة استعمالها (تك ١ : ٣٠).

أولاً : البشر مسئولون أمام الله، الذى خُلقوا على صورته، ليس لتخريب الخليقة بل للعناية بها، كما يعتنى بها الله.

ثانيــاً : بالنظر إلى أن الناس خُلقوا على صورة الله من أجل المجتمع وليس مجرد أفراد منعزلين (تك١ :٢٨)، عليهم أن يمارسوا السيادة بطريقة مسئولة بالنسبة لاحتياجات عائلة البشرية برمتها، بما في ذلك الأجيال القادمة " (الفقرة٦).

فى هذا البند كان الإعلان اعترافاً الهامياً حتى يبرز بعض التعاليم الكتابيةالجوهرية. لكنه بداية من الفقرة (٨)، تقفز الوثيقة بسرعة للمجتمع المعاصر دون أن تضع أساساً كافياً يشرح تطور المؤسسات الاقتصادية فى خليقة الله ـ وهو تطور مؤسساتى أدى فى أيامنا إلى تكوين مؤسسات كبرى، وتراكماً هائلاً لرأس المال، وهجرة كبيرة من الناس طلباً للعمل، وتنوعاً متبايناً للغاية ومعقداً للمنظمات الاقتصادية والسياسيه والعائليه، والسياسية والاسريه لايشبه ما أى كان معروفاً فى الأزمنة الكتابية.

ولماذا يمثل هذا مشكلة للإعلان ؟ على أى حال فإنه بالكاد يُنتظر من بيان موجز أن يؤدى نفس الغرض الذى يستطيع أن يؤديه كتاب أو رسالة لآهوتية. والصعوبة ـ كما سنحاول أن نبينها ـ تكمن فى أن الإعلان يسمح بتغطية الخلافات الهامة بين الموقعين فى النواحى الاقتصادية، بتصريحات اعترافية عامة. وبدلاً من إخفاء حدة على معنى الاتفاق الاقتصادى بين المسيحيين، يسمح البيان لمجموعة من الكلمات أن تخدم غرضاً غير واضح أو قاطع ـ أن يفسره أولئك الذين يختلفون حول المبادىء الاقتصادية، والسياسية بطرق مختلفة.

وإذا كان القصد من البيان هو أن يبين ببساطة أن أولئك الذين لهم آراء اقتصادية مختلفة بمقدورهم أن يتفقوا على اعتراف مسيحى أساسى عن الحياة، هنا يكون البيان قد حقق غرضاً رائعاً. لكنه إذا قُصد أن يشير البيان إلى اتفاق اقتصادى جديد محتمل من منظور مسيحى، هنا تظهر ضعفاته الكبرى، وعلى وجه الدقة فى تلك النقاط التى كانت الحاجة تدعوا إلى أن تكون أقواها. وسوف نحاول أن نوضح هذا فيما يلى.

يقول البيان فى أشارته إلى مشروعية الانتاجية فى خليقة الله (الفقرة ٨) على سبيل المثال، "فى تقييم النظم الاقتصادية من منظور مسيحى، علينا أن نأخذ فى الحسبان قدرتها على توليد، وتوزيع الثروة، والدخل بطريقة عادلة". وهذا إعلان حسن وصادق، لكنه يأخذ

عبارة "النظم الاقتصادية" كأمر مسلم به، يشكل نفس معنى هذه الكلمات سؤالا كبيراً اليوم. فالبعض يأخذ عبارة "النظم الاقتصادية" على أنها تعنى كياناً سياسياً عظيماً، أما الآخرون فيأخذون على أنها تعنى شيئاً يجب أن يكون مستقلاً، وإلى حد كبير عن المجال السياسى. وفضلاً عن ذلك، قد يكون المسيحيون قادرون على الاتفاق على أن توليد، وتوزيع الثروة، والدخل يجب أن يكون فى ظل من العدالة، إلا أنه من المحتمل أيضاً أن يختلفوا حول معنى كل من "العدالة"، "وتوليد"، و"توزيع".

وتواصل الفقرتان ٩، ١٠ هذا الزخم الجدلى. فالكلمات "تكنولوچيا"، و"تصنيع" و"مؤسسات" (إذا اكتفيا بذكر ثلاث كلمات فقط) استخدمت فى فقرات تؤكد بالضرورة اتفاق الموقعين على "ضروره البحث عن طرق لاستخدام التكنولوچيا المناسبة وبطريقة مسئولة طبقاً لكل سياق ثقافى" غير أن معنى كلمة "نحن" نزداد غموضاً لأن نوعية المسئولية التى يريد الإعلان أن يدعوا إليها المسيحيين من "سياقات ثقافية" مختلفة، هى بالضرورة منتشرة بشكل مختلف بين الحكومات، والمؤسسات، والبيوت، والأشخاص، ومالى ذلك. وعلى سبيل المثال يتفق الموقعون جميعاً على أن "التكنولوچيا لا يجب أن تعزز تفسخ العائلة أو المجتمع، أو تعمل كأداة للسيطرة الاجتماعية". ولكن من هو المسئول ؟ وبأى طرق مؤسساتية نتأكد من أن مثل هذا التفسخ لن يحدث ؟ هذا مالم يذكره الإعلان.

ولنتأمل مثالاً واحداً فحسب. لقد أدت مجموعة من التقنيات المختلفة الحديثة إلى تفسخ المجتمعات الريفية فى الولايات المتحدة، بل وعلى مستوى العالم كله. فالعالم أصبح يأخذ شكل المدينة وبشكل متزايد. انتقلت على مدى الأجيال الأربعة السابقة من العائلات الأمريكية، غالبية السكان من المزارع، والمدن الصغيرة إلى مناطق مدنية كبرى. وأقل من ٤٪ من السكان يعيشون الآن فى المزارع. واعتماداً على وجه النظر الشخصية، ولاسيما بالنسبة

لذلك الذى يدخر قيم تماسك العائلة، والعمل الشاق، واسلوب حياة بسيط، فمثل هذا الشخص قد يرى هذا التطور غير سليم، وإلى درجة كبيرة. أو قد ينظر إليه كخطوة كبرى للأمام جعلت تنمية المواهب، والإبداع المؤسساتى أمراً ممكناً، وماكان لسكان الريف أن تتاح لهم الفرصة إطلاقاً أن يختبروا هذه الأمور. قد يكون مؤيدو السوق الحرة أكثر تفاؤلاً بالنسبة للخير الذى حققته هذه الحركة، وقد يكون توجه الذين يميلون أكثر إلى تشاؤم المجتمع. ونقطة النقد التى أريد أن أوضحها هنا، هى بكل بساطة أن التصريح اللاهوتى الايجابى العام فى الفقرات (٨ـ١٢) والخاص باستخدام التكنولوچيا، لم ينجح فى أن يعرفنا محك الحكم على التكنولوچيا المسئولة.

ولعل الفقرة (١١) توضح بشكل أفضل النقطة الانتقادية فى هذا القسم :

نحن نحث الأفراد، والمؤسسات الخاصة، والحكومات فى كل مكان أن يأخذوا فى الحسبان العواقب البيئية التى تظهر على المدى البعيد لأعمالهم سواء على المستوى المحلى، المباشر، أو على مستوى العالم كله. ونحن نشجع العمل المشترك لصنع منتجات "أكثر صداقة من الناحية البيئية". وندعو الحكومات فى أن توجد وتنفذ نظماً عادلة من المحفزات والجزاءات التى تشجع كلاً من الأفراد والمؤسسات على تبنى ممارسات بيئية سليمة.

وتعترف هذه الفقرة بتنوع المؤسسات، وذلك عن طرق ذكرها، إلاأنها لم تحاول بأى طريقة أن تشير إلى ماهية مسئولياتها المختلفة. إنها مناشدة للناس بصفة عامة أن تكون منتجاتهم على شكل أفضل.لكن ستعتمد النتائج التكنولوچية الصحيحة المأمولة على مسئوليات مختلفة تماماً بالنسبة للكل. وهكذا، يتعين على الحكومات أن توجد، وتنفذ نظماً، وحوافز يمكن تفسيره بطرق مختلفة بشكل جذرى بالنسبة لاقتراحات واقعية لهذه السياسة. ثم إن الإعلان لم يوضح أية معايير يمكن بواسطتها الحكم على أعمال الحكومات فيما تسعى لخلق،

وتنفيذ ممارسات سليمة. ونأمل أن يكون بوسع جميع المسيحيين أن يوافقوا على هذا البيان، ولكنه لم ينجح فى تعيين ما يجب أن تكون عليه النتائج المترتبة على الممارسات المؤسساتية، وعلى تنفيذ هذه السياسة.

العمل ووقت الفراغ :

يتناول القسم الثانى الكبير من الوثيقة العمل ووقت الفراغ. وقُدمت بعض المواد الكتابية الأساسية، ولُخصت بطريقة جديرة بالثناء. والعمل "أمر أساسى فى قصد الخالق بالنسبة للبشرية" وله "قيمة جوهرية". ويتعين على المسيحيين أن يؤدوا عملهم فى خدمة الله والإنسانية". "وأعمق معنى لعمل الإنسان هو أن الله القادر على كل شيء، وضع عمل الإنسان لإنجاز عمل الله فى العالم. "وعمل الإنسان له نتائج تتجاوز حفظ الخليقة إلى توقع التغيير الاسخاتولوجى (الأخروى) للعالم. وقد شوهت الخطية معنى العمل سواء بالنسبة لخدمة الله، أو بالنسبة لخدمة إخوتنا من البشر، فالخليقة هى التى تؤدى إلى الغربة، والألم فى عملنا. "ولايجب معاملة الناس إطلاقاً فى عملهم على أنهم مجرد وسائل" ومع ذلك فهم هكذا. والعمل خدمة، ومع ذلك فهو فى الخطية يصبح مصلحة ذاتية إلى أبعد حد. ثم إن هناك تحيزاً فى العمل، ولاسيما بالنسبة للنساء "والمجموعات المهمشة". وفيما أن هذا القسم لا يحوى الكثير عن عمل التجديد الفدائى بالمسيح يسوع، إلا أنه يؤكد بالفعل أن قصد الله فى الفداء هو قهر الشرور التى نتجت عن الخطية. ولذلك، نجد إن إله الكتاب المقدس "يدين الاستغلال، والظلم" يجب على الناس فى كل مكان أن يعودوا إلى العمل ذى المعنى. "أن العمل بمعناه الأوسع انما هو شكل من أشكال التعبير عن الذات".

ومع ذلك، فهنا أيضاً يمكن للتصريحات العامة التى تحظى بموافقة الكثيرين من مختلف

المسيحيين، وأن تُفسر بطرق متباينة، ولم تُوضح الاختلافات. ولنتأمل ـ على سبيل المثال، الفقرة (٢٦)ـ يجب أن يكون الحق فى إكتساب الرزق حقاً إيجابياً أو حقاً فى المعونة. ويشير هذا الحق إلى إلتزام المجتمع بتوفير فرص العمل. ولايمكن أن يُضمن العمل حين تتصارع المصالح، ولاتكون الإمكانيات كافية. ومع ذلك، فحقيقة أن مثل هذا الحق لايمكن تنفيذه بعيداً عن الالتزام بالسعى لأعلى مستوى من العمل يكون متسقاً مع العدل، ومع الموارد المتاحه.

ولكن، ما الذى تقوله هذه الفقرة بالفعل ؟ إنها تشير إلى أن للناس حقاً. ولكن ممن يُطلب هذا الحق، وأى سلطة يتم اللجوء إليها بهذا الشأن؟ ومن الذى يملك سلطة تقرير ما إذا كانت المصادر المتاحة كافية أم لا ، من ناحية جعل العمل ممكناً بالنسبة لأولئك الذين يطالبون بحقهم فى العمل؟ ومن هو الملزم بالسعى وراء أعلى مستوى من العمل يتناغم مع العدالة والموارد المتاحة؟ وما هو "المجتمع" المشار إليه هنا ؟ ومتى يكون المستوى العالمى من العمل غير متناسق مع العدالة؟ ولماذا ؟ ومن الجلى، أنه توجد وراء الأقوال التى تضمنها الإعلان عشرات من الافتراضات لم تذكر نقط الخلاف التى تتعلق بالسياسات الاقتصادية، والمسئوليات المؤسساتية. ويقول المدافعون عن اقتصاد السوق الحر إن المستوى العالمى من العمل، والذى أصبح ممكناً نتيجة مستويات عالية من الضرائب، وإعادة التوزيع يكون غير عادل. أما الاقتصاديون الأكثر تحرراً فسيقولون إن "المجتمع" قد يقوم، وبطريقة عادلة، بإعادة توزيع بعض الموارد للمساعدة على جعل العمل متاحاً لأولئك الذين لهم حق فى العمل. وهذه الفقرة تأخذ كأمر مسلم به مجتمعاً مميزاً بدرجة كبيرة تقوم فيه الحكومات والشركات، وكثير من المؤسسات بتحمل درجات متباينة من المسئولية الخاصة بالعمل، ولكنها لاتساعد على توضيح طبيعة، والتزامات هذا المجتمع المعقد.

وتتناول الفقرات القليلة الموجزة موضوع الفراغ، والراحة بشكل سليم، وتؤكد

على الحاجة إلى التمتع، والاسترخاء، والحاجة إلى العبادة فى السبت، وتجنب إدمان العمل. ومع ذلك، فالشيء المحبط، أن الفقرات لا تؤكد الرؤيا الخاصة بالإتمام الاسخاتولوچى للعمل نفسه فى ملكوت الله.

وراحة السبت، على أى حال، ليست مجرد عادة طيبة كحياتنا فى هذا الجيل: إنها توقع لعرس السبت النهائى، ولليوم الذى يقول فيه السيد العظيم: "نعماً أيها العبد الصالح، والأمين" ويقول الإعلان إن الراحة "تتكون من التمتع بالطبيعة بأعتبارها خليقة الله، وفى الممارسة الحرة وتطوير القدرات التى وهبها الله لكل شخص، وفى تنمية الشركة مع بعضنا البعض، وفوق كل هذا، فى الفرح بالشركة مع الله. وفيما أن هذا صحيح بالنسبة للراحة، إلا أن هذه العبارة يمكن أن تُستخدم أيضاً لوصف معنى العمل فى هذا العالم. لا يجب الربط بين الراحة ووقت الفراغ وبين المتعة الإنسانية الحقيقية، فيما يُترك العمل فى عالم الكد، والتعب، والافتقار إلى الشركة مع الله. والمعنى الكتابى للراحة يتلألأ حين نرى أنها تأتى كإشارة إلى الإتمام النهائى لأتعابنا، وأعمالنا فى ملكوت الله.

الفقر والعدالة :

يتناول القسم الكبير الثالث من الإعلان المشكلة "الأساسية التى يحاول الاقتصاديون دائماً حلها وهى: الفقر، ولا يقصد الله أن يكون هناك فقر، طبقاً لما جاء فى الإعلان. وفضلاً عن ذلك فإن الله هو"المدافع عن الفقراء"(مز١٤٦: ٧ـ ٩). وقد دُعينا لمساعدة الفقراء، والإسهام فى التغلب على الفقر.

ماهى أسباب الفقر؟ إنها "كثيرة، ومعقدة ـ ما بين " مواقف ثقافية، تقوم بها المؤسسات الإجتماعية، والإقتصادية، والسياسية، والدينية"، ثم "الكوارث الطبيعية".

وأيا كانت أسباب الفقر ـ ويجب دراستها كلها ـ فإن دعوة الكتاب المقدس للعدالة تتطلب أن تُولى عناية خاصة بالفقراء. والرابطة المشتركة، فى الكتاب المقدس بين الأرامل، والأيتام، والغرباء المقيمين، والأجراء، والعبيد والفقراء، هى ضعفهم وقلة حيلتهم نتيجة إحتياجاتهم الإقتصادية، والإجتماعية. والعدالة المطلوبة هى أن نعيد لهذه المجموعات التدابير التى قصدها الله لهم. فالأفراد، والعائلات، والكنائس، والحكومات كلها مسئولة عن مساعدة الفقراء. كذلك العدل.... "قد يتطلب أيضاً اتخاذ اعمال اجتماعية ـ سياسية تمكن الفقراء من مساعدة أنفسهم، وأن يعملوا من أجل تنمية أنفسهم وتنمية مجتمعاتهم. ونحن نعتقد أننا، والمؤسسات التى نساهم فيها مسئولون لإيجاد جو من القانون، والنشاط الاقتصادى، والتنشئة الروحية التى تخلق هذه الظروف.

وهنا أيضاً، يؤكد الإعلان خيراً لاشك فيه، ألا وهو أن الناس يجب أن يساعدوا الفقراء، وأن على الفقراء أن يساعدوا أنفسهم. وكل واحد مسئول من ناحية ما. بيد أن هذه الفقرات فى حد ذاتها لاتقنعنى أنه ينبغى أو لا ينبغى أن نطلب من حكومتنا الفيدرالية أن تنفق مزيداً من المال على برامج خاصة بالعاطلين عن العمل. فهى لم تدعنى أرى لماذا سيكون الأمر طيباً أو غير طيب بالنسبة لزيادة مساعدة الدولة للجائعين من خلال المساعدات الغذائية التى تقدم عن طريق الطوابع وكل من أولئك الذين يعتقدون بإنخراط أكبر من قبل الحكومة وأولئك الذين فى مبادرات أقل من قبل الحكومة يمكنهم تأكيد ماقيل فى هذا الإعلان دون أن يشيروا إلى ما يقصدونه بهذه الكلمات.

ويُختتم هذا القسم بفقرات عن أزمة الديون العالمية، والتضخم، والاتفاقات العسكرية، وأزمة المخدرات، وعدة موضوعات أخرى تؤثر بشكل كبير على الفقراء. غير أنه لاتقدم هذه النصائح كثيراً. وعلى سبيل المثل، "فكل من المقرضين والمقترضين أسهموا فى خلق هذا الدين

العالمى. وكانت النتيجة أن ازداد الناس فقراً. وعلى ذلك يتعين على كل من الدائنين، والمدينين أن يتحملوا معاً مسئولية إيجاد الحلول. وما يتعلق بالعاملين الرئيسيين المسئولين عن تجارة المخدرات، يجب على الأسواق الغنية التى تستهلك المخدرات أن تكف عن طلبها. والبلدان الفقيرة التى تنتجها يتعين عليها أن تنتقل إلى منتجات أخرى. وهذا ليس حلاً قوياً جداً أو ينم عن بصيرة نيرة.

وإذا أنتقد هذه المناشدات السطحية إلى حد ما والتى تدعوا إلى عمل الخير، يتعين علىّ أن أشير إلى أن المؤتمرين الذين وقعا على هذا الإعلان، قضوا أيضاً وقتاً كثيراً وهم يعملون على الوصول إلى وثيقة منفصلة أكثر تفصيلاً من ناحية اهتمامها بالبرامج الخاصة بالمشروعات التى تدر دخلاً، والقائمة على القروض. ولن أعلق على هذه الوثيقة هنا، بيد أنه فى تفصيلاتها الأكثر، سوف يجد القارىء أفكاراً، ومبادىء، وإطاراً للجدل يوضح كيف يمكن للإنسان أن يتناول هذه الموضوعات الأخرى التى مرت عليها المجموعة مرور الكرام.

الحرية، الحكومة، والنواحى الاقتصادية :

يصبح الحمل الثقيل واضحاً لإعلان اكسفورد، فى هذا القسم الرابع والأخير، وعلى الرغم من أن اللغة الغامضة "للحقوق" سبق استخدامها فى هذه الوثيقة، غير أنه هنا، وبداية من الفقرة (٤٩)، اعترف الكاتبون أخيراً أن لغة الحقوق لم تكن دائما واضحة. وعلى ذلك قالوا: أنه من المهم وجود إطار واضح تُحدد على أساسه الحقوق. والفقرات الأربع التالية تحاول توضيح المعنى المسيحى للحقوق.

نحن نبحث عن سلطان أو معيار يسموا على موقفنا فى سعينا من أجل حقوق الإنسان، والله هو ذلك السلطان، وطبيعة الله تشكل ذلك المعيار. وبالنظر إلى حقوق الإنسان هى حقوق

بديهية، فإنها لاتُمنح من قبل المجتمع أوالدولة. بل بالأحرى، تتأصل حقوق الإنسان فى حقيقة أن كل إنسان خُلق على صورة الله .وأعمق أساس لكرامة الإنسان هو أنه "ونحن بعد خطاة مات المسيح من أجلنا" (رو ٥:٨). (الفقرة ٥٠).

وهذا ليس إعلاناً واضحاً تماماً. وتظل عدة أسئلة بدون إجابة : ما هى العلاقة بين سلطان الله، وسلطان الدولة، والمجتمع؟ وإذا كانت حقوق الإنسان قائمة على أساس أن الله خلقنا على الصورة الإلهية، اليس لنا إذا أحد غير الله نلجأ إليه من أجل الاعتراف بهذه الحقوق؟ ومن أية ناحية تتطلب حقوق الإنسان أن تعترف بها السلطات البشرية المختلفة المعينة من قبل الله؟ وما هى العلاقة بين موت المسيح من أجلنا، وأصل طبيعتنا التى خُلقنا عليها على صورة الله؟

وتؤكد الفقرة التالية (٥١) أن عدالة الله للإنسان تتطلب الحياة، الحرية، والإعانة".غير أنها لم تكن بحسب عدالة الله لتوضح لأية مؤسسات بشرية يجب أن تعمل ما يؤكد، أو يحمى حقوق الإنسان، على الرغم من أنها تأخذ هذه المسئولية البشرية كأمر مسلم به : "ومن مطاليب العدالة أن يتمكن الناس - بما فيهم من لاجئين، وأولئك الذين لادولة لهم - من الحياة فى المجتمع بكرامة. لذلك للناس حق على أناس آخرين فى أن يعملوا ترتيبات اجتماعية تؤكد حصولهم على العون الذى يجعل الحياة فى المجتمع ممكنة. ولكن كيف يكون لأناس حقوق قبل بعضهم البعض ؟ وتتطلب الاجابة على هذا السؤال توضيح هوية ومسئوليات مؤسساتية مختلفة مثل حقوق الأطفال على والديهم، والطلبة على مدرسيهم، والمواطنين على الحكومات، وما إلى ذلك.

وإذا يترك الإعلان موضوع حقوق الإنسان هذا دون حسم، ينتقل لتأمل الديموقراطية، معلناً أنه "ما من نظام سياسى تم وضعه مباشرة فى الكتاب المقدس ولكن يطلب القيم الكتابية،

والاختبار التاريخى من المسيحيين أن يعملوا من أجل مساهمة كافة الناس فى عمليات إتّخاذ القرار بالنسبة للموضوعات التى لها تأثير على حياتهم. وهذا التصويت المتواضع للديموقراطية هو أيضاً موضع جدل. وعلى سبيل : ما نوعية المساهمة "الكافية" وفى أية نوعية من المؤسسات، بالنظر إلى أن جميع "عمليات اتخاذ القرارات" تؤثر فى حياة الناس؟ ومن المؤكد أن الموقعين لايدعون إلى إختفاء الطابع الديموقراطى الجذرى على العائلات، أليس كذلك؟ وما عن المشروعات التجارية؟ وحتى فيما يتعلق بالحياة السياسية، من الذى يقرر ما هو كاف للتمثيل الديموقراطى؟ ولماذا ننظر نحن إلى الديموقراطية على أنها إلى حد ما تتمشى مع سلطان الله، وطبيعته ؟

وفى هذا القسم تكرر الوثيقة الإشارة إلى ما يعلمه "الاختبار الدينى"

يشير التاريخ الحديث إلى أن انتشار وسائل الإنتاج يعد مكوناً مهما للديموقراطية. والمكية الاحتكارية، سواء بمعرفة الدولة، أو المؤسسات الاقتصادية الكبيرة، أو حكومات الأقلية تُعد خطراً. أما الملكية واسعة الانتشار، سواد فى نظام اقتصاد السوق، أو من خلال نُظم متعددة، فتميل إلى العمل من أجل لامركزية السلطة وتمنع الديكتاتورية (الفقرة٥٦).

ويبدو أن هذه الأقوال من اسهام كاتبى الوثيقة المحافظين. يقصد بعبارة "التاريخ الحديث" انهيار الحكومات الشيوعية فى شرق اوروبا. لم تنجح الشيوعية، ونجحت الرأسمالية. ولكن ما نوعية الرأسمالية الديموقراطية التى ترضى المسيحيين؟ وأية أجزاء من التاريخ هى التى نستطيع أن نتعلم منها، ولماذا؟ هذه الفقرات لاتجيب على هذه الأسئلة. فهى لاتذكر سوى القليل عن الأهداف التى يجب أن نصيبها، ولكنها قالت الكثير عما يتعين علينا أن نتجنبه، أى، الديكتاتورية. ولكن إلى أى حد يجب أن تتفرق الملكية؟ وإلى أى حد يجب أن تكون

تواصل الفقرات التالية (٥٧ ـ ٥٩) نفس الموضوع، وتمتدح المميزات الاقتصادية العامة لاقتصاديات السوق، والتى تميزه عن الاقتصاديات المخططة مركزياً. ثم يعترف الإعلان عندئذ بأن علاقة الاقتصاد بالمؤسسات الأخرى أصبحت موضوعاً أكثر إلحاحاً فى مجتمع يتبع سياسة السوق الحرة.

وفيما يتزايد تخلى الدولة غير الرأسمالية عن التخطيط المركزى واتجاهها نحو تطبيق سياسة السوق، يكتسب الموضوع تأثير الرأسمالية على الثقافة المزيد من الأهمية. ويمكن لنظام السوق أن يكون وسيلة فعالة للنمو الاقتصادى، ولكنه يستطيع إبان ذلك، أن يحمل الناس على الاعتقاد بأن المغزى الأساسى إنما يوجد فى تكريس المزيد من السلع. ثم إن هناك خطورة فى أن أنماط السوق الذى قد ينجح فى المعاملات التجارية، يمكن اعتقاده مناسباً لمجالات أخرى من الحياة، ومن ثم يعتقد الناس أن ما يشجع عليه السوق يكون هو الأفضل، أو الأصح (الفقرة٥٩).

ومفاد ذلك كله، هو القول بأن اقتصاد السوق الحر لايجيب على كل أسئلة الحياة. غير أن لاتخبرنا وثيقة إعلان اكسفورد عن السبيل الذى من خلاله يساعد اقتصاد السوق الناس على تحقيق معنى العمل، والوكالة، ووقت الفراغ، والتكنولوجيا، والعدل فى خدمة الله، والناس.

وتعود الوثيقة فى الفقرات(٦٠ـ٦٢) إلى الحديث عن دور الحكومة، لكنها تظل على مستوى التعميم حتى تغطى الخلافات.

وتقول الوثيقة ـ ضمن أشياء أخرى ـ إن "القرارات الهامة بشأن المجتمعات المحلية دائماً ما يكون من الأفضل اتخاذها على مستوى حكومة مسئولة تماماً، وبصفة مباشرة عن الناس الذين

ستؤثر فيهم هذه القرارات. وعلى الحكومة ـ كحد أدنى ـ إقامة نظام قانونى يحمى الحياة، ويضمن الحرية، ويوفر الأمن الأساسى. ويجب أن تولى عناية خاصة للتأكد من أن حماية الحقوق الأساسية قد شملت كل أعضاء المجتمع، ولاسيما الفقراء، والمساكين (أم٣١:٨-٩، دا٤:٢٧). ولكن لماذا التشديد على حد "أدنى" لعمل الحكومة ـ ولم تعلن ما ينبغى أن تكون عليه دعوتها العليا أمام الله، وذلك من وجهة نظر مسيحية؟ ومن هو المفروض أن يولى "عناية خاصة" حتى تشمل "الحقوق الأساسية" كل أعضاء المجتمع؟ هل الحكومة هى التى تعمل هذا؟ وإذا كان الأمر كذلك، ما هى الحقوق الأساسية التى من المفترض أن تؤيدها بالمقابلة مع حقوق الإنسان التى يجب أن يؤيدها أو ينفذها الوالدان، وأصحاب الأعمال، أوسلطات الكنيسة؟

يعد توفير حقوق الإعالة أيضاً مهمة مناسبة للحكومة. ومثل هذه الحقوق يجب تحديدها بعناية حتى لايشجع إنخراط الحكومة فى هذا الأمر سلوكا غير مسئول، وانهيار العائلات والمجتمعات. وكفالة هذه الحقوق فى مجتمع سليم يتم عن طريق مؤسسات متنوعة حتى يكون دور الحكومة هو الملاذ الأخير(٦٢).

يؤدى طريقة الوثيقة التى تستهدف التماسك إلى الفوضى. وإذا كان من المناسب للحكومة أن تقدم حقوق الإعالة، فلماذا تفعل هذا إذاً كملاذ أخير؟ ولماذا كان هذا معيارياً؟ وأى مؤسسات هى المسئولة أولاً وتلك المسئولية ثانياً ثم تلك التى تشكل الملاذ الأخير؟ وإذا كان يتعين على الأباء أن يعولوا أولادهم، ويعين أصحاب العمل عمالهم، فهل من حق الأولاد، والعمال أن يلجأوا إلى الحكومة لتنفيذ حقهم فى الإعالة قبل الوالدين، وأصحاب الأعمال؟ أم، هل يكون بمقدور الأفراد الذهاب إلى الحكومة مباشرة اذا ما كانوا جوعى، وبدون مأوى، أو فى حاجة إلى مزيد من التعليم؟ إن الإعلان لايساعدنا على إجابة هذه الأسئلة.

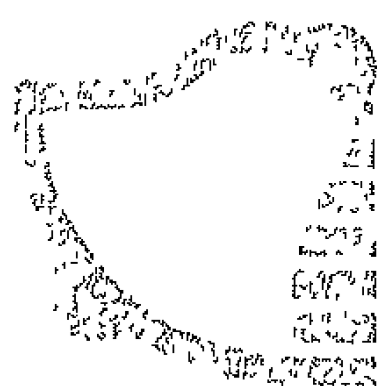
وتقدم لنا الفقرة (٦٣) مفهوم "النظم الوسيطة" ولكنها تفعل ذلك بطريقة لا نجد فيها أية علاقة مباشرة بين هذه النظم والاقتصاد. ويبدوا أن الهدف من هذه النظم أن تقوم بصفة أساسية بالخدمة كوسيلة لتقليل الحاجة لحكومة مركزية، وسبيل للتأثير فى المؤسسات الأخرى. ولكن ما هى هذه النظم فى حد ذاتها، وأين يكون مكانها مناسباً فى وثيقة تتحدث عن الاقتصاديات ؟

وكنت أتمنى لو أن إعلان اكسفورد كان قد ذكر بشجاعة أن الموقعين عليه كانوا يدركون إنهم صاغوا وثيقة ارتفعت فوق اختلافاتهم كما أنها أكدت اتفاقهم المعلن كمسيحيين. وربما كانت الفائدة ستكون أكبر، لو أن الوثيقة قد حددت المهام التى لا يزال أمام المسيحيين عملها لايجاد منظور "اقتصادى" أكمل لحقائق المجتمع المعاصر المعقدة والمتعددة.

ولكن هذا لايعنى أن الإعلان لم يكن مفيداً ومشجعاً. فأن عرضه لثمار اتفاق مسيحى هو فى حد ذاته أمر مشجع. ونحن نشكر كل الذين بذلوا الجهد فيه كوسيلة لجمع المسيحيين معاً، والذين كانوا بدونه، سيظلوا متباعدين. غير أن القارىء العادى يمكن ـ بعد قراءته هذه الوثيقة ـ إنه اعلان مبادىء حقيقية، فى حين أنها تشكل اعترافاً مسيحياً عاماً عن الحياة مع إشارة إلى بعض الحقائق المتباينة، والتى ترتبط بعضها ببعض من الناحية الاقتصادية. وهى لم تقطع شوطاً كبيراً فى توضيح المفهوم المسيحى للاقتصاد، والانتاج، والعمل، والسياسة العامة، ومسئوليات المؤسسات المتعددة لمجتمعنا بالنسبة للعدل الاقتصادى. وهذا هو ما يتبقى عمله. ولذا، لنا أن نأمل فى أن تشجع هذه الوثيقة المسيحيين الذين لهم آراء اقتصادية مختلفة فى أن يواصلوا العمل معاً.

إن العـــالم يعتمـد الآن علـى الاقتصـــاد القـوى ، ولمـــا كـــانت الكنيســـــة هـى جزء مـن المجتمـع، فكـان لابد لهـا أن تدخـل فـى حـوار شـــامل لجميع الاتجاهـــات الفكريـــــة مـــن اللاهوتيـين ورجـــال الأعمـــال ورجـــال البنـوك ورجـــال الأخـلاق - فى محاولـة للخروج بآفاق جديدة للتفكير المسيحى

وهذا الكتاب يقدم لنا هذا الحوار .



١٠١٠٠٢٤٠